



الموضوع

تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري (2008-2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

د/ فاطمة رحال

إعداد الطالب(ة):

عبد الحميد ماضي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د/ صليحة جعفر	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ فاطمة رحال	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ إيمان نعمون	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023/ 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . . .

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري (2008-2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

د/ فاطمة رحال

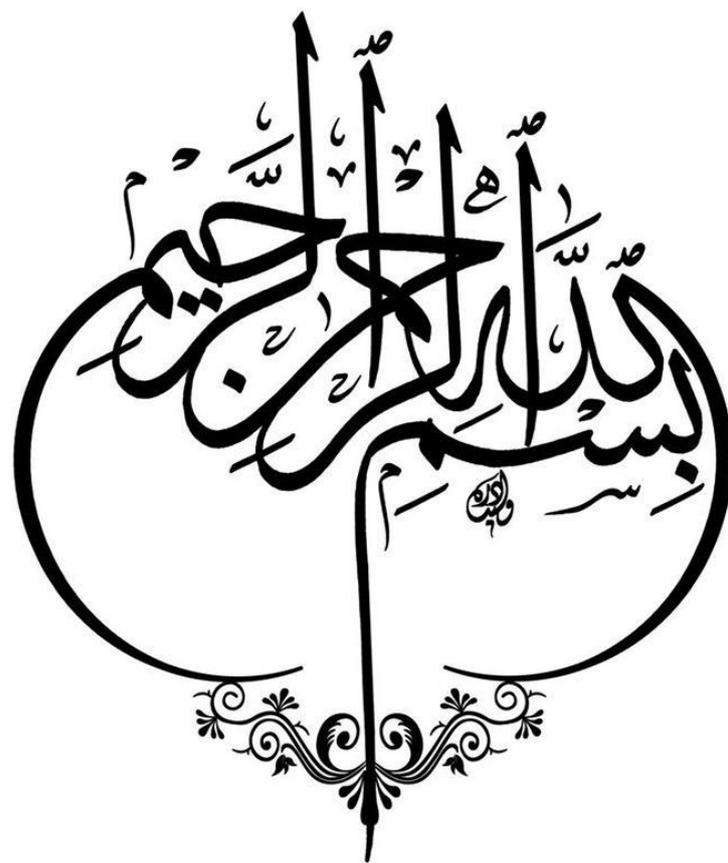
إعداد الطالب(ة):

عبد الحميد ماضيوي

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د/ صليحة جعفر	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ فاطمة رحال	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ إيمان نعمون	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022/ 2023



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ

لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ

اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا

الطلاق الآية (2-3)

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى

الله عليه وسلم و على آله و صحبه و من والاه.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى سر النجاح والفلاح:

إلى الذي حثني على العلم والعمل والاجتهاد طيلة حياته أبي الغالي رحمة الله عليه.

إلى التي حملتني وهنا على وهن، القدوة في المثابرة والتي وفرت لي شروط الراحة التامة، و

تحملت مشقة السهر أمي العزيزة حفظها الله و رعاها وأمدّ الله في عمرها.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم الإخوة حفظهم الله.

إلى زوجتي الكريمة سندي في الحياة حفظها الله.

إلى ابنتي اللؤلؤتين نور الجنان و جمانة رعاهما الله.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم خلال المسار أساتذتي الكرام.

إلى الزملاء و الزميلات الذين كانوا بمثابة الإخوة وفقهم الله.

إلى كل من شجعني خلال مساري الدراسي و في إنجاز هذا العمل زملائي في العمل.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

عبد الحميد

شكر وعرافان

بسم الله والحمد والشكر لله العلي التقدير على توفيقه وعونه لي على إتمام هذا العمل فإن أصبت
فبفضل الله تعالى و إن أخطأت فمن نفسي.

أتقدم بالشكر الجزيل، والاحترام والتقدير الكبير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة فاطمة رحال على
قبولها أن أكون تحت إشرافها و على كل ما قدمته لي من عون و نصائح و إرشادات فلها جزيل
الشكر و التقدير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي
المتواضعة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل بعون الله تعالى.

عبد الحميد

ملخص :

تهدف هذه الدراسة، إلى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري و الوقوف عند الأزمات الاقتصادية العالمية خلال فترة الدراسة (2008-2021)، و التي تعاقبت على الاقتصاد الجزائري فكان لها تأثير على ميزان مدفوعاتها و الذي بدوره يعتبر مرآة الاقتصاد الجزائري أمام العالم، خاصة وان اقتصاد الجزائر ضعيف ريعي يعتمد على قطاع المحروقات نسبة كبيرة. فلقد توالى الأزمات الاقتصادية العالمية ابتداء من الأزمة المالية العالمية سنة 2008 حيث انطلقت من الو.م.أ و كانت السبب في الكساد العالمي بسبب امتداد أزمة الرهن العقاري عام 2007، ثم تلتها الأزمة النفطية عام 2014 ولها عدة أسباب من بينها وفرة المعروض بأسواق النفط لا سيما من خارج دول الأوبك المصدرة له ما سمي طفرة النفط الصخري في و.م.أ، بعد هاته الأزميتين تضرب العالم أزمة صحية عالمية أثرت على سلاسل الإمداد و قضت على العنصر البشري بالدرجة الأولى فأثرت على الإنتاج و العلاقات التجارية ما ينعكس على ميزان المدفوعات خاصة. و قد خلصنا في نهاية الدراسة أن ميزان المدفوعات الجزائري وفقا لتقرير بنك الجزائر السنوي (فترة الدراسة) قد تأثر و سجل حالة عجز و تدهور بعد تعاقب الأزمات عليه إلا أنه سجل فائض سنة 2021 وهذا يدل على بداية تعافيه من وباء الأزمات.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الأزمات الاقتصادية العالمية، الأزمة المالية العالمية.

ABSTRACT

This study aims to analyze the balance of payments of Algerian and standing at the global economic crisis during the period(2008-2021), and affected the Algerian economy and had an impact on the balance of payments, wich in the mirror of the Algerian economy in front of the world, especially since the Algerian economy is weak and depends on the hydrocarbon sector for large percentage fuel sector, global economic crisis followed, starting financial crisis in 2008 the end of the mortgage crisis in 2007 abundance of supply in markets picked up, especially of production with the global from outside OPEC exporting countries the oil.

The word is gripped by a global health crisis that has affected supply chain and eliminated the human first one.

At the end of the study we conclude that Algerian balance payments according to the annual report of the bank of Algeria in the study period was affected by the succession of crisis but it recorded a surplus in 2021 and this indicates the beginning of its recovery in economic.

Keywords : Balance Of Payments, The Global Economic Crisis, The Global Financial Crisis

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
50	أهم المؤشرات الاقتصادية المساعدة في إنتشار الأزمات المالية والاقتصادية	01
55	تطور أسعار فائدة الاحتياطي الفدرالي خلال(2000-2011)	02
73	نصيب الدولار و الأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية 1999-2009	03
74	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2012	04
82	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013-2017	05
91	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2018-2021	06
94	تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات	07
96	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2021)	08
100	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	09
109	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	09

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
19	هيكل ميزان المدفوعات	01
37	الدورات الاقتصادية	02
41	أزمة مالية ناتجة عن القطاع المصرفي	03
51	قنوات انتشار الأزمات المالية	04
57	تعامل الهيئات و المؤسسات المالية مع الأفراد حسب مستويات دخولهم في الولايات المتحدة الأمريكية	05
64	هيكل سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة	06
66	شرح كيفية تكون أزمة الرهن العقاري	07

قائمة الرسوم البيانية:

الصفحة	العنوان	الرقم
61	الفقاعة العقارية أسعار المنازل في الوءم، أ بين عام(1997-2008)	01
76	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأهم مكوناته خلال الفترة (2008-2012)	02
82	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2013-2017)	03
94	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2017-2021)	04
94	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2017-2021)	05
95	تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات	06
96	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008/2021	07
100	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	08
103	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	09

لقد انطلقت كل نظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، لكن وتيرة الأزمات الاقتصادية المتكررة و تلاحقها عالميا تعارضت مع ذلك حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وصار الاستثناء هو الاستقرار وهذا لما شهده تاريخ دول العالم من أزمات اقتصادية عالمية كل أزمة تختلف عن الأخرى وتعدد أنواعها بحسب المواقف والأحداث التي تنشأ بسببها، حيث تبدأ كأزمات إقليمية تصيب أسواق واسعة غالبا ما تتحول إلى أزمات عالمية دولية، كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي وخلال الثمانينات ثم التسعينات من نفس القرن في السوق، حتى الوقت الراهن الأزمة المتمثلة في أزمة الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى شلل في سلاسل الإمداد أدت إلى أزمة اقتصادية عالمية مست مختلف الدول.

كما لا ننسى الأزمة المالية العالمية في 2008 و أزمة انهيار أسعار النفط و الأزمة الصحية العالمية COVID19 و غيرها من الأزمات السابقة لأن الأزمات قديمة العهد ليست بحدیثة.

مع العلم أن الاقتصاد الأمريكي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، و اعتبرت الأزمة التي هزت كيانها و التي بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، الأخطر و الأسوأ في تاريخ الأزمات المالية، والتي نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تمدد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى، وتبع هذا الانهيار المالي الخطير مؤسسات مالية وبورصات عالمية لدول أخرى، هذا بالإضافة إلى أسواق النفط التي شهدت تقلبات حادة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، كذلك المعادن النفيسة وخصوصا الذهب.

كل تلك الاضطرابات أحدثت حالة من عدم التأكد في المستقبل، وأصبح الذعر وانهيار الثقة في الأسواق المالية هو العامل المشترك بين المستثمرين على مستوى العالم، وإن اختلفت حدته من دولة إلى أخرى.

لم تقتصر تداعيات الأزمات الاقتصادية على اقتصاديات الدول الكبرى المتقدمة، بل شملت دوال أخرى نامية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه عالقات اقتصادية، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين دولة وأخرى على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

كما يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع وحيد النفط والغاز، حيث تتحدد أسعار هذا القطاع في الأسواق الدولية، ويساهم هذا القطاع ب 98 % من الصادرات الإجمالية للجزائر، و 70 % من الإيرادات الحكومية، وحوالي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومع بداية الألفية الجديدة حققت الجزائر عوائد ضخمة من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث سجل الميزان التجاري للسلع، والحساب الجاري عموما رصيدا إيجابيا. ونتيجة لتلك العوائد المحققة شرعت الجزائر في التسديد المسبق للمديونية، كما أرست مناخ استثماري محفز كان له الأثر الإيجابي في تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية خاصة في قطاع المحروقات. ويعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لطبيعة الوضع الاقتصادي للبلد اتجاه العالم الخارجي.

فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات و اضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية و خارجية ، و هذا لما مرت به من تحولات اقتصادية و ما مر بها من أزمات أثرت على اقتصادها، بغض النظر عن درجة تأثرها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في المدى الطويل أو القصير، إلا أن عمق الأزمات و شموليتها ترتقب كل دولة مواجهتها و إيجاد حلول للخروج منها وعودة الاستقرار للأسواق العالمية وبالتالي إلى أسواقها المحلية التي باتت مهددة دون استثناء التي تنعكس على موازين مدفوعاتها و بدوره على قوة اقتصادها و مركزها بين الدول.

1- تحديد صيغة الإشكالية:

بما أن ميزان المدفوعات يعتبر المرآة العاكسة لطبيعة الوضع الاقتصادي للبلد اتجاه العالم الخارجين ، كما أن الأزمات الاقتصادية أصبحت أهم موضوع يشغل الرأي العام في العالم حيث كثرت الآراء والمخاوف حول هذه الأزمات كونها أزمات معقدة ومتباينة من دولة لأخرى تمس باقتصاديات الدول و بنيتها القاعدية كما تأثر على مركزها الاقتصادي ولأنها ما زالت مستمرة ولم تضع أوزارها بعد، فمن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2021/2008؟

ولمناقشة هذه الإشكالية طرحنا أسئلة فرعية أخرى أهمها:

- كيف يعكس ميزان المدفوعات صورة الدولة أمام العالم الخارجي؟
- ما هي أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري؟ وماهي أهم الحسابات المتحركة في وضعيته؟
- ما هي أهم الأزمات الاقتصادية العالمية التي عانت منها الجزائر و هل كان لها تأثير على ميزان مدفوعاتها؟

2- الفرضيات:

- ❖ يعكس ميزان المدفوعات هيكل المبادلات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي و بهذا يعكس صورة لوضعية هذا الاقتصاد.
- ❖ تعتبر أسعار المحروقات أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الجزائري ، لذلك نجد أن حساب رأس المال أهم الحسابات المتحركة في وضعيته .
- ❖ الأزمات النفطية من أهم الأزمات الاقتصادية العالمية التي عان منها الاقتصاد الجزائري و كان لها تأثير كبير على ميزان مدفوعاتها؟

3- الدراسات السابقة:

- ابراهيم بوغراة. (2019-2020). الأزمة المالية 2014 و أثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال مداخيل المحروقات دراسة تحليلية للفترة: 2010-2019. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر. حيث تطرق موضوعه الى الازمة المالية 2014 و كيف أثرت على ميزان مدفوعات الجزائر و الاقتصاد ككل و اتباعه للمنهج التحليلي في دراسته.

- خولة بوفسيوة، و زهرة زقور. (2020-2021). دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019. جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى. حيث تناولت في موضوعها دراسة تحليلية لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة و ما طرأ عليه من تطورات و إصلاحات في الاقتصاد الجزائري، وهذا باعتمادهم للأسلوب الوصفي و التحليلي اثناء الدراسة.
- البشير أحمادي، و سمير هزله. (2020-2021). تأثير أزمة الكورونا على ميزان المدفوعات الجزائري. 72. الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة خمة لخضر. حيث عالج موضوعه الأزمة الصحية أو الجائحة بالأحرى و الاحاطة بها ثم تطرق إلى تأثيرها على ميزان مدفوعات دولة الجزائر و ماترتب عنها من سلبيات مست الاقتصاد العالمي و الجزائري خاصة، حيث اعتمد على المنهج الوصفي و التحليلي.

4- منهج الدراسة:

لدراسة الجوانب والنقاط المتعلقة بالموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي وذلك باعتمادنا للمنهج الوصفي بتطرقنا إلى ميزان المدفوعات و بعض الأزمات الاقتصادية العالمية التي مرت على الاقتصاد الجزائري و طبيعة كل أزمة، و المنهج التحليلي بتحليل التقرير السنوي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الأزمة محل الدراسة .

5- أهمية الدراسة:

لهذا الموضوع أهمية حساسة لعلاقته المباشرة بالاقتصاد الوطني، إذ إن الاقتصاد الوطني مهددا بالانهيار في ظل بقاءه يعتمد على مورد ناضب هو أساس اقتصاده، كما ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر هام لتحليل الوضع الاقتصادي للجزائر.
- يعد ميزان المدفوعات بوابة الاقتصاد الجزائري إلى العالم الخارجي.
- تمكن هذه الدراسة من معرفة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية التي طرأت بسبب الأزمات المتعاقبة عليه.

6- أسباب اختيار الموضوع:

انطلاقا من الأوضاع الاقتصادية الراهنة، رأيت أن التطرق إلى موضوع تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008-2021 إذ أنه موضوع يستحق الدراسة في الوقت الراهن لما يصيب الاقتصاد الجزائري بحالة لا استقرار بسبب توالي الأزمات عليه .

كما أن التطرق إلى ميزان المدفوعات يعطينا صورة واضحة على دوره و أهميته في الاقتصاد و المبادلات الخارجية للاقتصاد الوطني، فمن خلال الإحاطة بمختلف الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري يمكن وضع خطة حماية لميزان المدفوعات الجزائري نعتمد عليها في المستقبل.

7- حدود الدراسة:

تقسم الدراسة إلى حدود زمنية وحدود مكانية.

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة من 2008 إلى 2021.

الحدود المكانية: اعتمدت الدراسة على تحليل ميزان المدفوعات بالجزائر.

الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على تبيان تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري و ذلك

بتحليل تقارير ميزان المدفوعات الجزائري السنوي الصادر عن البنك الجزائري .

8- خطة مختصرة:

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ميزان المدفوعات التوازن و الاختلال فيه حيث قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى هيكل ميزان المدفوعات و عملياته الرئيسية، وفي المبحث الثالث تناولنا التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و علاجه.

أما في الفصل الثاني حاولنا القيام بدراسة تحليلية ومقارنة للإحصائيات الواردة في التقرير السنوي لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة (2008-2021)، كما تطرقنا فيه إلى الأزمات الاقتصادية العالمية بدأ بالأزمة المالية العالمية 2008 ثم الأزمة النفطية 2014 و آخرها لازمة الصحية covid-19 سنة 2020 و حصر كل أزمة اقتصادية بفترة زمنية لميزان المدفوعات الجزائري لتلك الفترة و في الأخير تحليل لتطورات ميزان المدفوعات الجزائري لسنة 2021 وفق تقرير بنك الجزائر.

الفصل الأول:

ميزان المدفوعات التوازن و الاختلال فيه

تمهيد:

إن كل دولة تربطها بالعالم الخارجي علاقات اقتصادية فهي تتأثر و تأثر في الاقتصاد العالمي وكتيجة ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بجرد معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات ، الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية الدورة، باعتبار ميزان المدفوعات البيان الفاصل لمختلف العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي والذي يعطي الصورة الواضحة لمختلف السياسات المتبعة لها.

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي و لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ويحضا ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة ، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابة لتطور قوى الإنتاج دوليا . هنا نجد أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لوضعية الاقتصاد المحلي و مدى اندماجه مع الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة الحساب الذي يسجل فيه قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ميلادية، كما أنه من خلال دراسة مكوناته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي.

و عليه أي خلل في وضعية ميزان المدفوعات سينعكس على الوضع الاقتصادي للدولة ، نظرا للأهمية التي يكتسبها ميزان المدفوعات في أي دولة لا بد من معرفة أهم العوامل المؤثرة فيه بين توازنه و اختلاله خلال الفترة المراد دراستها، إلا أن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو كوارث طبيعية... الخ، وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة خاصة التي تعاني عجزا. مما يدفع الدول إلى البحث عن أنجع الأساليب لمعالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه.

وللوقوف على الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات بكل جوانبه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيهم إلى

: المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : هيكل ميزان المدفوعات و عملياته الرئيسية

المبحث الثالث: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و علاجه

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من التحليل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير عادة سنة، وهذا ما جعله يحظى بأهمية كبرى عند الدول فهو عبارة عن صورة الدولة في العالم الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

إن تعريف ميزان المدفوعات يختلف من باحث لآخر فلا يوجد تعريف موحد أي كل من وجهة نظره وهنا سوف نتناول بعض التعاريف لميزان المدفوعات.

- ميزان المدفوعات لبلد ما هو السجل الكامل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة . وقد جرى العرف على اتخاذ مدة سنة أساساً لحساب هذه المعاملات (اللحام، كافي، فلاح الضلاعين، و البكور، 2017، صفحة 195).
- ميزان المدفوعات لأي بلد يعبر عن خلاصة لكافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة، ويحتوي هذا التعريف على ثلاثة عناصر رئيسية هي أولاً المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب ويتضمن تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات من جانب سواء كانت نقدية أو على شكل سلع مادية، أما العنصر الثاني: فيتألف من المقيمين ويشمل ذلك الأشخاص والشركات والوكالات الحكومية والخاصة، في حين يشمل العنصر الثالث من هذا التعريف قياس المعاملات الاقتصادية المذكورة خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة (الجنابي، 2014، صفحة 27).
- "يمكن تعريف ميزان المدفوعات لأي دولة بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة Résidents والمواطنين المقيمين في دول أجنبية خلال فترة زمنية معينة ربع سنة أو سنة عادة". (وراد، 2013، صفحة 349)
- يعرف ميزان المدفوعات الدولية على أنه (سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات Receipts والمدفوعات tsPaymen اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة). (معروف، 2013، صفحة 235)
- وقد عرفه صندوق النقد الدولي على أنه يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

- و يمكن تعريفه أيضا على أنه بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) والمقيمين في بقية الدول الأخرى، والذي يشار إليهم بالاجانب أو غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 188)
- "كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل كامل منتظم لحقوق الدولة وديونها بالنسبة للدول الأخرى الناشئة عن المبادلات المختلفة خلال فترة معينة".
- حيث أن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة عادة سنة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس وضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للخارج. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 89)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التفرقة بين المقيم وغير المقيم بناء على جنسية الأشخاص المنتمين إلى الدولة ليس من الأمور الحاسمة في هذا الشأن، فالواقع أن رباط الجنسية غير كاف لأن رباط الجنسية يبين علاقة قانونية وسياسية بين الفرد و الدولة التي ينتمي إليها ولكن لا يعبر بالضرورة عن الارتباط الاقتصادي بينه وبينها، لذلك فإن المواطنين في نظر ميزان المدفوعات هم الأفراد المقيمون عادة على إقليم الدولة وبغض النظر عن علاقة الجنسية. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 187) ويترتب على ذلك أن الأفراد الذين يقيمون بشكل عرضي على أرض الدولية كالسائحين والأجانب لا يعتبرون من المواطنين المقيمين كما أن الإقامة العارضة في الخارج لا ترفع صفة المواطنة عنهم فالسائح الأردني مثلا يعتبر مقيما في الأردن أما السائح المصري الموجود في الأردن فيعتبر مقيما في مصر وليس الأردن أما العمال والطلاب الذين يقيمون في الخارج لفترة طويلة فيعتبرون مقيمين في الدولة المضيفة وليس في دولة المواطنة الأصلية، أما الدبلوماسيين والعسكريين فيعتبرون مقيمين في دولة الجنسية الأصلية وليس في الدولة المضيفة.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن تعريف ميزان المدفوعات يركز على النقاط التالية:

- **سجل كامل:** يعني أنه مجرد كشف أو بيان إحصائي، تحصر فيه حصرا شاملا، كل المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال الفترة، ويكون الهدف من مثل هذا السجل، عادة، هو تحديد موقف الدولة إزاء الدول الأخرى من حيث حقوقها والتزاماتها، وبالتالي تحديد ما يطرأ على مركزها المالي من تغير من حيث دائيتها ومديونيتها، وفي الوقت نفسه، يمكن الاسترشاد به في تحديد السياسات المالية والنقدية، واتخاذ القرارات الخاصة بها. وحتى يحقق هذا السجل الهدف المرجو منه فإنه يراعى فيه دائما أن تبوب فيه المعاملات بأسلوب يضمن إظهار مركز الدولة قبل الدول الأخرى كل على حدى. كما يظهر مركزها مقابل مجموعات الدول التي تجمع بينها رابطة معينة، كأن تكون منتمية إلى منطقة نقدية واحدة، كمنطقة اليورو أو الدولار مثلا، أو يضمها شكل ما من أشكال التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي.
- وكذلك نجد أن كل دولة من الدول يكون لديها موازين للمدفوعات تظهر معاملاتها مع كل دولة من دول العالم، كما يكون لديها موازين للمدفوعات مع كل مجموعة من مجموعات الدول، وفي النهاية يكون لديها ميزان واحد

للمدفوعات مع العالم الخارجي ككل، وبذلك تستطيع أن تحدد اتجاه تيار معاملاتها الاقتصادية جنباً إلى جنب مع حجم هذا التيار.

- **المعاملات الاقتصادية:** يقصد بها تلك المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة أو أداء خدمة أو نقل الحق على سك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص غير مقيم أو العكس. ويلاحظ من التعريف السابق أن المعاملات الاقتصادية لا تسجل في ميزان المدفوعات إلا إذا تمت بين المقيمين في البلد وغير المقيمين فيه.
- **المقيمين:** يعتبر الشخص الطبيعي (الفرد) مقيماً في بلد معين إذا اتخذ منه محلاً لإقامته الدائمة بغض النظر عن جنسية الشخص. أما إذا كان الشخص مقيماً في بلد بصفة مؤقتة فهذا يعد غير مقيم. وحسب تعريف صندوق النقد الدولي، المقيمين هم: "كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يوجد مركز نشاطهم في البلد المعني والذين يشتغلون فيه منذ أكثر من سنة".

وبموجب هذا التعريف، فإن كل شخص (طبيعي أو معنوي) يمتلك جنسية البلد محل الدراسة لا يعتبر حتماً مقيماً في هذا البلد، وكل شخص أجنبي يقيم منذ سنة على الأقل في هذا البلد يعتبر مقيماً. غير أن هذا التعريف لا ينطبق على السفارات والعمال الفصلين (الموسميين) والشركات الفرعية الأجنبية لشركات مقيمة. أما غير المقيمين فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة مثل السائحين والدبلوماسيين وممثلي الأمم المتحدة والهجرة المؤقتة للعمال وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان مدفوعات الدول التي ينتمون إليها .

بالنسبة للمشروعات: التي يمتد نشاطها الاقتصادي إلى أكثر من بلد واحد حيث يوجد المركز الرئيسي للمشروع في بلد وتكون له في نفس الوقت فروع أو وكالات في بلد أخرى فقد اعتبر صندوق النقد الدولي الفرع مقيماً في البلد الذي يمارس نشاطه فيه وليس في بلد المركز الرئيسي أما الوكالة فتعتبر مقيمة في بلد المركز الرئيسي للمشروع وتطبقاً لذلك تسجل المعاملة الاقتصادية بين المركز والفرع في كل من ميزان المدفوعات لبلد المركز وبلد الفرع، أما المعاملات الاقتصادية بين المركز والوكالة فلا تدرج في أي من الميزانين. (اللحام، كافي، فلاح الضلاعين، و البكور، 2017، صفحة 196)

ويتم القيد في هذا السجل وفقاً لطريقة القيد المزدوج، ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى بالتوازن المحاسبي أو الشكلي لميزان المدفوعات. والقاعدة العامة في هذا المجال هي أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد محل الدراسة وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن (عملية تصدير). وكل عملية يترتب عليها عرض عملة البلد محل الدراسة وطلب عملة بلد آخر تقيد في الجانب المدين (عملية استيراد).

على هذا الأساس فإن القيد في ميزان المدفوعات يكون من "له" (Crédit) تدون كافة عمليات البيع بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين، أما جانب "Débit" منه فتدون كافة عمليات الشراء و التي تجري بين المقيمين و غير المقيمين. (حريري، 2020-2021، صفحة 70)

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول، ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة لأنه يقوم على أساس مبدأ التسجيل بالقيود المزدوج.

ويتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من المصادر التالية:

- إدارة الجمارك تصدر بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير واستيراد السلع المرتبة.
- مصلحة الضرائب تقدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج.
- البنك المركزي حيث تظهر التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية (العملات الأجنبية، الذهب النقدي وحقوق السحب).
- دوائر الدولة المختصة بدخول وخروج الأشخاص. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 89)
- والمعاملات التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات وتنقسم إلى قسمين، وهما:
 - أولا: المعاملات التجارية: وتشمل حركة السلع والخدمات، من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان التجاري.
 - ثانيا: المعاملات الرأسمالية: وتشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي.

كما يتم تضمين ميزان المدفوعات حركة الأشخاص من وإلى الدولة المعنية. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 90)

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم السلع والخدمات والإعانات وكل المعاملات الرأسمالية الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، وتكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:
- حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.
 - تقديم معلومات عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني محل الدراسة باقتصاديات العالم الخارجي.
 - تحليل تغيرات الصادرات والواردات وتغيرات كل من أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف.
 - متابعة تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الاقتصادية على التركيب السلعي للصادرات.
 - بين الأهمية النسبية للمبادلات الاقتصادية مع الدول والمناطق الجغرافية المختلفة.
 - يمكن من معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال فترات مختلفة، كما يساعد السلطات العمومية في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة.
 - (مسعداوي، التمويل الدولي، 2019، الصفحات 13-14)
 - يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد.

- يفيد ميزان المدفوعات أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز وذلك كأدوات للمنع أو التخفيف من التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.
- يعتبر هذا الميزان أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز، عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.
- ومع ذلك فإن هذا الميزان لا يبين أسباب حدوث التغييرات في بعض عناصره كما وأنه يخفي مبادلات المقايضة والهبات والتعويضات العينية، حيث أن هذه التغييرات أو المبادلات تظهر في بنود (أو فقرات) ميزان المدفوعات كمقبوضات و/ أو مدفوعات نقدية.
- وبالإضافة إلى ذلك فإن الميزان المذكور يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والاستيرادات أو بين تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المعني. (معروف، 2013، الصفحات 236-237)
- كما وأن ميزان المدفوعات لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل أنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (سنة عادة) أي أنه لا يبين مثلا الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.

المطلب الثالث: وظائف ميزان المدفوعات و العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه

إن ميزان المدفوعات يلعب دور مهم في الاقتصاد الدولي، فبواسطته يعرف صناع القرار أي سياسة ينتهجون أو أي يفسرون ظاهرة اقتصادية، و لكن هناك عوامل تؤثر في ميزان المدفوعات سوف نتطرق لها في مطلبنا هذا.

الفرع الأول: وظائف ميزان المدفوعات

يمكن إيجاز وظائف ميزان المدفوعات في النقاط التالية:

- يعطي معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم، وبتوفير البيانات اللازمة يمكن الوصول المزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد الدولة. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 188)
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة.

- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.
- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها.
- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن. (مسعداوي، التمويل الدولي، 2019، صفحة 14)

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات في النقاط التالية:

- 1- سعر الصرف: تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعكس ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية، وتجعل الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.
- 2- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية، فتتخفيض الصادرات وترتفع الواردات حيث تصبح أسعار السلع الأجنبية أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.
- 3- أسعار الفائدة: يؤثر التغير في أسعار الفائدة على حركة رؤوس الأموال، حيث ينتج عن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تدفق في رؤوس الأموال إلى الداخل وعليه ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.
- 4- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي : ينتج عن الزيادة في دخل الدولة زيادة في الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات. (مسعداوي، التمويل الدولي، 2019، الصفحات

(15-14)

المبحث الثاني: تركيب ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات يتكون من موازين و حسابات رئيسية و فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظرياً لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين الدائن و المدين.

لهذا يقسم ميزان المدفوعات عمودياً إلى جانبين:

1- الجانب الأيسر يضم كافة المعاملات الاقتصادية التي تجلب إلى البلد مقبوضات وتزيد من القوة الشرائية الخارجية لعملة البلد ويسمى الجانب الدائن.

2- الجانب الأيمن يضم كل المعاملات الاقتصادية التي تلزم البلد بالقيام بمدفوعات إلى بقية العالم وتبين الكيفية التي يستفيد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية ويسمى الجانب المدين. (مسعداوي، التمويل الدولي، 2019، صفحة

(12)

ويقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى عدة موازين مستقلة تجمع كل منها نوعاً مميزاً من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة، وهي:

المطلب الأول: ميزان الحساب الجاري: Current Balance

يشمل ميزان الحساب الجاري كافة حقوق وديون البلد مع العالم الخارجي والناجمة عن صادرات و واردات السلع والخدمات زائداً التحويلات دون مقابل خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات.

في ميزان المعاملات الجارية تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها وليس في السنوات أو المراحل الآتية. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 90) ويشمل هذا الميزان الموازين التالية:

الفرع الأول: الميزان التجاري Balance of Trade: (ميزان التجارة المنظورة)

وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات و واردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة و المواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة (de Balance Visible Tra) تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل عليه عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات إعادة حسابات الواردات من أسعار CIF إلى أسعار FOB بمعنى حذف نفقات النقل والتأمين من النفقات الأساسية لشراء السلع. وأما طريقة القيد - الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد وتقيد في الجانب الدائن، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين حيث تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الواردات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 91)

ولغرض معرفة ما يتضمنه ميزان المدفوعات لابد من توضيح ما يسجل من معاملات فيما يلي:

CIF : التكلفة والتأمين وأجرة الشحن ، أي التكاليف المتكبدة في نقل واردات السلع وصادراتها من دولة إلى أخرى.

FOB : تسليم طهر السفينة، أسعار واردات السلع وصادراتها + مصاريف التحميل

• الصادرات، تسجل الصادرات في ميزان المدفوعات في جانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في جانب المدين من الميزان باعتبارها مقبوضاً نقدياً استلمها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع إلى الخارج.

وحيث أن قيمة الصادرات تظهر مرتين في ميزان المدفوعات، مرة كحقوق على الدول الأخرى التي يتم التصدير إليها، ومرة باعتبارها موجودات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من قبل الدولة.

الواردات، حيث تسجل الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات لأنها تمثل ديناً على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، أي حقوقاً على الدولة إزاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمت مقابل استيراد السلع منه.

ويشمل على صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرأى من السلطات الجمركية كالأرز والقمح والملابس ولا يدخل ضمن هذه العمليات السلع التي يعاد تصديرها و سلع العبور ولا السلع التي تبقى لبعض الوقت ثم يعاد تصديرها، وينجم عن هذا الميزان استلامات نقدية مقابل بيع السلع الوطنية في الأسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المادية، ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية من هذه الأسواق والتي تدعى بالواردات المادية.

وتسجل الصادرات والواردات من السلع المادية طبقاً لإحصاءات الجمارك، وفي بعض الأحيان تسجل استناداً إلى إحصاءات مراقبة النقد الأجنبي، وتختلف قيمة إحصاءات الجمارك عن قيمة إحصاءات مراقبة النقد الأجنبي للأسباب الآتية:

- إن إحصاءات مراقبة النقد الأجنبي تشمل المعاملات التي يترتب عليها إجراء تحويلات نقدية عن طريق الجهاز المصرفي وعليه فهي لا تشمل على عمليات المقايضة والهبات والعمليات التي تتم خارج رقابة دائرة النقد الأجنبي، ولكن مع ذلك فهي أكثر شمولاً من إحصاءات الجمارك لأنها تتضمن قيمة الواردات الخاصة التي تستبعد الأسباب خاصة من إحصاءات الجمارك كواردات الأسلحة والمعدات العسكرية مثلاً. (الجنابي، 2014، صفحة 29)
- إن إحصاءات الجمارك تشمل قيمة الصادرات والواردات عند عبورها الحدود الجمركية للبلد بغض النظر عن الفترة التي تم فيها الدفع. أما إحصاءات مراقبة النقد الأجنبي فهي توضع قيمة كل من الصادرات والواردات المدفوعة فعلاً

بغض النظر عن مرور السلع، وفي هذه الحالة يحصل تباين بين وقت الدفع وبين وقت مرور السلع عبر الحدود الجمركية للبلد.

وجرت العادة أن تقوم إدارة الجمارك بتسجيل قيمة السلع المستوردة على أساس سيف "C.I.F" أي تأخذ قيمة السلع المستوردة في البلد المصدر لها وتضيف إليها نفقات النقل والتأمين. أما الصادرات فتسجل على أساس فوب "F.O.B" أي تأخذ قيمة السلع في البلد المصدر لها دون إضافة النفقات الخاصة بالنقل والتأمين وهكذا تصبح قيمة الواردات العالمية أكبر من قيمة الصادرات العالمية بمقدار يساوي قيمة نفقات النقل والتأمين التي تضاف قيمتها إلى الواردات الكلية دون الصادرات العالمية.

الفرع الثاني: ميزان التجارة غير المنظورة: Invisible trade balance (ميزان الخدمات الاقتصادية Service trade account)

ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملة الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلوكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضا عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق والإدارة ما وراء البحار.

أما طريقة القيد، الخدمات التي قدمت من مواطنين إلى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول الأموال الأجنبية إلى الدولة، أما الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في المدين أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 92)

و يشمل الصادرات والواردات التجارية وغير التجارية التي لا يمكن رؤيتها من قبل الأجهزة الجمركية باعتبارها لا تمر بجهاز الجمارك. وهو لذلك يسجل الاستلامات لقاء القيام ببيع الخدمات والتي تدعى بالصادرات غير المنظورة مقابل المدفوعات التي تنفق لغرض شراء الخدمات والتي تدعى بالواردات غير المنظورة. ويتضمن هذا الميزان الخدمات الرئيسية الآتية:

1. خدمات النقل:

وتتضمن المدفوعات والمتسلمات الناجمة عن نقل المسافرين والسلع عبر الخطوط البرية والجوية والبحرية وكذلك رسوم الموانئ و نفقات إصلاح السفن والطائرات ورسوم العبور، أما خدمات المواصلات فأصبحت في عصرنا اليوم تضم مجموعة من الاختراعات الجديدة كالهاتف والبرق والبريد والتلكس والراديو والأقمار الاصطناعية والانترنت.

2. نفقات السفر:

وتشمل المدفوعات والاستلامات التي يقوم بها المسافرون الأجانب والمواطنون المقيمون أثناء سفرهم خارج أوطانهم. ويدخل ضمن هذه الفقرة نفقات العلاج الطبي و نفقات الدراسة في الخارج ورحلات الأعمال لأغراض تجارية و نفقات السياحة باستثناء النفقات الواردة في النقطة (أ). (الجنابي، 2014، صفحة 30)

3. خدمات التأمين والمصارف:

وتشمل المدفوعات الدولية الخاصة بالتأمين على نقل السلع والأشخاص ضد الحوادث، بالإضافة إلى زيادة نشاط المصارف لتشمل حدود دول أخرى. أما كيفية تسجيل هذه العمليات في ميزان التجارة غير المنظورة فتجرى على النحو الآتي:

إذا منحت شركة تأمين وطنية بوليصة تأمين على الحياة لشخص أجنبي أو قام مصرف وطني بعملية تحويل لشخص أجنبي، فإن مثل هذه الخدمة تسجل في الجانب الدائن من ميزان التجارة غير المنظورة. وبالعكس لو أن شركة تأمين أجنبية أو مصرف أجنبي قاموا بتلك العملية لشخص وطني فأنها تسجل في الجانب المدين من الميزان المذكور. (الجناي، 2014، صفحة 31)

4. الدخل من الاستثمارات الأجنبية:

وتحتوي على الدخل الناجم عن الاستثمارات الوطنية في الخارج كالأستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، وكذلك الفوائد المستلمة من القروض الممنوحة للأجانب والدخل المتأتي من الأستثمار في الأوراق المالية. 5. النفقات الحكومية:

وتتضمن النفقات الحكومية في الخارج كنفقات اشتراك البلد في المؤسسات الدولية وفي المؤتمرات العالمية ونفقات أعضاء الهيئات الدبلوماسية في الخارج والنفقات السياسية والحربية وتعد صادرات وواردات الخدمات غير المنظورة عنصرا مهما ومؤثرا على سوق الصرف الأجنبي. فصادرات التأمين، والنقل وخدمات البنوك تقود إلى خلق طلب على العملة الوطنية من قبل الأجانب تماما كما في الصادرات المادية، فرجال الأعمال الفرنسيون الذين يؤمنون في شركة تأمين أمريكية سوف يطلبون كمية من الدولارات الأمريكية كي يدفعوا قيمة التأمين على شركتهم. وعندما يسافر الفرنسيون إلى أمريكا فإن ذلك يخلق طلبا على الدولار الأمريكي لغرض شراء الخدمات التي يستخدمها الفرنسيون في أمريكا ويقال الشيء نفسه عندما يتسلم الأمريكيون إيراد دخل من الخارج، حيث يخلق طلبا على الدولار. وتدخل هذه الصادرات من الخدمات في الجانب الدائن من هذا الميزان، وبالمقابل فإن قيام الشركات الأمريكية باستيراد الخدمات من الأجانب يوسع من عرض الدولارات في سوق الصرف الأجنبي وتدخل الخدمات المستوردة هذه في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة. (الجناي، 2014، صفحة 32)

الفرع الثالث: ميزان التحويلات من جانب واحد

يقوم هذا الميزان بتسجيل كافة التحويلات من جانب واحد سواء أكانت مالية أو على شكل سلع والتي تحدث بين الدول والأشخاص دون أن يترتب عليها مدفوعات مقابلة من قبل الطرف الآخر، وقد تكون هذه التحويلات حكومية أو خاصة.

1. التحويلات الحكومية

وتشمل الهبات والتعويضات والمساعدات النقدية أو العينية المقدمة والمستلمة بين الحكومات كتعويضات الحروب التي تدفعها الدول المهزومة في العمليات العسكرية، كما جرى بين فرنسا المهزومة وألمانيا المنتصرة في حرب 1871 التي دفعت

الأولى تعويضات للثانية، وكما جرى لألمانيا التي انهزمت في الحرب العالمية الثانية، حيث دفعت تعويضات لدول الحلفاء والمساعدات والإعانات والهبات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى البلدان الفقيرة والمساعدات التي قدمتها الدول العربية النفطية إلى شقيقتها من الدول العربية لمواجهة لاسرائيل. فعلى سبيل المثال استلمت الأردن تحويلات رسمية دون مقابل بقيمة (599) مليون دولار عام 1987 وتسجل هذه التحويلات في الجانب الدائن من ميزان التحويلات الرسمية الأردني، وكذلك في الجانب المدين من ميزان النقد الأجنبي نتيجة للزيادة في العملات الأجنبية التي ستعكس في ميزان المدفوعات البلد المذكور.

أما في البلد المانح لهذه التحويلات فإنها تسجل في الجانب المدين من ميزان التحويلات الرسمية، وفي الجانب الدائن من ميزان النقد الأجنبي لما يترتب على هذه التحويلات من نقص في العملات الأجنبية لهذا البلد. (الجناي، 2014، صفحة 32)

2. التحويلات الخاصة

وتشمل قيام الأفراد والشركات والهيئات الخاصة بتقديم الهبات والإعانات والتبرعات نقدية أو حقيقية إلى أفراد وهيئات خاصة ولكن مقيمة في دول أخرى دون مقابل، مثل المساعدات التي تقدمها الجمعيات الدينية والخيرية كهيئة الصليب الأحمر الذي يرسل مساعدات إنسانية لمنكوبي الحوادث، وكذلك قيام المهاجرين بتحويل جزء من دخولهم إلى ذويهم. وأصبحت هذه التحويلات تمثل مصدرا مهما من مصادر تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري ورافدا في تكوين الدخل القومي القابل للصرف. فعلى سبيل المثال تزيد تحويلات المصريين عن القروض التي حصلت عليها مصر من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتعادل نسبة هامة من الموارد المحلية ومن القروض الخارجية ومن الصادرات والواردات إذ ارتفعت نسبتها من 56% من الصادرات لعام 1981 إلى (116%) عام 1987 والنسبة للواردات من (28%) إلى (48%) خلال نفس الفترة. كما بلغت التحويلات نسبة هامة من الاحتياطيات الدولية لمصر وصلت إلى (260%) لعام 1987، كما زادت عن قيمة صادرات النفط وعوائد قناة السويس والسياحة مجتمعة في منتصف الثمانينات. كما بلغت تحويلات الأردنيين 2152 مليون دينار عام 2011 وهي تشكل 39% من إجمالي صادرات الأردن للفترة ذاتها.

إن هذه الموازين الثلاثة تشكل ما يسمى بميزان الحساب الجاري الذي يعد من أكثر الموازين أهمية في ميزان المدفوعات الكلي، حيث يحتل هذا الميزان الثقل الرئيسي في ميزان المدفوعات، كما أن حجم وهيكل الدخل القومي يعتمد بصورة أساسية على نتائج ميزان الحساب الجاري. (الجناي، 2014، صفحة 33)

المطلب الثاني: ميزان حساب رأس المال *Capital Balance*

يسجل هذا الميزان تدفق رؤوس الأموال بين الدول بهدف الاستثمار لآجال طويلة أو قصيرة، وتنشأ عن هذه الحركة زيادة أو نقص في مطلوبات وموجودات البلد خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات وبذلك يكشف ميزان حساب رأس المال التغيرات في الموجودات الأجنبية المملوكة للمقيمين في بلد معين والتغيرات في المطلوبات الأجنبية التي بدمتهم لحساب

الأجانب المقيمين في الدول الأخرى وتتخذ هذه التحركات أشكالاً مختلفة، فقد يعتمد المقيمون على إنشاء مشاريع صناعية وزراعية في الدول الأجنبية أو بيع وشراء الأوراق المالية أو القيام بالإيداع في المصارف الأجنبية. ويتدفق رأس المال بين الدول نتيجة لاختلاف حجم رأس المال والطاقة الاستيعابية والإنتاجية الحدية لرأس المال بين الدول، وفي ظل غياب المخاطر فإن رأس المال يتدفق إلى المناطق التي يرتفع فيها سعر الفائدة. غير أن حركة رؤوس الأموال تخضع لعدد من القيود المفروضة على بيع وشراء الموجودات المالية، كالقيود الحكومية والجهل في معرفة كلفة الفرصة البديلة بالإضافة إلى أن المستثمرين يأخذون بنظر الاعتبار مبدأ الأمان على موجوداتهم عند تحريكها لأي منطقة جغرافية. فالموجودات الأجنبية والوطنية تخضع إلى المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية على حد سواء كمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي والتضخم، فاحتمال ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل عن سعر الفائدة الحالي وانخفاض قيمة العملة المستثمرة بها الأموال مقابل العملات الأخرى يقودان إلى خسارة محتملة للمستثمر، بالإضافة إلى المخاطر السياسية التي تنجم عن الفوضى السياسية واحتمالات مصادرة الأموال أو وضع قيود على تحويل الدخل الناجم عن تلك الاستثمارات. وتصنف رؤوس الأموال المتدفقة بين الدول إلى رؤوس أموال طويلة الأجل و رؤوس أموال قصيرة الأجل سواء كانت هذه الأموال رسمية أو خاصة.

الفرع الأول: حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل : Long Short term capital balance

ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن العام الواحد، وتضم الاستثمارات المباشرة و القروض طويلة الأجل، وهي توضع مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج ولأجل طويل.

– الاستثمارات المباشرة: عرف هذا النوع من حركة رؤوس الأموال انتشاراً كبيراً في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

– القروض الدولية: لقد باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر، ومصادرها إما تكون خاصة وإما حكومية أو من منظمات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتابعة للصندوق الدولي. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 92)

وتشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج والتي تهدف الاستثمار لآجال طويلة تزيد في العادة عن السنة الواحدة. وتتخذ هذه الاستثمارات شكل استثمار مباشرة واستثمارات غير مباشرة. ويحدث الاستثمار الأول عندما يستحوذ المستثمر الأجنبي على حصة كبيرة من المشروع الوطني وامتلاك لموجوداته بحيث يتمكن من إدارة المشروع وتحديد حجم الإنتاج والسعر على حد سواء. في حين تكون حصة المستثمر الأجنبي في ظل الاستثمار غير المباشر محددة وفق قوانين الاستثمار الوطني بطريقة لا يتمكن من خلالها السيطرة على إدارة المشروع أو تحديد اتجاهاته العامة.

ولقد انتشرت الاستثمارات المباشرة في القرن التاسع عشر انتشاراً كبيراً عندما تدفقت الأموال من الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها في آسيا وأفريقيا، إلا أن الاستثمارات المباشرة الحالية رغم أهميتها قد اتجهت في الوقت الحالي نحو الانخفاض

خوفا من المصادرة والتأميم والتجميد ولذلك فإن الشكل الغالب لحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل في العصر الحديث هي القروض طويلة الأجل والاستثمار في الأوراق المالية والإيداع في المصارف الدولية. (الجنابي، 2014، صفحة 35)

والاستثمار الوطني في الخارج يمثل مدفوعات للأجانب يخلق حقا للمستثمرين المقيمين على الأجانب ولذلك تسجل في الجانب المدين على ميزان حساب رأس المال طويل الأجل وفي الجانب الدائن من ميزان النقد الأجنبي، لأن استثمار رؤوس الأموال في الخارج إنما يقتضي أداء مدفوعات إلى الأجانب يتمثل في شراء المقيمين بالدولة أسهم وسندات أجنبية - أي استيراد أسهم وسندات وعلى ذلك تسجل هذه العملية في الجانب المدين من الميزان المذكور شأنها في ذلك شأن السلع المستوردة وعلى العكس من ذلك فإن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل يتمثل في شراء الأجانب المقيمين في الخارج لاسهم وسندات وطنية - أي في تصدير أسهم، وسندات، ولذلك تسجل تلك العملية في الجانب الدائن من ميزان حساب رأس المال طويل الأجل شأنها في ذلك شأن السلع المصدرة.

وكقاعدة عامة فإن تدفق لرأس المال نحو الخارج يخلق حقا للاقتصاد الوطني على الأجانب يسجل في الجانب المدين من ميزان حساب رأس المال وفي الجانب الدائن من ميزان النقد الأجنبي، وأي تدفق لرأس المال نحو الداخل يخلق حقا للأجانب على الاقتصاد الوطني يسجل في الجانب الدائن من ميزان حساب رأس المال وفي الجانب المدين من ميزان النقد الأجنبي. فكما أن للمواطنين استثمارات في الخارج فإن للأجانب استثمارات طويلة الأجل داخل الاقتصاد الوطني، حيث يقوم المستثمرون الأجانب بإجراء مدفوعات للمقيمين بالعملة الأجنبية وفي هذه الحالة فإن البنك المركزي سوف يحصل على عملات أجنبية تضاف إلى الاحتياطيات الدولية للبلد.

وفي الغالب توصف حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بأنها تلقائية تحدث بغض النظر عن المركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات سواء أكان دائما أم مدينا، فقد تتحرك الأموال نحو الخارج من بلد يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته بهدف الاستثمار في بيئة استثمارية مناسبة لأن العائد الذي يسفر عن الاستثمارات الأجنبية يفوق العائد المتأتي من الاستثمارات الوطنية. (الجنابي، 2014، صفحة 36)

الفرع الثاني: حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل

وهي أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقاتها السنة، ومنها الودائع الجارية والودائع لأجل و أذونات الخزينة والأوراق التجارية، وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من الخارج في الجانب الدائن والعكس من ذلك تقيد في الجانب المدين إن كانت محمول إلى الخارج. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 93)

ومن الضروري أن نفرق بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية بالعوامل الآتية:

- التضخم وما عنه هبوط في قيمة رأس المال.

- التغيرات في سعر الفائدة في المراكز المالية المختلفة.

- عامل المضاربة، إن كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادر إلى بيع العملة بعد ارتفاع سعرها. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 94)

وتتضمن حركة رؤوس الأموال بين الدول والتي تهدف إلى الاستثمار لأجل قصير تقل عن السنة الواحدة، وهناك عدة أشكال لهذا الاستثمار كالدائع قصيرة الأجل في المصارف الأجنبية والاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية قصيرة الأجل والائتمان الممنوح للمصدرين والمستوردين وعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، وعندما يستثمر المقيمون أموالهم في الخارج على شكل إيداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع أوراق مالية فإن ذلك ينشأ عنه تدفق لرؤوس أموال وطنية قصيرة الأجل نحو الخارج تؤدي إلى زيادة حقوق المقيمين على الأجانب، وتسجل لذلك في الجانب المدين من هذا الميزان، أما في حالة قيام الأجانب باستثمارات مشابهة داخل الاقتصاد الوطني، فإن ذلك ينشأ عنه تدفق لرؤوس أموال نحو الداخل تخلق حقا للأجانب على المقيمين ولذلك تسجل في الجانب الدائن من ميزان حساب رأس المال.

وتشير حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى صافي الزيادة أو النقصان في مركز رأس المال قصير الأجل للبلد الناجم عن الفائض أو العجز في ميزان الحساب الجاري ولهذا السبب توصف حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بأنها ليست حركة تلقائية، وإنما تنشأ لتسوية الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، ففي حالة زيادة مدفوعات البلد للأجانب عن المتحصلات منهم والناجمة عن هذه البنود الثلاثة فإن مثل هذا العجز سيتم تسويته من خلال استنزاف العملات الأجنبية التي يحتفظ بها المقيمون في البنوك الأجنبية أو من خلال الحصول على قروض قصيرة الأجل أو قيام البلد بدفع مطلوباته للأجانب بالعملة الوطنية إذا كان لهم ثقة بإمكانية تحويلها إلى عملة أجنبية متى شاؤوا. (الجنابي، 2014، صفحة 37)

ولكن مع ذلك فهناك تحركات تلقائية أو مستقلة لرؤوس أموال قصيرة الأجل لا ترتبط بالوضع العام لميزان المدفوعات تحدث نتيجة للأسباب التالية:

1- التباين بين أسعار الفائدة المحلية والدولية واختلاف العائد على الأوراق المالية، فقد يعتمد المستثمرون إلى إيداع أموالهم في الخارج لأن سعر الفائدة الدولي أعلى من سعر الفائدة المحلي، كما يلجأ هؤلاء المستثمرون إلى استثمار أموالهم في الأوراق المالية الأجنبية. إذا كان العائد عليها أكبر من العائد على الأوراق المالية الوطنية قصيرة الأجل وتحدث مثل هذه الحركة للأموال بدافع الحصول على الربح.

2- التغير في اقيام العملات الوطنية: فالتغير في اقيام(تقييم) العملات الوطنية للدول المختلفة وبما يقود المستثمرين المقيمين إلى شراء العملات الأجنبية إذا توقعوا أن سعرها سيرتفع في المستقبل أو يبيعها إذا توقعوا أن سعرها سينخفض في المستقبل وتسمى مثل هذه الحركة للأموال بدافع المضاربة.

3- تفادي المخاطر: أن عامل الخوف من الحروب وعدم الاستقرار السياسي والتضخم المرتفعة تجبر بعض المستثمرين على تحريك أموالهم للخارج للتخلص من الظروف غير الملائمة والبحث عن موجودات ثابتة أكثر استقرارا وتستهدف حركة الأموال هذه الحصول على الأمان.

المطلب الثالث: حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي:

ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب والاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو النقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال يواجه هذا العجز من خلال السحب على الاحتياطيات الأجنبية والذهبية لدى البنك المركزي، وبصورة مشابهة فإن القطر الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته، فإنه يلجأ إلى بناء احتياطيات جديدة من الذهب والعملات الأجنبية فالذهب شأنه في ذلك شأن بقية السلع المصدرة يباع لغرض الحصول على العملات الأجنبية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات والناجم عن زيادة مدفوعات البلد للأجانب عن استلاماته منهم طالما أن الذهب مقبول لشراء العملات الأجنبية، فإذا زادت أرصدة البلد من الذهب، فمعنى ذلك دخول أو استيراد الذهب وتسجل تلك الزيادة في الجانب المدين من ميزان الذهب النقدي وبالمقابل تشير نقصان الأرصدة الذهبية على خروج الذهب أو تصديره وتسجل في الجانب الدائن من الميزان المذكور.

إن الذهب المستورد والمصدر يسجل بنفس الأسس السابقة لتسجيل السلع والخدمات في ميزان الحساب الجاري، فالذهب المصدر يسجل في الجانب الدائن من هذا الميزان والذهب المستورد يسجل في الجانب المدين من ميزان الذهب النقدي طالما يترتب عليه زيادة في أرصدة الذهب لدى خزانة البنك المركزي وذلك عند وجود تحسن إيجابي في ميزان المدفوعات. وهكذا توصف حركات الذهب النقدي بأنها تحركات تدخل ضمن حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وهي ليست تحركات تلقائية وإنما ناجمة عن وجود حالة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ففي حالة تعرض ميزان المدفوعات لحالة عجز فإن البلد سيتجه إلى استنزاف كمية من الأرصدة الذهبية والنقدية الأجنبية من خلال بيعها للأجانب، وفي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن هذا الفائض سينعكس في زيادة الأرصدة الذهبية والنقدية لدى السلطات النقدية، ويظهر ميزان حساب رأس المال بمجموعة العناصر الثلاث المذكورة، إما رصيذا فائضا إذا كانت المتحصلات من الأجانب تزيد من المدفوعات المالية منهم وسالبا إذا كان التحركات الرأسمالية للأجانب تزيد عن الاستلامات منهم.

وتعد الاحتياطيات الدولية من الذهب والنقد الأجنبي مهمة جدا في ظل أسعار الصرف الثابتة الذي ساد خلال الفترة 1944-1971، فالأقطار التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها تضطر للسحب من هذه الاحتياطيات للمحافظة على أسعار الصرف الثابتة لها. (الجنابي، 2014، صفحة 38)

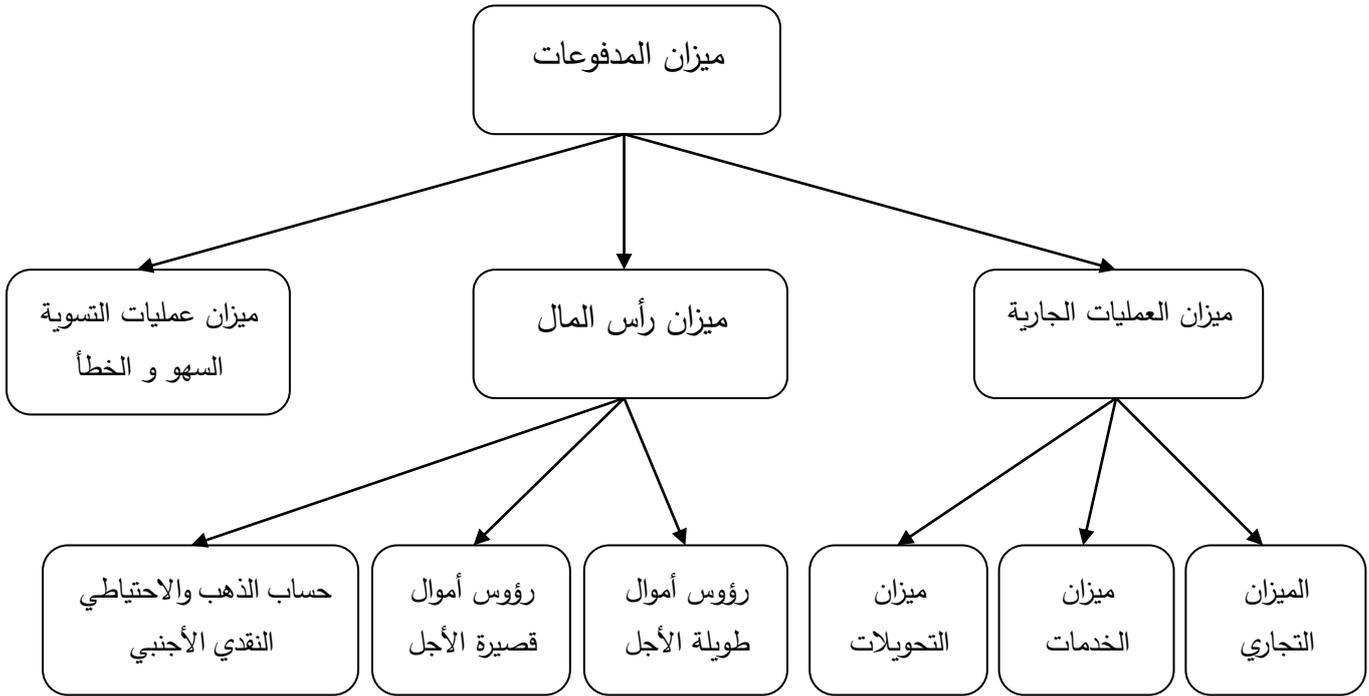
أما في ظل أسعار الصرف المرنة فإن البلد يسمح بارتفاع وانخفاض القيمة الخارجية لعملته الوطنية، وهكذا فإن التغيرات في حساب الاحتياطيات الدولية والحاجة إليها سيكون ضئيلا، ففي عام 1988 كان التغير في مركز هذه الاحتياطيات للولايات المتحدة يساوي (1.90) مليار دولار لكونها تأخذ بأسعار الصرف المرنة لعملتها الوطنية.

ويعكس حساب الاحتياطيات الدولية مركز العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، فإذا عرض العملة الوطنية يزيد عن الطلب عليها فان البلد سوف يخسر جزءا من احتياطياته المذكورة أو يزيد من التزاماته للمؤسسات النقدية الأجنبية الرسمية، مما يسيء بالتالي إلى مركز العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي. (الجنابي، 2014، الصفحات 39-40) (الجنابي، 2014، الصفحات 39-40)

المطلب الرابع: فقرة السهو والخطأ

يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج أي أن كل عملية اقتصادية تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين، ولذلك فإن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكن في بعض الحالات لا يتحقق مثل هذا التوازن لصعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات، فقد يحصل اختلاف في تقدير نفس الفقرة من ميزان المدفوعات من قبل أجهزة الجمارك ومراقبة التحويل الخارجي في البنك المركزي، كأن تقوم أجهزة الجمارك بتقدير قيمة واردات البلد من المواد الغذائية بـ: (5000) مليون دولار ولكن نفس الفقرة يتم تقديرها من قبل دائرة التحويل الخارجي في البنك المركزي بـ: (4900) مليون دولار، وهكذا فإن حصول تباين بين الأرصدة الدائنة والمدينة، سواء تعلق الأمر باختلاف التقدير أو حصول سهو في إدخال بعض الفقرات يستوجب إدخال بند يدعى " بالموازنة أو فقرة السهو والخطأ" يتم الاستعانة به لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات. وفي أحيان أخرى تدخل الحكومة وارداتها من الأسلحة والمعدات العسكرية ضمن فقرة السهو والخطأ رغبة منها في الحفاظ على أسرارها العسكرية وبذلك تظهر هذه الفقرة كبيرة في تلك الدول التي تزيد من مستورداتها الحربية. (الجنابي، 2014، صفحة 40)

الشكل رقم (01): هيكل ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (مسعداوي، التمويل الدولي، 2019، صفحة 17)

المبحث الثالث: التوازن واختلال في ميزان المدفوعات، أسبابها، طرق معالجتها

إن التوازن في ميزان المدفوعات هو حالة تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة.

ومن غير المرجح في العالم غير منتظم أن يغلب دائما التوازن الخارجي، فهذا التوازن قد يتحقق وقد لا يتحقق وسوف يحدث فائض في ميزان المدفوعات أو عجز بحيث لا تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة عن صادراتها مع المدفوعات الناشئة. كما أن الاختلال في التوازن هو استمرار العجز في ميزان المدفوعات. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 97)

Disequilibrium of balance of payments المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا وجب معالجته. هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للاختلال تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة العاجزة خاصة. مما يدفع الدول إلى البحث عن أنجع أساليب معالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه. الفرع الأول: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزا أو فائضا، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه. (سلمى، 2014-2015، صفحة 114) و صور الاختلال التي يكون فيها بميزان المدفوعات إما في حالة عجز وإما في حالة فائض كما يلي:

01- حالة العجز في ميزان المدفوعات:

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن، والميزان سلبي في غير صالح الدولة. حيث تكون فيها الحقوق التي تملكها الدولة غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تدل على أن السياسات الاقتصادية المعتمدة من الدولة فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر شيوعا في العالم خاصة الدول النامية. (مسعداوي، 2019، صفحة 31)

فالعجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة في تسديد قيمة وارداتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي، وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق بحيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية والمالية لتصحيح هذا الخلل.

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات و المدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف بـ: "الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة. (سلمى، 2014-2015، صفحة 115)

02- حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية. (مسعداوي، 2019، الصفحات 31-32)

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي. و تكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية بسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان.

كما يمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح قروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار. (سلمى، 2014-2015، صفحة 116)

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما: التوازن المحاسبي الميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

أولاً: التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات Equilibrium account

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية. (مسعداوي، 2019، صفحة 29)

تتمثل حتمية التوازن الحسابي الميزان المدفوعات فيما يلي:

➤ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

➤ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.

➤ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في

حالة توازن أيضاً، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

(موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 201)

"رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهر والخطأ = صفر"

أو بمعنى آخر:

رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ)

ثانياً: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

على الرغم من حتمية التعادل بين الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات إلا أننا دائماً ما نقول أن ميزان مدفوعات دولة ما في حالة فائض ودولة أخرى في حالة عجز. وهذا المفهوم هو الذي يعتد به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان والتوازن بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية وسياسية وتجارية ملائمة.

وعليه فالتوازن الاقتصادي يتطلب بنود معينة في الميزان ناتجة عن عمليات تلقائية، وهي تجري لذاتها لما تحققه من ربح، حيث هذه العمليات تتحقق دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات وعادة ما تتم بصفة دورية وتشمل عمليات الحساب الجاري وحركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وكذلك الهيئات والقروض طويلة الأجل إذا كان الهدف من منحها التوازن في ميزان مدفوعات الدولة التي تتلقاها. (مسعداوي، 2019، صفحة 30)

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يستوجب توازن بنود دائنة معينة مع بنود مدينة معينة في الميزان وليس جميع البنود، وبالتالي فهو يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، ولكي نفهم معنى التوازن أو الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يجب علينا التمييز بين نوعين من العمليات التي تسجل في هذا الميزان وهي: (رحال، 2020، صفحة 50)

➤ **العمليات التلقائية أو المستقلة:** وهي العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات -فائض أو عجز في الميزان- وبالتالي هي ذات طبيعة اقتصادية بحتة، بحيث يرجع سبب اتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، وبالتالي فهي عمليات اختيارية وتتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة. ويشمل هذا النوع من المعاملات والتي يطلق عليها العمليات فوق الخط البنود التالية: جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، التحويلات من جانب واحد، أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضاً المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.

➤ **عمليات الموازنة أو التسوية:** العمليات التعويضية: هذه العمليات لا تتم لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات، وبمعنى آخر هي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات "فائض أو عجز"، ويطلق عليها (العمليات تحت الخط) وتتمثل في:

- حركة رأس المال قصير الأجل (على شكل قروض)،
- حركة الذهب للأغراض النقدية،
- التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي.

ويكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال اقتصادي (سواء فائض ام عجز) بالنظر الى العمليات التلقائية او المستقلة او عمليات فوق الخط وكما يأتي :

- ان حالة الفائض الاقتصادي تعني ان : العمليات المستقلة الدائنة اكبر من العمليات المستقلة المدينة ،
- اما حالة العجز الاقتصادي فتعني ان : العمليات المستقلة الدائنة اصغر من العمليات المستقلة المدينة .

المطلب الثاني : أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات وأنواعه

سنتناول في هذا المطلب الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات وأنواع الخلل في ميزان المدفوعات الفرع الاول: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

وذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المتعمد في ذلك البلد، عندما كان سعر الصرف لعملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهه نظر البلدان الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع و بالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته.

2- التغيرات هيكلية :

وهي الأسباب التي تنشأ من خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما تتعلق بالصادرات أو الواردات، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي و ينطبق ذلك بشكل خاص للدول النامية. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 98)

كما تتمثل في تغير ظروف العرض والطلب أو ظروف الإنتاج، فمثلا قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة ما مما يؤثر على صادرات أو واردات هذه الدولة ولمعالجة هذه الاختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية ومعالجتها. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 207)

3- أسباب دورية :

وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 97)

كما يعود السبب الأساسي للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في هذه الحالة إلى التقلبات الاقتصادية الدورية التي تحدث والتي تترك آثارها على التجارة الخارجية، فالرواج يؤدي إلى زيادة الواردات، وزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة للسلع مما يؤثر بالتالي على ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في فترة الكساد، ولعلاج هذا النوع من الاختلال يجب إتباع السياسات النقدية والمالية الملائمة. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 206)

4- الظروف الطارئة والمؤقتة:

وهي أسباب عرضية التي تحصل في البلدان، مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو زلزال أو في حالة تدهور البيئة السياسية، و هذه الحالات تؤدي إلى اختلال في ميزان مدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصاً قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية على البلد مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات. (برقوق و مصطفى، 2016، صفحة 98)

ومن أهم هذه الأسباب التغيرات العشوائية في التجارة الدولية والتقلبات الموسمية في الإنتاج وتغيرات الطقس والحروب وهذه الأسباب قد تؤدي بالدولة إلى تحقيق فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها، وقد يتم تصحيح هذه الاختلالات المؤقتة في فترة قصيرة، ودون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو أي تغيير أساسي في سياستها.

5- اختلال طويل الأجل:

ويسمى بالاختلال الاتجاهي، وهو يحدث غالباً في الميزان التجاري، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو أي أن هذا النوع من الاختلال يرتبط بعملية التنمية في الدولة. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 207)

الفرع الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

من خلال التطرق و البحث في الموضوع يمكن الإقرار بأن هناك ستة أنواع من الاختلالات في ميزان المدفوعات وهي:

1- الاختلال الطويل الأجل (الاتجاهي)

ويسمى بالاختلال الاتجاهي، وهو يحدث غالباً في الميزان التجاري، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة إلى مرحلة نمو أي أن هذا النوع من الاختلال يرتبط بعملية التنمية في الدولة. (مسعداوي، 2019، صفحة 33)

ففي الفترة الأولى لعملية التنمية تزداد الواردات ولكن لا تزداد الصادرات بالدرجة نفسها مما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الميزان التجاري ومنه إلى ميزان المدفوعات. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 207)

كما يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 214)

إن هذا الاختلال من الممكن معالجته عند طريق حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، على أنه لما كانت هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي تمر بها الدولة المفترضة لرؤوس الأموال حين تبدأ بعملية التنمية وهذه المراحل هي:

أ. مرحلة الدول حديثة العهد بالاقتراض:

وتتميز هذه المرحلة بوجود عجز في الميزان التجاري وميزان الخدمات وبالتالي في ميزان المعاملات الجارية، ووجود فائض في ميزان المعاملات الرأسمالية، فإلى جانب قيام الدولة باستيراد الآلات والمعدات اللازمة للتنمية فإنها تضطر إلى دفع فوائد القروض التي سبق أن حصلت عليها، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عجز ميزان العمليات الجارية، ولأن الدولة تلجأ إلى افتراض رؤوس الأموال طويلة الأجل من الخارج لعلاج العجز في ميزان العمليات الجارية فسيكون هناك رصيد موجب في ميزان

المعاملات الرأسمالية. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 214)

ب. مرحلة الدول المقترضة المتقدمة:

تتميز هذه المرحلة بوجود فائض في الميزان التجاري، حيث إن الدولة تكون قد استخدمت القروض السابقة في تنمية قواها الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه أنها تستطيع أن تصدر للخارج أكثر مما تستورد من السلع (التي غالباً ما تكون من المواد الأولية والغذائية) ولأن هذا الفائض في الميزان التجاري لا يمكن الدولة من سداد فوائد القروض التي سبق وأن حصلت عليها في الفترات السابقة وبالتالي فإن ميزان العمليات الجارية في مجموعه يكون في حالة عجز، ولكي تستطيع الدولة تسوية هذا العجز فإنها تلجأ مرة أخرى إلى الاقتراض من الخارج الأمر الذي يترتب عليه ظهور رصيد موجب في ميزان العمليات الرأسمالية. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 215)

ج. مرحلة الدول حديثة العهد بالإقراض:

تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- فائض في الميزان التجاري لأن الدولة تكون قد توصلت إلى تنمية جهازها الإنتاجي ولهذا فهي تصدر أكثر مما تستورد.
 - رصيد (موجب أو سالب) للدخول من الاستثمارات فإذا كان ما تدفعه الدولة هي فوائد وأرباح للخارج أكثر مما تحصل عليه كان الرصيد سالياً، والعكس يكون الرصيد موجبا، إلا أنه يمكن القول إنه ببداية المرحلة قد يكون الرصيد موجبا أو سالبا أما بعد ذلك فيكون الرصيد موجبا إذ أن متحصلات الدولة من استثماراتها في الخارج تكون أكبر من مدفوعاتها بسبب الاستثمارات الأجنبية لديها.
 - رصيد موجب لميزان المعاملات الجارية، هذا الرصيد بعضه يصدر إلى الخارج بصورة قروض لدول أخرى، بينما يستخدم البعض الآخر في سداد ما سبق وأن حصلت عليه الدولة من قروض.
 - رصيد سالب لميزان المعاملات الرأسمالية لأن الدولة تكون قد بدأت في إقراض الدول الأخرى.
- د. مرحلة الدول المقرضة المتقدمة:

وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- عجز في الميزان التجاري لأن الاستيراد أكثر من التصدير.
- فائض في دخول الاستثمارات بسبب تصدير رأس المال إلى الخارج، وهذا الفائض يغطي عجز الميزان التجاري ويجعل رصيد المعاملات الجارية في مجموعه موجبا.
- عجز في ميزان العمليات الرأسمالية، إذ أن الدولة تستخدم الدخول في استثماراتها في الخارج في تغطية عجز ميزانها التجاري. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 216)

2- الاختلال الهيكلي Structural disequilibrium

وهو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الاقتصاد الوطني وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة. (مسعداوي، 2019، صفحة 33)

ويتمثل في تغير ظروف العرض والطلب أو ظروف الإنتاج، فمثلاً قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة ما مما يؤثر على صادرات أو واردات هذه الدولة ولمعالجة هذه الاختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية ومعالجتها.

كما يرتبط هذا النوع من الاختلال بهيكل الإنتاج والدخل والتوظيف ويظل قائما حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد، وقد يسمى باسم الاختلال المزمّن، والذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية الطويلة الأجل ويعود السبب في ظهوره: (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 217)

• تغير الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول، ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية.

• التغييرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول.

• ارتفاع مستويات الدخل لإحدى الدول مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الواردات، وبالتالي إحداث اختلال في الميزان.

• حدوث تغيير في الأصول التي تمتلكها إحدى الدول في العالم الخارجي وبالتالي تغيير العائد الذي تحصل عليه الدولة من هذه الاستثمارات ، و حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

• تغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، وعرض الموارد الطبيعية بسبب البحث والتنقيب والاكتشافات الجديدة.

• تغير فنون الإنتاج فقد يؤدي التغيير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام بعض عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي إلى زيادة إمكانيات التصدير.

• تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه من خلال الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذلك الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقت الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 217)

3- الاختلال العشوائي Random disequilibrium

يحدث نتيجة لظروف طارئة كالظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية أو الكوارث المصاحبة للحروب والزلازل والفيضانات، ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه. وعلى العموم فإن الاختلال العشوائي أو العارض سواء أكان سالبا أم موجبا فإن مصيره إلى الزوال، بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها إذ أنه مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 212)

4- الاختلال الموسمي قصير الأجل Short term fluctuations

يسمى باختلال التقلبات قصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترة زمنية تكون أقل من سنة، وينشأ هذا النوع من الاختلال في الدول النامية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية، علما بأن زيادة الصادرات في فترة معينة يمكن أن تعوض نقصان هذه الصادرات خلال فترة أخرى من نفس السنة.

ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول خاصة النامية التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة و تعتمد عليها كأهم صادراتها. (مسعداوي، 2019، صفحة 32)

ففي مواسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها الفائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 112)

5- الاختلال الدوري cal disequilibriumCycli

سمي نسبة للدورة الاقتصادية (مسعداوي، 2019، صفحة 33)، وينشأ عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها الدول الآخذة بنموذج اقتصاد السوق، وتقوم التجارة الدولية بنقل هذه التقلبات من دولة لأخرى، ففي حالة الراجح يزداد الطلب على الواردات وبالتالي يزداد مستوى الإنتاج والتوظيف، أما في حالة الكساد فينخفض الطلب على الواردات مما يؤثر بدوره على مستوى الإنتاج والتوظيف، هذا بالإضافة إلى تفاوت مرونة الصادرات والواردات، ومن هذه الناحية تتفاوت الآثار المترتبة على موازين مدفوعات الدول مما يؤدي إلى اختلالها.

6- الاختلال النقدي

ويحدث في حالة ما إذا أصرت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق. (مسعداوي، 2019، صفحة 33)

كما يظهر الاختلال النقدي نتيجة انخفاض القيمة الداخلية لعملة دولة ما بسبب ارتفاع الأسعار فيها، وبالتالي يزداد الطلب على الواردات في الدولة ويقل الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وهذا يؤدي إلى اختلال وعجز في ميزان المدفوعات. كما يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن الزيادة في الدخل النقدي في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات في هذه الدولة، بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبياً إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية) كما أن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 216)

وهذا العجز لا سبيل إلى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة (سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى) أو عن طريق إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية.

المطلب الثالث: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

تتمثل الإجراءات التي تتبعها الدول لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في النقاط التالية: (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 209)

- اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية.
- تخفيض سعر الصرف.
- القيود المباشرة على المعاملات الخارجية

الفرع الأول: اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية:

إن اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل، ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي فإن اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية والانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يخفض الواردات ويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما يترك آثاره على ميزان المدفوعات، ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي: (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 210)

1. السياسة المالية عن طريق:

● تخفيض الإنفاق الحكومي.

● زيادة الضرائب.

● تشجيع الادخار.

2. السياسة النقدية عن طريق:

● عمليات السوق المفتوحة.

● الأسعار العليا للفائدة.

● المتطلبات العليا للاحتياطي.

● الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة

الخارجية، 2015، صفحة 209)

ويتضح لنا أن الإجراءات السابقة تؤثر على تحسين الحساب الجاري الميزان المدفوعات من خلال:

✓ القدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

✓ تحديد ما يمكن أن ينتج عن تخفيض الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات.

الفرع الثاني: تخفيض سعر الصرف

إن تخفيض سعر صرف العملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات من السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد و حركات رؤوس الأموال) ومع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات أي على الحساب الجاري بميزان المدفوعات، فبالنسبة لأغلب الدول يساهم الحساب الجاري عادة بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، ولهذا فهو يحتل المكان الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

و يعتقد بعض الاقتصاديين أن تخفيض سعر العملة قد يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري بدلا من تحسنه ومن هذا المنطلق يجدر بنا دراسة الآثار المتوقعة من التخفيض قيمة العملة قبل تقرير التخفيض كوسيلة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، ولدراسة الآثار المتوقعة لتخفيض سعر الصرف على الحساب الجاري بميزان المدفوعات يستخدم المدخلان التاليان:

- مدخل الاستيعاب الحديث الذي يؤكد على آثار التخفيض بدلالة تغيرات الإنفاق والدخل.
- مدخل المرونات الذي يؤكد على آثار التخفيض بدلالة تغير الأسعار النسبية للصادرات والواردات.

الفرع الثالث: القيود المباشرة على المعاملات الخارجية:

ويتم ذلك من خلال:

- القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية كالرقابة على الصرف بمختلف أشكالها ووسائلها.
- القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية كالضرائب والإعانات.
- القيود التجارية المفروضة على المعاملات الخارجية كحصص الاستيراد والاحتكار. (موسى، الزرقان، الحنيطي، و سعادة، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، 2015، صفحة 211)

إن جميع هذه القيود تستهدف التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطريق مباشر على عكس السياسات النقدية والمالية الانكماشية، وتخفيض سعر الصرف التي تؤثر على ميزان المدفوعات.

خلاصة

إن ميزان المدفوعات يمثل و يلعب دورا هام و أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهميته في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة و ذلك لمساعدتها في التوصل إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية من ناحية وكذلك مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى. وقد نال ميزان المدفوعات أهمية كبيرة على مستوى التحليل الاقتصادي الدولي، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية و الميزة النسبية للقطر، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا.

كما يوفر الميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات كما يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات.

بالإضافة إلى أنه يقدم تصورا عاما عن مستوى انكشاف الاقتصاد، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي من خلال المعاملات الاقتصادية الخارجية مع الاقتصاد الوطني. و لمعالجة اختلال موازين المدفوعات إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية، أو تخفيض سعر الصرف... الخ من طرق تصحيح و علاج ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني:

تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية

على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة العاكسة لطبيعة الوضع الاقتصادي للبلد اتجاه العالم الخارجي، كما يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع وحيد النفط والغاز، حيث تتحدد أسعار هذا القطاع في الأسواق الدولية، ويساهم هذا القطاع بـ 98% من الصادرات الإجمالية للجزائر، و 70% من الإيرادات الحكومية، وحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع بداية الألفية الجديدة حققت الجزائر عوائد ضخمة من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث سجل الميزان التجاري للسلع، والحساب الجاري عموماً رصيداً إيجابياً. ونتيجة لتلك العوائد المحققة شرعت الجزائر في التسديد المسبق للمديونية، كما أرسى مناخ استثماري محفز كان له الأثر الإيجابي في تدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية خاصة في قطاع المحروقات .

تبعاً لما سبق سنحاول تناول وضعية ميزان المدفوعات الجزائري بالدراسة والتحليل بالاعتماد على تقرير ميزان المدفوعات الجزائري السنوي لبنك الجزائر ومتابعة الأداء خلال الفترة 2008-2021 التي عرفت العديد من الأزمات، نتطرق على سبيل المثال للأزمة المالية العالمية سنة 2008-2009 التي انطلقت بالولايات المتحدة الأمريكية ومنها إلى بقيت دول العالم، ثم نتناول الأزمة النفطية بداية من سنة 2014 و في الأخير نمر للأزمة الصحية العالمية COVID 19 التي كان لها التأثير الواضح على مختلف دول العالم و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة .

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية العالمية

لقد عرف العالم عامة و الاقتصاد الجزائري خاصة خلال فترة الدراسة 2008-2021 العديد من الأزمات الاقتصادية و المالية العالمية، و تختلف الأزمات باختلاف طبيعتها وكذا باختلاف سبب منشأها، ففي عام 2008 أصاب العالم أزمة مالية عالمية انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية سببها القروض الرديئة ذات مردودية العالية (أزمة الرهن العقاري)، وخلال عام 2014 شهد العالم أزمة انهيار أسعار النفط، و قبل نهاية سنة 2019 ظهرت أزمة صحية المسماة COVID 19 التي عانت منها جميع الدول بنسب متفاوتة، وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: ماهية الأزمة العالمية

قبل التطرق إلى ماهية الأزمة العالمية يجب أن نلم ببعض المصطلحات الأزمة و الجائحة و الحادثة.

الفرع الأول : مفهوم الأزمة

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد لمفردة الأزمة، إلا أن معظم المفاهيم المقدمة لها منحدره من الكلمة الفرنسية "crise" من اللاتينية "crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة "krisis" وفقا لحروف اللاتينية، حيث ظهرت هذه الكلمة في القرن الرابع عشر للميلاد ضمن الأدبيات الفرنسية. (دبار، 2012-2013، صفحة 03) و بتعدد مفاهيم الأزمة نتطرق على سبيل المثال:

➤ التعريف الأول : اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معين ويرتبط بالفترة التي يمكن أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع.

➤ التعريف الثاني: حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء وتنتج عن ذلك تراكم الخسائر في مقومات النظام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض النظام.

➤ التعريف الثالث: يعرفها "ستيف ألبرت" على أنها ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أي كانت درجة استعداد المنظمة. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 04)

➤ التعريف الرابع: من الناحية الاجتماعية، فيقصد بها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، و اضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السليم لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة. (دبار، 2012-2013، صفحة 03)

إذن الأزمة هي نتيجة لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل الأزمة تهديد كبير وصريح وواضح لبقاء النظام كما أن حالة التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف والوصول إليها وهي السبب لحالة غير مرغوب فيها .

وللوصول للتعريف الدقيق للأزمة لا بد من التفريق لغويا بين المصطلحات التالية :

- الواقعة: مؤنث واقع، تعني المصادمة في الحرب أو النازلة من صروف الدهر، كما أنها تعني القيامة، لأنها تقع بالخلق فتغشاهم.

- الحادثة: مؤنث الحادث، وجمعها حوادث، وهي الشيء أول ما يبدو، أو نقبض القديم.

- الكارثة: جمع كوارث و هي الشيء المسبب للغم الشديد.
- الأزمة: ونقول الأزمة، وهي جمع إزم و أزم و أزمات و أزوم، وتعني الشدة و الضيقة، نقول أزمة اقتصادية و أزمة سياسية، ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه.
- أما من الناحية السياسية، فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله (إداري، سياسي، نظامي، اجتماعي، اقتصادي، ثقافي) لكن الاستجابة الروتينية المؤسسية لهذه التحديات تكون غير كافية فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديدات حكومية و مؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها و إذا كان المجتمع يريد البقاء .
- أما اقتصاديا، فيقصد بالأزمة أنها ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي. (دبار، 2012-2013، الصفحات 03-04)
- أما الأزمة غير المنتظمة التي تعبر عن الكوارث الطبيعية الفجائية التي لها تأثير على سكان المعمورة و منه إلى اقتصاد الدول.

الفرع الثاني: مميزات الأزمة

من خلال هاته التعاريف يمكن أن نستنبط أربع مميزات للأزمة و هي:

- المفاجأة، فهي حدث غير متوقع سريع وغامض.
- جسامة التهديد، والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة.
- مربكة، فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق و التوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة، خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة.
- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة، فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع و ربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة، أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا، حيث لابد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط. (لبل، 2016-2017، صفحة 05)
- خسائر كبيرة غير متوقعة (لا يمكن حصر و عد خسائرها مسبقا). (حملاوي، 2016-2017، صفحة 04)
- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يوجد صعوبات جمة في السيطرة على الموقف و إدارته، وتكون هذه الصعوبات إما إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية.. إلخ. (لبل، 2016-2017، صفحة 05)

الفرع الثالث: عناصر الأزمة

من خلال التعاريف نستنتج العناصر الأساسية للأزمة:

- 1- عنصر المفاجأة : إذ أن الأزمة تنشأ وتتفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضا.
- 2- عنصر التهديد : تتضمن الأزمة تهديداً للأهداف والمصالح في الحاضر .
- 3- عنصر الوقت : أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتا ضيقا ومحددا.

الفرع الرابع: مراحل الأزمة

فالأزمة لها بداية و نهاية و مدة حياة فتمر بمراحل و هي :

- مرحلة الميلاد
- مرحلة نمو الإتساع
- مرحلة النضوج
- مرحلة التقلص الإنحسار
- مرحلة الإختفاء (حملاوي، 2016-2017، صفحة 04)

ولقد ارتبط أيضا مفهوم الأزمة أيضا بالدورة الاقتصادية التي ميزت الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر، حيث تختلف الدورات الاقتصادية من حيث التوقيت و طول المدة و هي تمر بالمراحل التالية :

- مرحلة الانتعاش: حيث يميل مستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء و ينخفض سعر الفائدة و المخزون السلعي.
- مرحلة الرواج أو الرخاء: تبدأ حينها الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة على زيادة حجم الإنتاج، فيزداد حجم الدخل والعمالة.
- مرحلة الأزمة: تبدأ الأسعار بالهبوط و يتزايد المخزون و يبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.
- مرحلة الكساد: تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة و ضعف النشاط الاقتصادي و تعم البطالة.

و تعتبر صفة الانتشار هي الصفة المميزة للدورة الاقتصادية، حيث يكون لها أثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت. (دبار، 2012-2013، صفحة 04)

المطلب الثاني: ماهية الأزمة الاقتصادية

ترتبط الأزمة بذروة الدورة الاقتصادية، أما الدورة الاقتصادية فهي إيقاع عملية الانتعاش والركود وتواليهما ، فلقد تعددت مفاهيم الأزمة الاقتصادية، سوف نحاول جمع أهم التعاريف لهذا المصطلح الاقتصادي:

الفرع الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية:

سوف نتطرق لمجموعة من التعاريف لتحديد مفهوم الأزمة الاقتصادية:

- 1- عرفت الأزمة الاقتصادية على أنها الإستخدام الاقتصادي المعاصر، فيبين أن النظرة للأزمة تأتي من قبل الفاعل الاقتصادي (رجل أعمال، مستثمر، مستهلك) ومصالحه المحلية، لأن النظام يحتفظ بينيته سواء كانت دورية (periodique) أو فوضوية (otiquecha) على حسب تصور نموذج السوق و هذا يدل على ضرورة فهم ما يحصل

حقيقة من جهة والحصول على المعلومة المناسبة من جهة أخرى، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير الترتيب اللازمة التي تحقق الفهم الصحيح، والقانون الذي يحدد الحقوق والواجبات، والرقابة التي تحفظ السير الجيد للنظام، والشفافية التي توفر المعلومات الضرورية والمطلوبة.

2- و تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج (depression) و لمعدل النمو (recession)، و بارتفاع معدل البطالة. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 05)

بالمعنى الدقيق للكلمة، أن الأزمة الاقتصادية هي المرحلة المحددة التي يقع فيها تقلب عنيف للوضع الاقتصادي والتي تنبئ بنهاية مرحلة الرواج أو التوسع الاقتصادي، ولكن في الإستعمال الفعلي أخذت كلمة الأزمة الاقتصادية معنى أعم لتشمل في الغالب فكرة الكساد الاقتصادي نفسها.

3- كما تعرف على أنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إختلال التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والإستهلاك.

ويستعمل الإقتصاديون الغربيون إصطلاح "الدورة" بدلا من "الأزمة" التي تدل عن الأزمة، بينما يلاحظ هناك فرقا بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الإختلاف أو الإضطراب في حين إن الدورة تدل على الإنتظام الذي تخضع له الظواهر الطبيعية.

4- وصف فريدريك أنغلز الأزمة الاقتصادية وصفا تقليديا بأنها "توقف التجارة، وتزدحم الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)، كما يختفي التسليف، ثم تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنها كانت قد أنتجت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا تتوالى الإفلاسات كما تتوالى عمليات البيع القسري، ويستمر هذا الإنسداد القاسي سنوات طويلة، فتتدمر القوى المنتجة والمنتجات إجمالا، حتى الوقت الذي تمتص فيه السوق فائض البضائع المتراكمة أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتهما بالتدريج". (حملاوي، 2016-2017، صفحة 06)

إذن الأزمة الاقتصادية هي مرحلة أو طور إنحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي، وتركز معظم التعاريف المعطاة على كونها إختلالا عميقا و إضطرابا حادا و مفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها إنهيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائها، يظهر في الإنخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول، وهي:

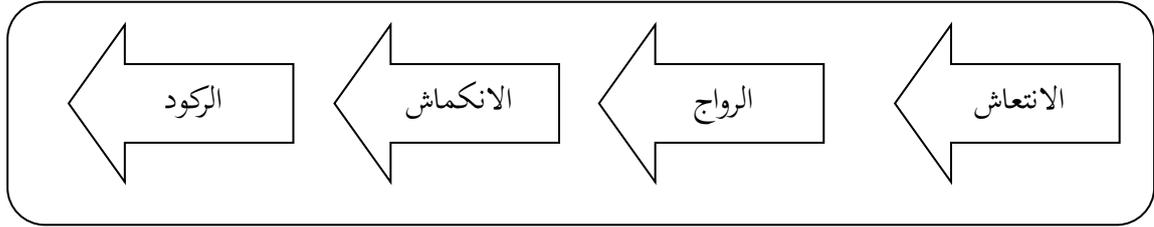
- إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية.
- إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم والسندات وحسابات الإدخار.
- ولما حقوق ملكية للأصول المالية تتمثل في المشتقات المالية مثل: العقود المستقبلية للنفط و العملات الأجنبية.

الفرع الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية

يمكن تمييز ثلاث أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الرأسمالي: الأزمة الدورية، الأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية ، أما الأزمات المالية يمكن تقسيمها وفق دورة حياتها ، أو حسب طبيعتها.

أ. الأزمة الاقتصادية الدورية: هي تلك التناقضات و إختلال التوازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، أزمة عامة تصيب كل القطاعات الاقتصادية، تكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بالأزمات الأخرى، وتمر الأزمة الدورية بأربع مراحل مرحلة الإنتعاش مرحلة الرواج، مرحلة الأزمة "الإنكماش"، مرحلة الكساد.

الشكل رقم(02): الدورات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معارفه

إن مصطلح الدورة الاقتصادية بالمبدأ العام هو تكرار ظاهرة معينة و قد عرف Pagon الدورة الاقتصادية 1997 بأنها "تدلك التتابع ما بين مرحلة القمة والقاع أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الإقتصادي للدولة"، في حين يقترح الإقتصاديين الأمريكيين Arthur Burns و ley 1946Wes تعريف أكثر شمولية للدورة والمتمثل في: "تتكون الدورة من مرحلة رواج تتبع بركود، إنكماش ثم إنتعاش حيث تتكرر جميع مراحل السابقة في الدورة الموالية".

فالأزمات الاقتصادية ليست قاصرة فقط على مرحلة الركود أو الإنكماش في الدورة الاقتصادية ولكنها أيضا توجد في مرحلتي الإنتعاش والرواج أيضا نتيجة لما قد يحدث من إختلال بين قوى الإنتاج في هذه المراحل أو قد يحدث تصارع بين القوى...

ب. الأزمة الاقتصادية الجزئية أو الوسيطة: تحدث نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج ولكنها أقل إتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، تنتقل الى خارج الدولة مشتتة منعزلة وحيدة الجانب.

ج. الأزمة الهيكلية: تصيب عادة مجال معين من القطاع الإقتصادي مثل أزمة الطاقة، أزمة الغذاء... الخ، وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من القطاعات، فإنه قطاع بالغ الأهمية، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن للأزمة الهيكلية التحول الى أزمة دورية وذلك لعدم شموليتها على القطاعات الأخرى. (حملوي، 2016-2017، صفحة 14)

الفرع الثالث: خصائص الأزمات الاقتصادية

خلال ما يزيد على المائتي عام عرف النظام الرأسمالي نحو ثلاثة وثلاثين أزمة اقتصادية مختلفة، تختلف من حيث خصائصها وأنواعها وتأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي، والمتتبع لتاريخ الأزمات أو الدورات الاقتصادية في النظام

الرأسمالي يلمس بوضوح وقوع إقتصاديات الدول التي تبني هذا النظام بأزمات أو دورات قصيرة جداً، ودورات متوسطة الأجل، ودورات طويلة الأجل، أصبحت أكثر عمقا وتأثيرا .

إن الأزمات الإقتصادية تتميز بخاصيتين رئيسيتين بصفة خاصة هما :
أ. خاصية الدورية:

تعود الأزمات أو التقلبات الإقتصادية الظهور في فترات قد لا تكون متساوية تماما من حيث المدة الزمنية، ولكنها متقاربة إلى الدرجة التي تجعلنا نسلم بخاصية الدورة أو التكرار التي تتسم بها التقلبات الإقتصادية.
ب. الشمول والتوافق الزمني:

تشمل التقلبات الإقتصادية معظم أجزاء الجهاز الإقتصادي، يتأثر كل جزء من الأجزاء بما يحدث في أجزاء أو قطاعات أخرى ضمن النشاط الاقتصادي القومي.

ويرصد الإقتصاديون عادة أربعة ظواهر مصاحبة للأزمات هي:

- إنخفاض مشتريات المستهلكين مقابل زيادة مخزون قطاع الأعمال.
- إنخفاض الطلب على الأيدي العاملة تدريجيا حتى يصل إلى عمليات تسريح جماعي للعمال و إرتفاع معدل البطالة.
- تباطؤ التضخم بسبب تقليص الإنتاج وميله إلى الإرتفاع بأقل سرعة في حالة التراجع الإقتصادي.
- إنخفاض الأرباح يؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم العامة . (حملاوي، 2016-2017، صفحة 13)

المطلب الثالث: ماهية الأزمة المالية

عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، مؤديا ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج.

الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية

إن صياغة مفهوم دقيق للأزمة المالية ليس بالأمر الهين ، سنحاول رفع الالتباس الذي يحيط بهذا المفهوم، وذلك من خلال التطرق لبعض التعاريف القليلة المقترحة:

1. الأزمة المالية " هي عبارة عن نموذج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية : عرض السندات والأسهم ، أسعارها ، الطلب على القروض ، حجم الودائع البنكية وسعر الصرف "، ومن ثم فمصطلح الأزمة المالية يقترن بتغير (انخفاض) معتبر لقيم هذه المتغيرات المذكورة آنفا .

2. كما عرفت على أنها تلك الذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات...

3. الأزمة المالية وهي انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي.

4. هي تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الإقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 07)

5. يمكن تعريف الأزمة المالية على " أنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، الطلب على القروض، عرض الأسهم والسندات وأسعارها حجم الودائع المصرفية و سعر الصرف". (بن موسى و بن ساعد، 2011، الصفحات 2-3)

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأزمة والتي تقترن بالانخفاض الحاد والسريع للكميات والأسعار التي تقاس بها الأنشطة البنكية والمالية تتميز بسلوك يقوم على محاولة التخلي على الأصول المالية، حيث يصبح كل المتعاملين يسعون فجأة وفي نفس الوقت تبديل ممتلكاتهم بأدوات أخرى تسمح لهم بالقدرة على التفاوض واستبدالها بدون أي قيد ولا أجل ويمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة بدون تكبد أخطار في رأس المال.

6. و هي حالة أو مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية يصاحبها تسارع في الأحداث والتي تؤدي لعدم الاستقرار و التي تدفع متخذ القرار للتدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه و إعادة توزيع النظام من الدخل و الثروات بين الأسواق الدولية و المالية. (خالد، 2012-2013، صفحة 03)

7. كما تعتبر تدهور وانهيار مفاجئ في الأسواق و المؤسسات المالية كالأسهم أو العملات لدولة ما أو في سوق العقارات أو مجموعة مؤسسات مالية لتمتد بعد ذلك للاقتصاد الكلي أو الجزئي لمجمل المتغيرات المالية من حجم الإصدار و أسعار الأسهم و السندات و إجمالي القروض و الودائع المصرفية و معدل الصرف و التي تعبر عن الانهيار الشامل في النظام المالي و النقدي. (نوي، 2012-2013، صفحة 17)

8. ويعرف النقديون، وعلى رأسهم فريدمان Friedman 1963 و شواتز (Schwartz)، الأزمة المالية بأنها الهلع أو الذعر في الوسط البنكي، وينجم هذا الهلع من جراء تطبيق قابلية تحويل الودائع إلى تقود سيولة أو إفلاس مؤسسة مالية، ما يترتب عليه انخفاض في كمية النقود المتداولة، والذي يؤدي بدوره إلى حدوث تقلص في حجم النشاط الإقتصادي حالة الانكماش وعلى هذا الأساس فالتحليل النقدي للأزمة يرجع أسباب نشوبها إلى ندرة السيولة.

فالأزمات المالية تمثل انهيار المؤشرات المالية كأسعار الأصول " الأسهم، العقارات، الأراضي " وإفلاس في القطاع التجاري... الخ. وهذا يؤدي إلى انهيار الثقة المفاجئ لجزء أو كل النظام المصرفي وإضطراب غير متوقع في سوق العملات بسبب انهيار أسعار الصرف مما يجعل البنوك المركزية تتدخل مستخدمة الإحتياطات النقدية دفاعا عن العملة الوطنية برفع

أسعار الفائدة ، وقد تواجه الحكومات تعثر البنوك في رد أموال المودعين وسداد التزاماتها محددة وقصير الأجل مما يجعل الحكومات تتدخل للحيلولة دون إنهيار النظام البنكي برمته. (حملاوي، 2016-2017، الصفحات 07-08)

الفرع الثاني: الخصائص الأساسية للأزمة المالية:

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم الخصائص التي تتميز بها الأزمات المالية و تبرز هاته الخصائص الأساسية في

النقاط التالية:

- ✓ حدوث الأزمة المالية بشكل عنيف و مفاجئ يؤدي اهتمام الجميع سواء تمثل ذلك في منظمات أو أفراد.
- ✓ تصاعد الأزمات المالية المتواصل يؤدي لدرجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة آثارها المتسارعة.
- ✓ نقص في توفير المعلومات و البيانات الكافية و اللازمة عن الأزمة المالية و عدم دقتها.
- ✓ الخروج من الأنماط التقليدية التنظيمية و احتكار نظم و نشاطات تساعد على استيعاب و مواجهة الظروف الجديدة المترتبة عن التغيرات المفاجئة.

- ✓ سبب الأزمة المالية في بدايتها صدمة توتر عالي يضعف في إمكانية الفعل المؤثر لمجابهتها.
- ✓ نقطة تحول أساسية لأحداث جديدة تتسم بالتشابك و التداخل يكون هذا في إطار مواجهة الأزمة.
- ✓ تتميز الأزمات المالية بالتعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- ✓ ظهور حالات مختلفة نتيجة حالات من الخوف من آثار السلبية للأزمات المالية. (نوي، 2012-2013، صفحة

(18)

الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية:

تنقسم الأزمات المالية التي تتعرض لها الدول لنوعين:

النوع الأول: أزمات مالية تتعلق بسوق السلع والخدمات (العينية) و أزمات تتعلق بالاقتصاد النقدي

1- الأزمات العينية: وهي أزمات يعكسها الميزان التجاري للدولة حيث تقاس مقدار صادراتها في مقابل مقدار وارداتها، وكلما كان هناك عجز في الميزان التجاري احتاجت الدولة للتدخل لزيادة صادراتها من خلال زيادة الإنتاج العيني للسلع والخدمات فإذا زادت عجز الميزان التجاري(الواردات أكبر من الصادرات) كل عام زادت ديونها الخارجية وقد تصل لحد عدم مقدرتها لسداد الديون فتصل لأقصى الأزمات التي يمكن أن تواجهها، أما في حالة نقص الصادرات فتركز الدولة على دورة الأعمال في الدول المتقدمة الصناعية ويساعد ازدهار الصناعة في تنشيط الطلب على الموارد الأولية التي تتطلبها الدول النامية. (نوي، 2012-2013، صفحة 20)

2- الأزمات النقدية: نقول أن هناك أزمة صرف لما تتعرض العملة إلى انخفاض حاد في قيمتها مقارنة بعملة أو عملات مرجعية خلال سنة، و يكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25 في المائة. (بن موسى و بن ساعد، 2011، صفحة 03)

تظهر نتيجة زيادة تكلفة الائتمان وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية والخارجية التي تحصل عنها الدولة ويزداد معدل التضخم بها ، فحصول الدول النامية على قروض خارجية أجنبية يعني التزامها بسداد أصول القروض وفوائدها عند استحقاقها فأي تغير في سعر الفائدة على العملات الأجنبية بالزيادة يؤثر سلبا على قدرة الدول المدنية على السداد وهنا تنشأ الأزمة . وقد يحدث نتيجة ظهور اختلال كلي على صعيد الاقتصاد وتصبح السلطات النقدية غير قادرة على الدفاع على السعر الثابت للعملة الوطنية مما يجبرها على التخلي عنه لصالح تبني نظم الصرف المرنة. (نوي، 2012-2013، صفحة 21)

النوع الثاني: الأزمات المالية المتعلقة بالاقتصاد الكلي

هناك أنواع مختلفة للأزمات المالية حسب طبيعتها حيث صنفها صندوق النقد الدولي إلى:

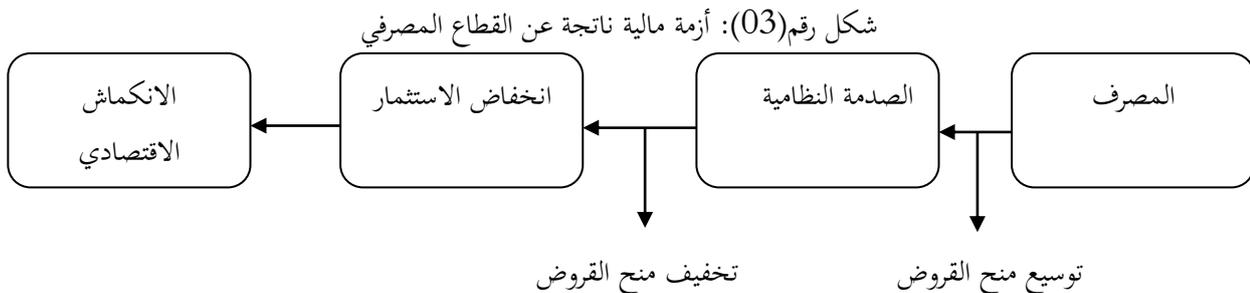
أولا- أزمة مصرفية: تنشأ الأزمة المصرفية من خلال ثلاث مراحل وهي:

01-المرحلة الأولى: في ظل الانتعاش الاقتصادي يكون المناخ ملائم لمنح القروض بسبب ارتفاع الفوائد المنتظرة ، حيث تسود منافسة بين المصاريف تؤدي لتخفيض علاوة الخطر وتساهل في شروط الاقتراض ما يؤدي لارتفاع حجم القروض الموزعة وتحمل البنك مخاطر مرتفعة.

02-المرحلة الثانية: حدوث صدمة خارجية كأنفجار فقاعة أصول (العقارات ، الأسهم) وبالتالي تلجأ المصاريف لتقليص حجم الاقتراض ورفع علاوة الخطر.

03-المرحلة الثالثة: نظرا لتقليص حجم القروض الممنوحة من طرف المصاريف لغرض الاستثمار والاستهلاك، فقد يؤدي ذلك لانخفاض حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي قد يحدث ما يسمى بالانكماش أي الأزمة. (نوي، 2012-2013، صفحة 21)

هذا النوع من الأزمات يحدث لما تتجمع لدى البنك حجم معتبر من الأصول غير الكفوة ، وكذا عندما تتفق المعلومات الصادرة من جهات مختلفة (جرائد، دراسات، تقارير الخبراء) بأن هناك مؤشرات دعر (كتجميد الودائع، غلق البنوك، ضمان ودائع...)، بالإضافة إلى وجود مخططات إنقاذ معتبرة من طرف الحكومة. (بن موسى و بن ساعد، 2011، صفحة 03)والشكل التالي يوضح الأزمة المالية الناتجة عن القطاع المصرفي:



المصدر: (نوي، 2012-2013، صفحة 21)

وقد تقسم الأزمات المصرفية عموماً إلى:

● أزمة السيولة : هو الارتفاع المتزايد في سحب الودائع ، فالمصرف يستخدم نسب كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه المصرف أزمة حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ و التزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صور أزمة سيولة، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد لمصاريف أخرى، فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول وليس بالضرورة أن تكون الأزمة مصرفية وهي أزمة سيولة.

ولقد كانت الأزمات المصرفية تميل باستمرار لوقت طويل من وقت أزمات العملة ولها أثار قصوى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت أزمات نادرة في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات ، وتحدث بالترادف ، على أزمات العملة مثل حالات التغير المالي بنك بريطانيا Overend end Gurney وبنك الولايات المتحدة الأمريكية « Bank Of United States » عام 1931. (نوي، 2012-2013، صفحة 22)

● أزمة الائتمان: وتحدث لما تتوفر الودائع لدى البنوك وتتوقف تلك البنوك عن منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب ، هنا تحدث الأزمة .

ثانياً-أزمة عملة وأسعار الصرف:

تحدث هذه الأزمة عند ظهور تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف العملة، ما يؤدي لتأثيرات جوهرية في قدرة العملة على تادية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل و هذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو هبوط حاد فيها أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن عملة بيع مقادير ضخمة من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة ، غير أن هذه القرارات تكون مهمة في كثير من الظروف خصوصاً في حالة قصور في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبي، وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجية.

إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي بتأثيرات على قطاعات أخرى و إلى تباطؤ النمو الاقتصادي و إلى الانكماش وقد يقود للكساد الكلي ويميز بعض المحللين للأزمة أن أزمة العملة تتمثل في نوعين:

01-أزمة عملة ذات طابع جديد: ينتاب المستثمرين قلق بشأن جدارة الميزانيات جزء من الاقتصاد العام والخاص ، ويمكن أن يؤدي في أسواق مالية و رأسمالية إلى الضغط السريع على سعر الصرف.

02-أزمة عملة ذات طابع قديم: تبلغ الأزمة حدتها بالإفراط في الإنفاق والارتفاع الحقيقيين في العملة التي تؤدي لإضعاف الحساب الجاري ما يؤدي لتخفيض قيمة العملة.

ثالثاً-أزمة أسواق المال " حال الفقاعات"

و التي تعرف بالأزمات المالية الشاملة systemic financial crisis و هي اضطرابات شديدة تحصل في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف بالفقاعة « bubble » والتي تحدث عندما يرتفع سعر الصرف الأصلي بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة ظهور الفقاعة بشدة المضاربة ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن الارتفاع في سعره وليس سبب قدرته على توليد الدخل، ولكن بمجرد رجوع الأسعار لقيمتها الحقيقية يحدث انهيار في الاقتصاد الحقيقي. (نوي، 2012-2013، الصفحات 23-24)

نقول أن سوق مالي في حالة أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالي بأكثر من 20 % قياسا على أزمته 1929 ، 1987. (بن موسى و بن ساعد، 2011، صفحة 03)

كما يمكن تصنيف الأزمات المالية على النحو التالي: حسب دورة حياتها، حسب طبيعتها

1- حسب دورة حياتها: هذا المعيار يقسم الأزمات المالية حسب المرحلة التي تمر بها من النشوء إلى الإختفاء، وانبثق منه خمسة أنواع هي:

- مرحلة الميلاد: في هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالظهور لأول مرة، حيث يكون هناك شيء ما مبهم يلوح في الأفق، وينذر بموقف غير محدد المعالم أو الإتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه، ويرجع هذا إلى إتساع نطاق المجهول في الأزمة، وغياب الكثير من المعلومات حول أسبابها وقوة الدافع المولدة لها، وهنا يصبح من الممكن اكتشاف الحوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الأزمة، والتحضير والإستعداد بما يكفل الحيلولة دون حدوثها.

- مرحلة النمو والإنساع: فيها يتعاضم الإحساس بالأزمة ويشعر بها الكثيرون، ولا يستطيع متخذ القرار إنكارها نظرا لوجود ضغط مباشر، فضلا عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة، سواء لإمتداد خطرها إليهم أو لخوفهم من نتائجها، وهنا على متخذ القرار التدخل لإفقادها روافدها المحفزة والمقوية لها. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 15)

- مرحلة الإنفجار: تتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما يخفق متخذ القرار في التعامل مع العوامل التي حركت الأزمة، والمتغيرات التي سببت حدوثها، وفي هذه المرحلة تصل إلى أقصى قوتها وعنفتها، حيث تتفجر مولدة طاقة ضخمة ، ذات أبعاد مختلفة، يصعب حصرها وحتى قياس حجمها.

- مرحلة الانحصار والتقلص: عندما يتم مجابهة الأزمة بعد إنفجارها، للتخفيف من أضرارها والتقليص من شدة آثارها تبدأ في الانحصار والتقلص وتفقد جزءا هاما من قوة الدفع لديها، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الأزمات تتجدد عندما يفشل الصدام في تحقيق أهدافه.

- مرحلة الإختفاء: تتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها، أو لعناصرها وجزئياتها التي تنتمي إليها، ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها ويختفي الحديث عنها، إلا باعتبارها حدثا تاريخيا قد انحصر وانتهى.

2- على حسب طبيعتها: ويمكن تقسيم الأزمات المالية على النحو التالي:

- أزمات مديونية خارجية: وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها) كما يمكن إرجاع سبب هاته الأزمات الى أسباب داخلية وأسباب خارجية.
- تتمثل الأسباب الداخلية: الإستدانة من أجل التنمية، سوء توظيف القروض، الإهتمام بالصناعة على حساب الزراعة.
- الأسباب الخارجية: إرتفاع أسعار الفائدة، إنخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام، آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية.
- أزمات مصرفية: تظهر هذه الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بتوظيف هاته الأموال ، ويحتفظ بجزء بسيط لمواجهة طلبات السحب اليومي، و بالتالي يحدث أزمة سيولة، إذا حدث مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى البنوك الأخرى، فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، أما إذا كان العكس وكان الإشكال الخوف من منح القروض، ففي هذه الحالة تسمى أزمة الائتمان، مثل ما حدث لبنك الولايات المتحدة الأمريكية 1931 OF UNITED STATES BANK وما حدث للبنوك الأمريكية خصوصا أكبر إفلاس للبنك ليمان براذر 2007. وأهم العوامل الأكثر تأثيرا في حدوث الأزمة المصرفية هي :
- ارتفاع في التدفقات المالية قصيرة المدى من الخارج.
- التوسيع في توزيع القروض.
- تحرير مالي مبرر في ظروف تنظيمية ورقابية غير ملائمة.
- تراجع النشاط الاقتصادي.
- إنخفاض أسعار الأسهم وأسعار الأصول مثل القارات. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 16)
- أزمات عملة وأسعار الصرف: يحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة في أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتسمى أيضا أزمة ميزان المدفوعات مثل ما حدث المكسيك 1994.
- وهناك ثلاثة أسباب تؤدي إلى حدوث أزمة سعر الصرف وهي:
- التجارة الخارجية والتي تعتبر المحدد الأساسي للأزمة، فعند قيام الشريك التجاري لبلد ما له سعر صرف ثابت بتخفيض قيمة عملته لتحسين قدرته التنافسية من خلال البضائع الأرخص نسبيا، هذا يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري للبلد الآخر، والذي ينتج عنه إهلاك تدريجي للإحتياطيات الأجنبية ومن ثم هجوم على سعر الصرف الثابت.
- التغيرات المعنوية في توقعات المستثمر الأجنبي حول البلدان التي لها مؤشرات كلية متشابهة، فالهجوم على سعر صرف ثابت لبلد معين قد يسبب خوف المستثمرين الأجانب من حدوث هجوم على نظام سعر الصرف في بلدان لديها مؤشرات كلية متشابهة، بشرط أن احتمالية الحدوث تعتمد على مستوى التزام وقدرة الحكومة على التقيد بالنظام المنشأ.

- المشاكل التي يسببها مستوى سيولة الأسواق المالية، وبالتالي إختبار دور مؤسسات الوساطة المالية خلال حدوث أزمة سعر الصرف، هذه المؤسسات تقدم للمستثمرين الأجانب أصولا سائلة وتشجع تدفق رؤوس الأموال، وفي حالة الصدمات الخارجية يسحب المستثمرون ودائعهم، وهذا يسبب حدوث أزمة مصرفية عند تحويل الودائع إلى نقد وتتحول العملة المحلية إلى عملة أجنبية تنمو لتصبح أزمة سعر الصرف. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 17)

• أزمات مالية شاملة : هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، وتؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، و يتضمن هذا النوع صوراً مختلفة أهمها ما يلي :

- أزمة سيولة : التضخم على سحب الودائع ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي ، فإن تنافس البنوك على التصرف في أصولها و محاولة تسيلها يؤدي إلى إنهيار قيمتها، ومن ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات.

- أزمة التوقف عن الوفاء بالإلتزامات : وتنتج عن إختلال الهياكل التمويلية للمشروعات، و عدم توافق هياكل الإستحقاق بين أصول و خصوم البنوك و محدودية رؤوس أموالها، عندما تتعرض المشروعات و البنوك إلى التعثر و تصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالإلتزاماتها.

- أزمة إنفجار فقائيع الأصول: تحدث عندما تتكون الفقاعة، أي عندما ترتفع الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو إرتفاع غير مبرر، و خير مثال عن ذلك أزمة الكساد العظيم في 1929 في الو.م.أ، ما حدث في الآونة الأخيرة أزمة الرهن العقاري 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية فقاعة الرهن العقاري.

- أزمة إستراتيجيات وقف الخسائر : يحصل هذا النوع من الأزمات عند إصدار المضاربين و التجار أوامرهم بالبيع أو الشراء إلى السماسرة بسعر معين، فإذا ما انتشرت هذه الممارسات، فإن إنخفاض الأسعار سيتفاقم بشكل ضخم، و من أشهر الأمثلة على ذلك أزمة أكتوبر 1987 في الو.م.أ.

هناك أسباب عامة في حدوث أزمات مالية شاملة طرحها خبراء إقتصاديون، والمتمثلة في ما يلي :

- تراكم الديون العامة والديون المشكوك في تحصيلها.
- الإسراع في معدلات النمو في إقتصاديات الدول بشكل لا تستوعبه طاقاتها الاقتصادية.
- إستخدام القروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات ذات فترات طويلة الأجل.
- نقشي الفساد في الجهاز المصرفي.
- وصول الطلب إلى أدنى مستوياته بما يخلف حالة من الركود.
- المضاربات في أسواق المال. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 18)

وبناء على ما تقدم فالأزمة الاقتصادية تحدث عند عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد العيني (الحقيقي) عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق، ندرة الحاجات وقتلتها بسبب حدوث كارثة طبيعية كفيضانات، وقحط، وبالتالي يحدث خلل بين العرض والطلب، فتوجد عندئذ الأزمة الاقتصادية، وتزيد مخاطر قيام المؤسسات بتنفيذ المشروعات.

أما الأزمة المالية فيكون مصدرها المؤسسات المالية، وتحدث نتيجة لكسب اليد السيء، و ذلك عندما تقوم بعض المؤسسات في الإسراف في إصدار أسهم بقيم مالية تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي يمتلكها الاقتصاد الحقيقي وحجم مديونياتها عند الغير مما يؤدي إلى تضخم الاقتصاد المالي والفصل بينه وبين الاقتصاد الحقيقي بل إن هناك عددا من البنوك في بعض الدول قبل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قد توسعت في حجم الإقراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها، كبنك (ليمان براذر) بالولايات المتحدة الأمريكية، مما سار بدخول اقتصاديات تلك الدول في أزمة مالية حادة. (عثمان، 2021، صفحة 627)

المطلب الرابع: أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية و المالية، مؤشرات و قنوات إنتقالها

الأزمات الاقتصادية والمالية من حيث الطبيعة والأبعاد ليست غريبة أو فريدة من نوعها بالنسبة لتطور النظام الإقتصادي رأسمالي التقليدي، لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الإقتصادي الكلي الذي يعاني من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية وإخلال التوازن التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم. لا يمكن إرجاع الأزمات الاقتصادية والمالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة، كما هناك مؤشرات تساعد على التنبؤ بحدوث أزمة نلخصهم في ما يأتي.

الفرع الأول: أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية

أولا: عدم الإستقرار الاقتصاد الكلي

إن عدم إستقرار السياسات الاقتصادية الكلية يؤدي إلى إختلال مالي وإلى حدوث العديد من الأزمات المالية و تتمثل

في:

- انخفاض في شروط التبادل التجاري: وهذا العامل يعد سببا رئيسيا حيث الإعتماد الكبير على الصادرات النفط الخام مع صغر حجم الإقتصاد و قلة تنوعه.
- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية: أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فتغيراتها لا تؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل الأهم من ذلك هو تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيته في هذه الدول.

● التقلبات في معدل التضخم: هي عامل حاسم في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية (منح الائتمان و توفير السيولة)، و قد إعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن إرتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في دول أمريكا الجنوبية و الدول النامية.

● سياسة سعر الصرف : الدول المعتمدة على سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور البنك الملجأ الأخير للإقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لإحتياجاتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة العملة مثل المكسيك و الأرجنتين، وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم تنقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من تفاقم الأزمة، بالمقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة و زيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول و خصم المصارف إلى مستوى أكثر توافق مع متطلبات الأمان المصرفي .

ثانياً: إضطراب القطاع المالي

ينعكس ضعف القطاع المالي في ما يلي:

● عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف : يؤدي التوسع في منح القروض على ظهور مشكلة عدم تلائم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الإحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة ، قد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم تلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية ولفترات الاستحقاق. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 19)

● التحرر المالي غير الوقائي : إن التحرر المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الإنغلاق و التقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، ومن ناحية أخرى ، فإن التحرر المالي يؤدي إلى إستحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف أو القطاع المالي، يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهياة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف وبدون التهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها موارد أو الخيارات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها: كالبرازيل، والمكسيك ... الخ

● تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان: في الكثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات إقتصادية و أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة للتنمية أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى و ليست اقتصادية، وفي الدول العربية لا يزال القطاع المصرفي ملكا للدولة، مما يترتب عنه من مشاكل من حيث إنخفاض الإنتاجية، قلة الكفاءة و الحافز على الإبداع وفي كثير من الأحيان يعاني القطاع المصرفي من إحتكار الحكومة لنشاطاته،

فأدى هذا الوضع إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض دون الأخذ في الاعتبار سلامة المشروع الإستثماري أو القدرة المالية للمقترض.

● ضعف النظام المحاسبي و التنظيمي: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والأجراء المحاسبية المتبعة و درجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة و نسبتها في محفظة البنك الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات البنكية، وعدم الإلتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد و نسبتها من رأسمال البنك.

● دور ديون قصيرة الأجل: شهدت حقبة التسعينيات روجا في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية، فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول، وقد تزايد حجم الديون قصيرة الأجل بأسرع ما يكون في دول شرق آسيا تليها في ذلك أمريكا اللاتينية، وكانت الدول العشرة الأكثر استحواذا للقروض قصيرة الأجل خلال الفترة 1990-1996 هي ، كوريا 15% من جملة القروض قصيرة الأجل الممنوحة لجميع الدول النامية ، تايلاندا 11% ، البرازيل 10% ، أندونيسيا 5% ، المكسيك 5% ثم الصين والأرجنتين وروسيا ، وجنوب أفريقيا وماليزيا ، كما تزامن ذلك أيضا مع إصلاحات مالية ومصرفية كان من شأنها إنهامك المصارف المحلية في التوسع في منح الائتمان مع تعزيز نوع من الرواج في الإستثمار يتم بالمضاربة خصوصا في الأسواق الآسيوية الناشئة . (حملاوي، 2016-2017، صفحة 20)

ثالثا: المتغيرات السياسية الدولية

لقد كان لنمو القوة الإقتصادية لبلدان آسيا آثاره على مجمل الاقتصاد الدولي و بدأ الحديث عن تدهور المركز النسبي للقوة الإقتصادية الأمريكية لهذا كان المطلوب وضع إستراتيجية تحجم و تضع حدودا لعمليات النمو في الدول الآسيوية الصاعدة و ليس ذلك أخذ بنظرية المؤامرة، و لكنه نتاج طبيعي لتعدد و تنافس المراكز الاقتصادية المتقدمة على الصعيد و يؤيد هذا التفسير أن الأزمة المالية في المكسيك تراجعت و انحسرت هزاتها بمجرد الإعلان عن برنامج الإنقاذ الذي طرحه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الو.م.أ عند اندلاع الأزمة مباشرة (الشهر الثاني) أما في الأزمة الآسيوية فلم يتدخل صندوق النقد الدولي إلا بعد ستة أشهر و كان موقف و.م.أ سلبيا.

رابعا : تشوه نظام الحوافز

إن ملاك البنوك و الإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، فلقد أثبتت الإدارات عجزها في تعديل هيكل البنك و تدوير المناصب الإدارية، ودلت التجارب على أن الإدارات العليا كثيرا ما نجحت في إخفاء الديون المعدومة لسنوات وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من جهة و ضعف الإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، هذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمة من أجل تفاديها.

خامسا: عدوى الأزمات المعاصر

نرجع عدوى الأزمات المعاصرة إلى العوامل الآتية:

- يتعلق بالتحركات في سعر الأصول : والتي ترتبط ببعضها البعض بفعل صدمة خارجية عادية والمثال الواضح ذا الصلة بهذه التحركات هو الإرتفاع الذي حدث في أسعار البترول العالمية مع بداية حرب الخليج في أوت 1990.
- التشابه والتطابق فتجربة كل دولة يكون الدافع ورائها هو عوامل تتسم بالخصوصية و الحساسية المفرطة على سبيل المثال قد تحدث تنمية إقتصادية غير ملائمة للإستثمارات في دولة ما تشبه في نفس الوقت أنواع الأحداث التي تقع في مكان آخر.
- فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية والناشئ من حدوث أزمة مالية في دولة أخرى.

سادسا: أسباب أخرى

هناك أسباب عامة تتمثل في:

- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والإختراعات وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الإستثمار .
- المتغيرات الدولية من الكوارث و الحروب.
- الإشاعات والمعلومات الملوثة وغير الحقيقية.
- المضاربة غير المحسوبة.
- عدم الإستقرار السياسي والنزاعات الأهلية في بعض الحالات.
- ضعف على مستوى هيئات الإشراف، يؤدي إلى تزايد الشكوك في قدرة المؤسسة على أداء التزاماتها .
- الفشل في تطبيق السياسات المالية والنقدية.

الفرع الثاني: مؤشرات التنبؤ بالأزمات الاقتصادية و المالية العالمية

توجد بعض المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبؤ من خلالها بقرب حدوث أزمة مالية منها ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية.

بالطبع لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤثرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات و المنهج الشائع للإستخدام هو بناء نظام للإنذار المبكر، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الإقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة. (براهيمي و سنوسي، 2021-2022، صفحة 43)

والجدول التالي يبين بشيء من التفصيل المؤشرات الكلية والهيكلية لعدوى الأزمات المالية والإقتصادية.

الجدول رقم(01) : أهم المؤشرات الاقتصادية المساعدة في إنتشار الأزمات المالية والإقتصادية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
- ارتفاع معدل التضخم	- نظام جمود معدلات التبادل.
- نمو سريع في التدفق التقدي.	- سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما
- إنخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.	ينجم عن ذلك من سهولة تحكّمها في هذه الأسواق دخولا
- عجز مالي متزايد.	إليها وخروجا منها
- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.	- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.
- النمو السريع في الإعتمادات المالية المحلية كنسبة	- قطاع التصدير أكثر تركيزا.
مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي	- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
القروض.	- تحرر سوق المال الحديث.
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية	- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.
من الناتج القومي الإجمالي.	- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية عالية
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات	المخاطر.
الأجنبية.	- إنخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.
- إنخفاض الاحتياطي العالمي.	- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم.
- إنخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.	- غلبت و سيطرة بعض الصناعات على أسواق الأوراق
- ارتفاع معدل الأسعار و الأرباح.	المالية.
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	- الرقابة على دخول السوق و الخروج منه.

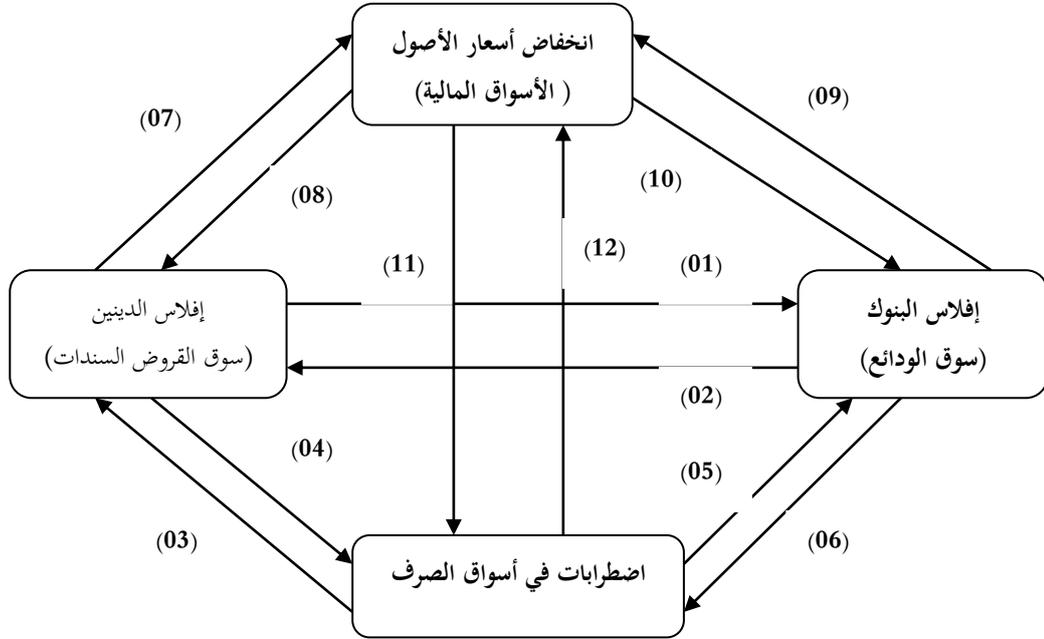
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع (حملاوي، 2016-2017، صفحة 22) (براهيمي و سنوسي، 2021-2022، صفحة 43) (دبار، 2012-2013، صفحة 09)

إن الجدول يوضح المؤشرات الاقتصادية المستعملة للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة، وترجع أهم الأسباب إلى الإضطرابات المالية عالميا و عدم إستقرار الإقتصاد الكلي و مشاكل القطاع المالي إضافة إلى تشوه إدارة البنوك و مختلف المؤسسات المالية وأخيرا سياسات سعر الصرف المتبعة. (حملاوي، 2016-2017، صفحة 22)

الفرع الثالث: قنوات انتشار الأزمات المالية

تعرف الأزمة المالية على أنها مجموعة من حلقات الاضطراب المالي التي تقود إلى الأخطار، هذه الاضطرابات تمس أحد الأسواق التالية: سوق الاستدانة (سوق القروض و السندات)، سوق الصرف، سوق الودائع المالية لكن سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى عبر قنوات انتشار، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(04) : قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (دبار، 2012-2013، صفحة 10).

يوضح هذا الشكل قنوات انتقال أو انتشار الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد، حيث شملت هذه القنوات

أربعة أسواق أساسية على النحو التالي:

- القناة (01): تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض و السندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك و يزيد من احتمال إفلاسها.
- القناة (02): توضح الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين و بالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.
- القناة (03): أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها و التحول إلى سندات بعملة أخرى.
- القناة (04): إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين الأجانب خاصة (فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة).
- القناة (05): قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد

تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال) خسائر الصرف (و هو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

-القناة (06): إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، يؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناة (07)،(08): تمثلان انتقال الأزمة من أسواق الأسهم إلى أسواق السندات و هي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

فنتيجة ارتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك الحديثة الإصدار بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات الحديثة الإصدار و هذا ما يدفع بالمستثمرين إلى استبدال الأسهم مقابل السندات الجديدة الإصدار مما يعني حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة.

-القناة (09)،(10): و تعبر عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال و العكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك الخاصة في الدول المتقدمة تملك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

-القناة(11)،(12): و هي انتقال الأزمة من سوق الصرف إلى سوق المال، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير للمستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة و بالتالي يتسبب بانخفاض في أسعار

الأصول المالية في سوق المال. (دبار، 2012-2013، صفحة 11)

المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري

تعد الجزائر جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، لذا فقد تتأثر سلبا بالأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي و اقتصاديات العالم بروتها، و إن مدى تأثرها يعتمد على بنية الاقتصاد الوطني و بناء التحتية و أيضا على حجم العلاقات الاقتصادية المالية مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى استمرارية الأزمة لفترة طويلة. (بن موسى و بن ساعد، 2011، صفحة 12)

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر .
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها .
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات و ذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على الصادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول (طالب، عياد، و وهراني، 2009، صفحة 22).

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008 و تأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري

تعتبر الأزمة المالية العالمية أخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي في ظل ظاهرة العولمة، حيث تتجلى خطورتها في مكان ظهورها و سرعة انتشارها، و تداعياتها المباشرة و غير المباشرة على اقتصاد العالمي.

لذلك شهد العقد الأول من القرن الحادي و العشرين بزوغها حيث لم يشهد العالم نظيرا لها منذ أزمة الكساد العظيم، فبحلول الربع الأخير من عام 2008 ، بدأت بوادرها تلوح في الأفق واتسع نطاقها تدريجيا لتتحول إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لتشمل بقية دول العالم.

و ترجع أغلب هذه الظاهرة إلى نشاطات الرهونات العقارية التي تقوم بها البنوك الأمريكية، المدعومة من السلطات الحكومية بواسطة القوانين المنحرفة، وفي ظل الهشاشة المالية التي ميزت النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، خلفت هذه الأزمة نتائج وخيمة بداية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تلتها الدول المتقدمة و حتى الدول النامية التي ترتبط اقتصادياتها بالاقتصاد الأمريكي.

هزّ الاقتصاد العالمي وفي عمقه أزمة مالية خانقة يعتبرها الكثير الأسوأ منذ ثلاثينات القرن الماضي، حيث بدأت في الأول على أنها أزمة حدثت بسبب الرهون العقارية، ولكن سرعان ما انتشرت وتضاعفت لتشمل القطاع المالي في العديد من الدول المتقدمة.

و من بين مظاهر الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الجزائري نذكر:

- مقدمات هذه الأزمة ابتدأت بالارتفاع غير المبرر في أسعار النفط بوصولها إلى أرقام قياسية حوالي (148) دولار للبرميل.
- ارتفاع أسعار الذهب والحديد والإسمنت بشكل غير طبيعي وغير مسبوق.
- الارتفاع الشديد في أسعار السلع الغذائية حول العالم؛
- تذبذب في أسعار الفوائد و العملات وبلوغ سعر اليورو حاجز (1,6) دولار.

على هذا الأساس من يقول أنه لا مجال أن تتأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية فهو خاطئ، نظرا لطبيعة اقتصادنا الريعي فإن صادراتنا تتأثر بتأثر سعر النفط و تدهور سعر الصرف الدولار أما وارداتنا تتأثر عن طريق التضخم المستورد بفعل تأثير أسعار السلع سواء الغذائية أو التجهيزية و تدهور سعر صرف اليورو. (قدال، 2011، صفحة 116)

الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ شهر أوت 2008 من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام المالي الدولي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال.

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية العالمية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على أنها تلك التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للبنوك. وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، وصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية .

كما وصف رئيس الاحتياطي الفدرالي المشهد الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ب "الانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام 2006 وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحا في العام 2008 قاد إلى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية، وإلى تضيق حاد في الظروف العامة للائتمان، تأثيرات الانقباض الإسكاني، والرياح المالية غير المواتية في النشاط الانفاقي والاقتصادي، تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأسر، وزاد في معدلات التضخم (دبار، 2012-2013، صفحة 17)".

إن النظر للأزمة المالية العالمية لا يمكن الحزم قطعا بكونها أزمة جزئية تقتصر على القطاع العقاري، بل كانت شاملة أثرت مباشرة في الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي، وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو، والأزمات لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني جملة من المشاكل الخطيرة، لعل في مقدمتها عجز الميزان التجاري، وتفاقم المديونية الداخلية والخارجية، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمعدلات البطالة و التضخم والفقر .

الفرع الثاني: جذور وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008

للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 جذور تاريخية فهي لم تكن وليدة سنة 2008 أو 2007 بل تعود لبداية الألفية الجديدة في نهاية عام 2000 ، حيث كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سميت أزمة دوت كوم متعلقة بشركات الانترنت، حينها قام البنك الفيدرالي الأمريكية بخفض نسبة الفائدة من 6.5% إلى 3.5% خلال شهور قليلة لزيادة السيولة بالسوق و تشجيع الإنفاق، بعد ذلك جاءت هجمات 11 سبتمبر التي سببت مشاكل اقتصادية استدعى تخفيض سعر الفائدة إلى 01% في 2003 واستمر ذلك مدة سنة. (لبل، 2016-2017، صفحة 23)، وقد بدأت الأزمة المالية العالمية أساسا كمشكلة مصرفية استثمارية مالية أمريكية بحتة، نتجت عن تجاوزات كبيرة لمبادئ الإدارة الحكيمة لمخاطر الائتمان في سوق الرهن العقاري، شارك في إنتاج هذه الأزمة وتفاقمها سماسرة العقار والمؤسسات المالية، ويمكن القول أن من جملة سلسلة الأسباب التي حفزت على تشكيل الفقاعة العقارية ونشوب الأزمة المالية العالمية هي :

أولا : التعامل بأسعار الفائدة و الخفض طويل الأجل لها (2001-2006)

تعود جذور الأزمة المالية العالمية إلى فترة نهاية العام 2000 وبداية العام 2006 في وجهة نظر الباحثين، حيث أظهرت مختلف التوقعات الاقتصادية التي أجريت فيها وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من الركود الاقتصادي ستلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي الحقيقي بعد حوالي 10 أعوام من التوسع والانتعاش، وقد استندت تلك التنبؤات بشكل أساسي في افتراضاتها إلى الارتدادات المتوقعة من أزمة التراجع الحاد التي مست قطاع تكنولوجيا المعلوماتية، وبفعل التداعيات المؤكدة للحدوث جراء أحداث 11 سبتمبر 2001 .

ولمعالجة هذا المشكل، لجأ المصرف الفيدرالي الأمريكي إلى اعتماد سياسة نقدية مضمونها خفض أسعار الفائدة الربوية حتى وصلت إلى 01%، تشجيعا للاقتراض، أملا في إنعاش الاقتصاد لتجاوز حالة ضعف الطلب الكلي . فقد تم مثلا تخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض الربوي بين المصارف إلى أكثر من 10 مرات خلال عام 2001 ، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض، والجدول التالي يبين تطور أسعار الفائدة في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتحكم فيها الاحتياطي الفيدرالي: (دبار، 2012-2013، صفحة 19)

جدول رقم (02): تطور أسعار فائدة الاحتياطي الفيدرالي خلال(2000-2011)

التاريخ	المعدل %	التاريخ	المعدل %
2000/02/12	5.75	2005/02/02	2.50
2000/05/21	6.00	2005/03/22	2.75
2000/05/16	6.50	2005/05/03	3.00
2001/01/03	6.00	2005/06/30	3.25
2001/01/31	5.50	2005/08/09	3.50
2001/03/20	5.00	2005/09/20	3.75

4.00	2005/11/01	4.50	2001/04/18
4.25	2005/12/13	4.00	2001/05/15
4.50	2006/01/31	3.75	2001/06/27
5.00	2006/03/28	2.50	2001/08/21
5.25	2006/06/29	2.50	2001/10/02
4.75	2007/12/18	2.00	2001/11/06
4.50	2007/10/31	1.75	2001/12/11
4.25	2007/12/11	1.25	2002/11/06
3.50	2008/01/22	1.00	2003/06/25
3.00	2008/01/30	1.25	2004/06/30
2.25	2008/03/18	1.50	2004/08/10
2.00	2008/04/30	1.75	2004/09/21
1.50	2008/10/08	2.00	2004/11/10
1.00	2008/10/29	2.25	2004/12/14
من 16 ديسمبر إلى غاية يومنا هذا 0 - 0.5%			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (دبار، 2012-2013، صفحة 20)

ونتيجة لذلك الخفض الطويل الأجل لأسعار الفائدة الربوية مع انفجار فقاعة الإنترنت، ونتيجة لتراجع عائد الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع المعلوماتية، بدأ السلوك الاستثماري الأمريكي في ميل حاد تجاه قطاع السكن حتى بات شراء العقار من أفضل مجالات الاستثمار إدراج للعائد، وبدأت معدلات الطلب الكلي في سوق العقار الأمريكي تسجل ارتفاعا هائلا في نمطي:

- الطلب على المساكن للاقتناء والامتلاك .

- الطلب على المساكن للاستثمار طويل الأجل والمجازفة .

وتماشيا مع الوضع بدأت الشركات العقارية ومؤسسات الاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات "التوريق" لبعض تلك القروض من ناحية، ومن ناحية أخرى أقدمت على رهن البعض الآخر لإعادة الاقتراض من بعضها البعض لإقراض الأفراد. كما لجأت إلى تخفيض وتسهيل شروط ومعايير الإقراض لكن كل هذا كان ظاهريا لكن ضمينا كانت الشروط مجحفة ومن أهمها ما يلي:

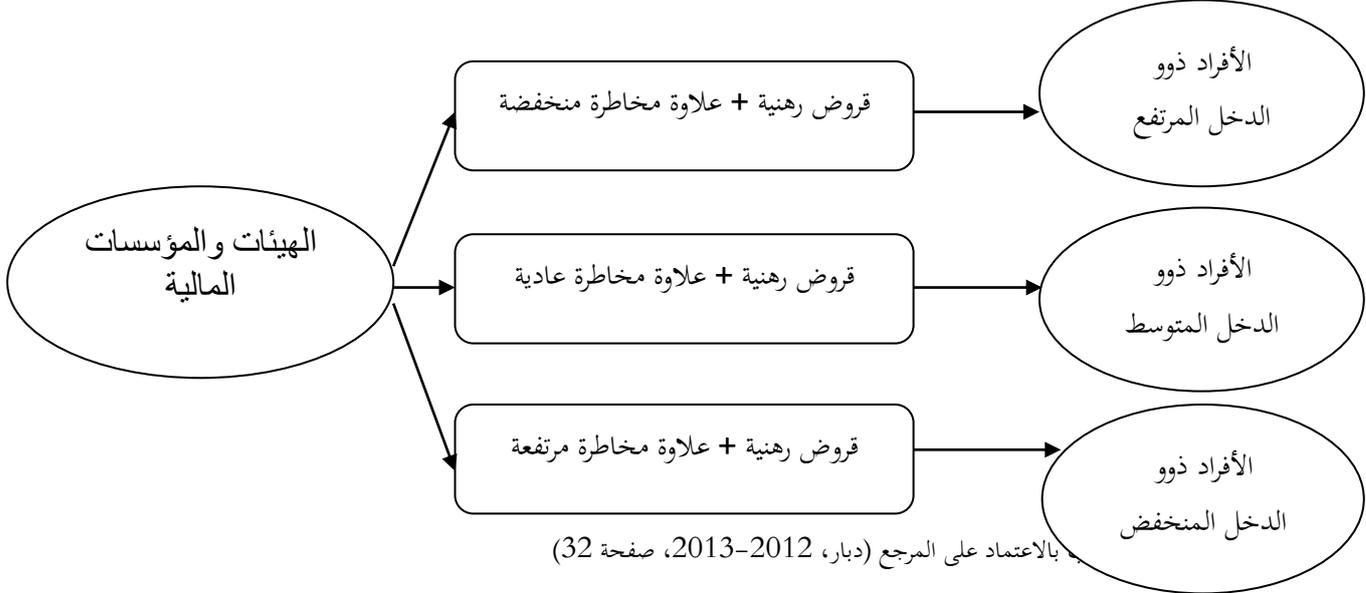
- أن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة، وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن.
- أن أسعار فائدة القرض العقاري ترتفع بصفة تلقائية، كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة.
- أنه إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط من القرض يحل أجله، فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات.

- أن الأقساط الشهرية خلال السنوات الثلاثة الأولى تذهب كلها لسداد فوائد القرض، وهذا يعني أن المدفوعات لم تكن تذهب إلى ملكية جزء من العقار، إلا بعد مرور ثلاث سنوات.

و بسبب زيادة الطلب على القروض ارتفعت أسعار الفائدة، مما أدى إلى زيادة قيمة الأقساط الشهرية، وأصبح المقترض عاجزا عن الوفاء، ولاسترجاع البنك لأمواله يتم حجز المنزل، ومع تكرار ذلك مع العديد من المقترضين انهارت سوق العقارات وبالتالي عجزت البنوك عن تحصيل مستحققاتها وتوالت حالات الإفلاس مما أدى إلى اندلاع الأزمة المالية.

وبالرغم من نجاح هذه السياسة في البداية، لكن بمرور الوقت وجدت الهيئات المالية بعض المشاكل التحويلية والخاصة بجودة المقترضين وخصوصا فيما يتعلق بالملاءة التي يتمتع بها الفرد الأمريكي، حيث أنه هناك ثلاث أنواع من التعاملات وذلك حسب مستوى الدخل بما يقابله من قروض وعلاوات، وفيما يلي نقوم بإدراج هذا الشكل الذي يوضح كيفية تعامل المؤسسات مع الحالات الثلاثة:

الشكل رقم(05): تعامل الهيئات و المؤسسات المالية مع الأفراد حسب مستويات دخولهم في الولايات المتحدة الأمريكية



يبين الشكل أعلاه تعاملات المؤسسات والهيئات المالية مع الدخول المختلفة لأفراد المجتمع الأمريكي، حيث نميز ثلاثة أنواع من الدخول :

أ -الأفراد ذوو الدخول المرتفعة: تتميز هذه الفئة بالملاءة المالية حيث تضم مجموعة الأفراد الذين يتمتعون بدخول مرتفعة و ليس لديهم إشكال في تسديد ديونهم كما تفرض عليهم علاوات مخاطرة جد منخفضة.

ب -الأفراد ذوو الدخل المتوسط: تفرض على هذه المجموعة علاوة مخاطرة مناسبة لدخولهم بسبب تمتعهم بدخول متوسطة و كذلك احتمالية تسديد ديونهم تبقى قائمة.

ج -الأفراد ذوو الدخل المنخفض: تفرض على هذه الفئة علاوة مخاطرة عالية بسبب انخفاض دخولهم وطرح مشكل تسديد ديونهم.

وتستند فرص الأسر للحصول على التحويل المرتبط بالمساكن إلى بعض الخصائص المؤسسية الرئيسية في أسواق الرهن، وهي كالتالي:

- نسبة القرض العقاري إلى قيمة الممتلكات ومدة القرض المعتاد (LTV): فارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد بما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها.

- إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المسكن و السداد المبكر للقروض بدون رسم: إن إمكانية الاقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للأسر بالاستفادة مباشرة من ثرواتها السكنية و الحصول على المزيد من القروض عند ارتفاع أسعار المساكن وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرة الأسر على تحويل قروضها العقارية في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية: فكلما ازداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سوف يجد المقرضون سهولة أكبر في الحصول على التحويل عبر الأسواق الرأسمالية و تقديم القروض للأسر المعيشية، إذا ما تساوت الشروط الأخرى ؛ ما يمكن تفسير تفاقم الأزمة الرأسمالية في معالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات التجاري لأمريكا، والذي حول أمريكا تدريجيا من أكبر دولة دائنة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أكبر دولة مدينة ولم يجد نفعاً مؤتمر اللوفر الذي عمل على تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مركز النظام الرأسمالي، فأسقطت أمريكا اتفاقات بروتون وودز، أي نظام النقد العالمي، وأدخلت نظام سعر الصرف الدائم الذي أدى إلى اختلالات أسواق النقد في العالم فقد خسر الدولار نصف قيمته الحقيقية بين 2000 و 2005 وألحقت هذه التطورات في بنية القطاع المالي أضرار كبيرة في قطاعات الاقتصاد الحقيقي وساعدت بشكل آني في حل مشكلة تدني مردود رؤوس الأموال، فقد شنت عولمة الأسواق المخاطرة التي نمت بشكل كبير، وأصبحت الأسواق الجديدة المعولمة خارج إطار الرقابة الفعالة لمؤسسات الرقابة المالية. (دبار، 2012-2013، صفحة 33)

ثانياً: "توريق القروض" و غبن تصنيفها

وجدت معظم المصارف التي انتهجت هذا الأسلوب في تقديم نفسها في وضع حرج ومتأزم، و عرضة للإفلاس، وبالمقابل وجد ما يقارب المليونيين من المقترضين في الولايات المتحدة الأمريكية أنفسهم مفلسين مدمرين مادياً، والسبب هو أنهم لا يقدرّون على تسديد الديون.

وفي محاولة منها للحد من مخاطر هذه الائتمانات الجديدة، استخدمت المصارف نظام التوريق (titrisation) أي التعامل بالأوراق المالية، حيث قامت بتحويل هذه القروض إلى أوراق مالية وطرحها في الأسواق المالية وبيعها لمصارف استثمارية ومؤسسات مالية أخرى محلية وأجنبية .

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم تلك القروض المورقة والمغطاة بقروض الرهن العقاري قد بلغت نهاية عام 2007 إلى حدود 10 آلاف مليار دولار أمريكي، متضاعفة بما يقارب الثلاث مرات عما كانت عليه عام 1997 ، ومستحوذا سوقها على أكثر من 40 % من سوق السندات الأمريكية.

وفي الأصل توريق القروض لا يشكل مشكلا، لكن الضرر بدأ عند قيام وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تلك تصنيفا مرتفعا، باعتبار أنها صادرة عن بنوك قوية، فقد قامت تلك الوكالات بمنح تلك السندات العقارية المضمونة بحزم من الديون الخطرة والمشكوك فيها، تصنيفا مرتفعا وآمنا لأنها فقط قد تم شرائها من قبل مصارف ضخمة مثل: مصرف مورغن ستانلي "morgon stonly" و لمان برادرز "lehman brothers".

وبذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزءا هاما من الأزمة المالية العالمية لأن ذلك التصنيف الغير دقيق جعل المصارف تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها، وبالتالي كانت الشركات العقارية المقدمة للقروض أولى الجهات المتضررة عند ظهور حالات العجز عن السداد، لتنتقل الصدمة بعد ذلك إلى العديد من المصارف والمؤسسات المالية العالمية حول العالم. (دبار، 2012-2013، صفحة 21)

والتي سجلت خسائر قدرت بمليارات الدولارات نتيجة امتلاكها لتلك الأوراق المالية العالية المخاطر، كما أن شركات التأمين وأبرزها شركة AIG (American International Group) الأمريكية كانت تؤمن أعداد ضخمة من الديون العقارية، واجهت خسائر مرتفعة.

وقد أدى ذلك كله إلى نقص في السيولة في السواق المالية نتيجة فقدان المتعاملين الثقة فيها، فجرت عمليات بيع كبيرة وسريعة لكميات هائلة من الأسهم، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى انتشار الأزمة لتشمل معظم الأسواق المالية العالمية.

ثالثا: تراخي قيود الإقراض و ضعف الرقابة المالية

عرفت السنوات الأخيرة موجات التحرير المالي الحادة التي مست قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر كذلك ما يسمى بالابتكارات المالية، حيث تراجعت إلى الحضيض آليات الرقابة المالية على آليات منح القروض العقارية وغيرها، وبشكل حاد، فبين تسعينات القرن الماضي حتى عام 2006 شهدت الكثير من الإحصائيات الرسمية للإقراض الخاضع للرقابة تراجع حاد من حدود 80% إلى أقل من 25%.

ومن مظاهر هذا التراجع كذلك تعدد جهات الرقابة بين اتحادية ومحلية وعدم كفاءة مواردها البشرية ضمن قطاع الرقابة المصرفية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري، وتدخل الحسابات السياسية في السلوك الاقتصادي... الخ مما أدى بالمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي "FMI" (دومنيك سترواس) إلى القول أنه: من الواضح أن الأزمة المالية العالمية ناتجة من تقصير رقابي و تنظيمي في الدول المتقدمة اقتصاديا، ومن إخفاق حاد في آلية انضباط الأسواق .

ومما زاد الطين بله هو فكرة صمام الأمان للقروض، حيث أنه للحصول على قرض رهن عقاري يستلزم تقديم نسبة مسبقا من قيمة العقار المراد شراؤه تقدر ب 20% من قيمة العقار وهذا هو صمام الأمان، ولكن داخل الاقتصاد الأمريكي مع بلوغ المنافسة ذروتها، انخفضت هذه النسبة لتصل إلى العدم أي 0% انطلاقا من 10% نزولا إلى 02% مرورا بـ 05%... الخ فأصبحت هذه القروض دون تسبيق الدفعة الأولى و بلا " صمام أمان".

والأكثر من ذلك ويهدف زيادة العائد وفي ظل حيوية سوق الإقراض العقاري وسهولة الحصول على قروض، أقدمت معظم المصارف برهن غالبية تلك القروض التي منحها للأفراد للحصول على قروض أخرى لإقراضها .

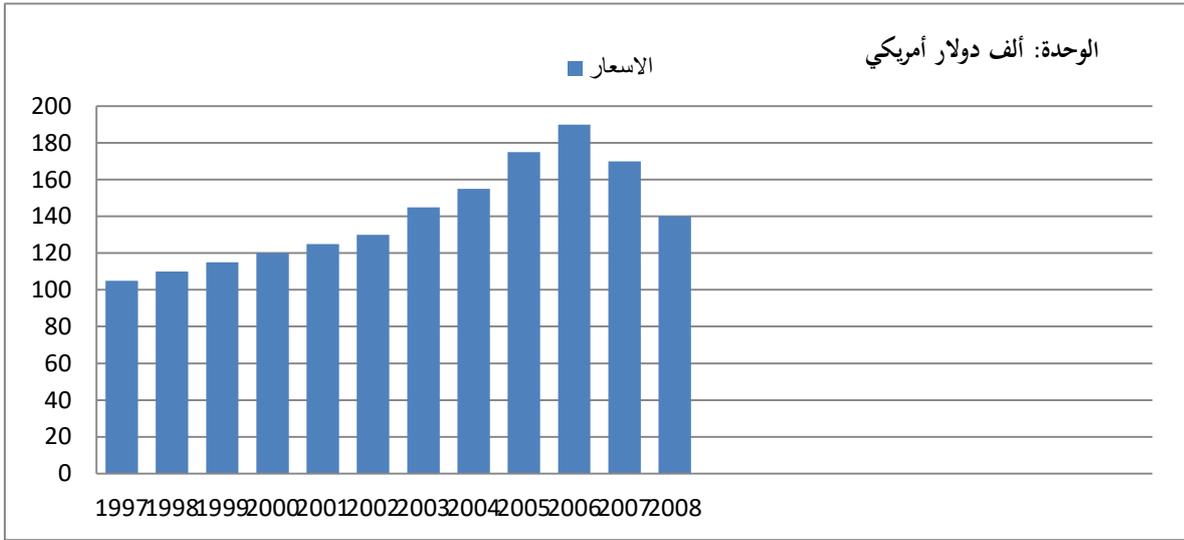
وهكذا توالى العملية وتوسعت حلقات سلسلة الإقراض أفقيا وعموديا بين المصارف والمؤسسات المالية والشركات العقارية فيما بينها وبين الأفراد... الخ وتشكل بذلك ما يعرف بـ "أثر الدومينو l'effet domino" لأن المعضلة أن كل ذلك تم انطلاقا من حلقة جد هشة، هي الجدارة المالية للمقترض البسيط ذي الدخل المحدود والسجل الائتماني الضعيف. (دبار، 2012-2013، صفحة 22)

ومن جهة أخرى فالمأزق في كل ذلك بالنسبة للمقترض، أنه و برغم تسير عمليات الإقراض، أبقى المصارف على سعر الفائدة الربوي، على تلك القروض العقارية متغيرا وفق الوضع الاقتصادي السائد، وبسبب ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2006 الذي لامس عتبة 3,4 و 3.2% على التوالي، مما أدى بارتفاع أسعار الفائدة الربوية مضاعفة لمشكلة القروض العقارية، والتي أصبحت عبء على معظم المقترضين من ذوي الدخل المحدود، وبدأت تظهر وتزيد حالات التخلف عن السداد ومن ثم حجز الرهون، حيث بلغت حالات التخلف عن السداد وحدها ما نسبة ما بين 16% إلى 20% من كافة أنواع القروض، باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الربوية الثابتة التي سجلت نسبة 12% خلال الفترة (2001-2006) وهو ما أدى إلى خسارة الشركات العقارية لأموالها وتوالى الانهيارات.

رابعا: الفقاعة العقارية

لا شك أن التوسع الكبير في حجم السيولة والظروف الغريبة للإقراض، حركت غريزة التملك والكسب السريع، و روح المراهنات لدى كافة شرائح المجتمع الأمريكي، فمن ليس لديه منزل وجدها فرصة ليمتلك منزلا، ومن كان لديه منزلا صغيرا وجدها فرصة لتوسيع منزله واستبداله بآخر، وهناك من وجد أن العقارات هي نوع من أنواع الاستثمارات خاصة بعد انهيار أسواق الأسهم عام 2000، وبالتالي أدى كل هذا إلى ارتفاع الطلب على المساكن، حيث شهدت أسعار المنازل ارتفاعات غير مسبوقة بلغت نسبتها 100% لتظهر المشكلة والتي تعرف بالفقاعة العقارية. "une bulle immobilière"

رسم بياني رقم(01): الفقاعة العقارية أسعار المنازل في الوهم،أ بين عام(1997-2008)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (دبار، 2012-2013، صفحة 23)

إن أسعار العقار إذا تركت تعمل بحرية فإنها في الغالب تعكس عوامل حقيقية بارتفاعها وانخفاضها، لأن المنطق السليم يحتم علينا عندما نشاهد ارتفاعا مستمرا في أسعار العقارات المفرط إلى جانبي "الطلب و العرض" المحاولة تفسير هذه الزيادة كندرة السيولة، والسقف على الإيجارات، وزيادة تكاليف البناء و النمو السكاني، وزيادة المداخل وغيرها من الأسباب ثم اقتراح العلاج المناسب، أما إذا كان الارتفاع في أسعار العقارات لا يمكن تبريره بتغير ملموس في العوامل الموضوعية، المذكورة آنفا، فإن هذا الارتفاع يكون في الغالب. تعبيرا عن سلوك غير عقلاني من قبل بعض الأفراد، و هذا ما يعرف اقتصاديا عادة بالفقاعة "le bulle" و تنتج عادة من شعور المشتريين أو المراهنين في هذه الأسواق بأن الأسعار ستظل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري البضاعة بسعر أعلى من السعر الحالي، وبالتالي يحقق هذا المراهن ربحا، وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر الفقاعة.

فالمؤسسات المالية بأنواعها مهمتها الأساسية هي تسهيل انتقال المدخرات من أصحابها إلى المشاريع المختلفة في الاقتصاد الفعلي، حتى تستخدم في زيادة إنتاج السلع الزراعية والصناعية والمعرفية والخدمية، ما سوف يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للشركة في السوق الفعلية لينعكس ذلك على أسعار أسهمها أو سنداتها في السوق المالية، أما ما يحدث اليوم في أسواق المال، فهو أن المدخرات يتم اختطافها من قبل الوسطاء في أسواق المال قبل أن تتحول إلى مشروعات فعلية، و يتم تحويلها إلى أوراق نقدية تنمو وتتكاثر وتزداد قيمتها من غير أن يكون هذا الارتفاع في قيمتها مرتبطا بالاقتصاد الفعلي، أي أنه فقاعة وهمية .

ولقد انتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت ذروتها فانفجرت في صيف عام 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وفقد أكثر من مليوني أمريكي أصولهم وملكيتهم العقارية المرهونة وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم من جهة ومن جهة أخرى أصبحوا في عداد المشردين واللاجئين

والمهاجرين والفقراء والمساكين، ونتيجة لتضرر البنوك الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيمة أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها. (دبار، 2012-2013، صفحة 24).

الفرع الثالث: طبيعة السوق العقارية

لم تأتي أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي فجرت الأزمة المالية من فراغ. لقد كانت في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة أزمات مالية تابعت منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

1. تاريخ ظهور سوق الرهن العقاري :

تتألف سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 1938 من مؤسسات الإيداع (المصارف، مؤسسات الادخار و القروض)، حيث كانت تستخدم ودائعها في تحويل قروض شراء المنازل وكانت تتحمل مخاطر الائتمان وتقلبات سعر الصرف ومخاطر السيولة الناتجة عن تحويل أصول طويلة الأجل بخصوم قصيرة الأجل (الودائع).

وبغية توفير السيولة وفي إطار سياسات " البرنامج الجديد " أنشأت الهيئة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري " فاني ماي" في عام 1938، بهدف خلق سوق ثانوية للرهن العقاري، حيث كانت مهمتها شراء رهونات العقارية من منشئها وتعيد الحصيلة النقدية إلى المؤسسات كانت هذه المؤسسة (فاني ماي) تتحمل مخاطر(الائتمان، السوق، السيولة) لكن كانت وضعيتها أفضل من مؤسسات الإيداع في التعامل مع المخاطر لاستطاعتها الإقراض لأجل طويلة، وكانت أيضا قادرة على إدارة المخاطر باحتفاظها لمحفظه رهونات عقارية متنوعة على المستوى الوطني وهو ما لم تقدر عليه أكبر البنوك بسبب القيود التنظيمية والمعاملات المصرفية بين الولايات، بالإضافة إلى شرائها للرهنات العقارية التي تتوافق مع مقاييس معينة لتغطية الرهنات، حيث تستخدم هذه المقاييس في تعريف القروض المتوافقة والمرادفة" للقروض الممتازة."

فلقد حققت هذه المؤسسة نتائج ممتازة في السنوات الستينات بحيث كانت القروض التي تمنحها لتمويل شرائها لقروض الرهن العقاري، تمثل جزءا من الديون الأمريكية، وبهدف التخلص من هذه الديون تم إعادة تنظيم سوق الرهن العقاري الأمريكي سنة 1968 في عهد الرئيس " جونسن " وذلك باستحداث مؤسسة أخرى تدعى " جيني ماي " الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري للإشراف على الرهنات العقارية المضمونة من طرف الحكومة.

وفي نفس السنة تم خصخصة شركة " فاني ماي"، كما نتج عنها انتقال جزء كبير من عمليات الإشراف في هذا القطاع من الحكومة الفدرالية إلى القطاع الخاص، وأصبحت هذه الشركة هي المحتكر الفعلي لسوق الرهن العقاري. (دبار، 2012-2013، صفحة 25).

و في عام 1970 أنشئت الشركة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري " فريدي ماك " بهدف:

-توريق الرهنات العقارية التقليدية.

-توفير المنافسة لهيئة فاني ماي التي تمت خصخصتها حديثا.

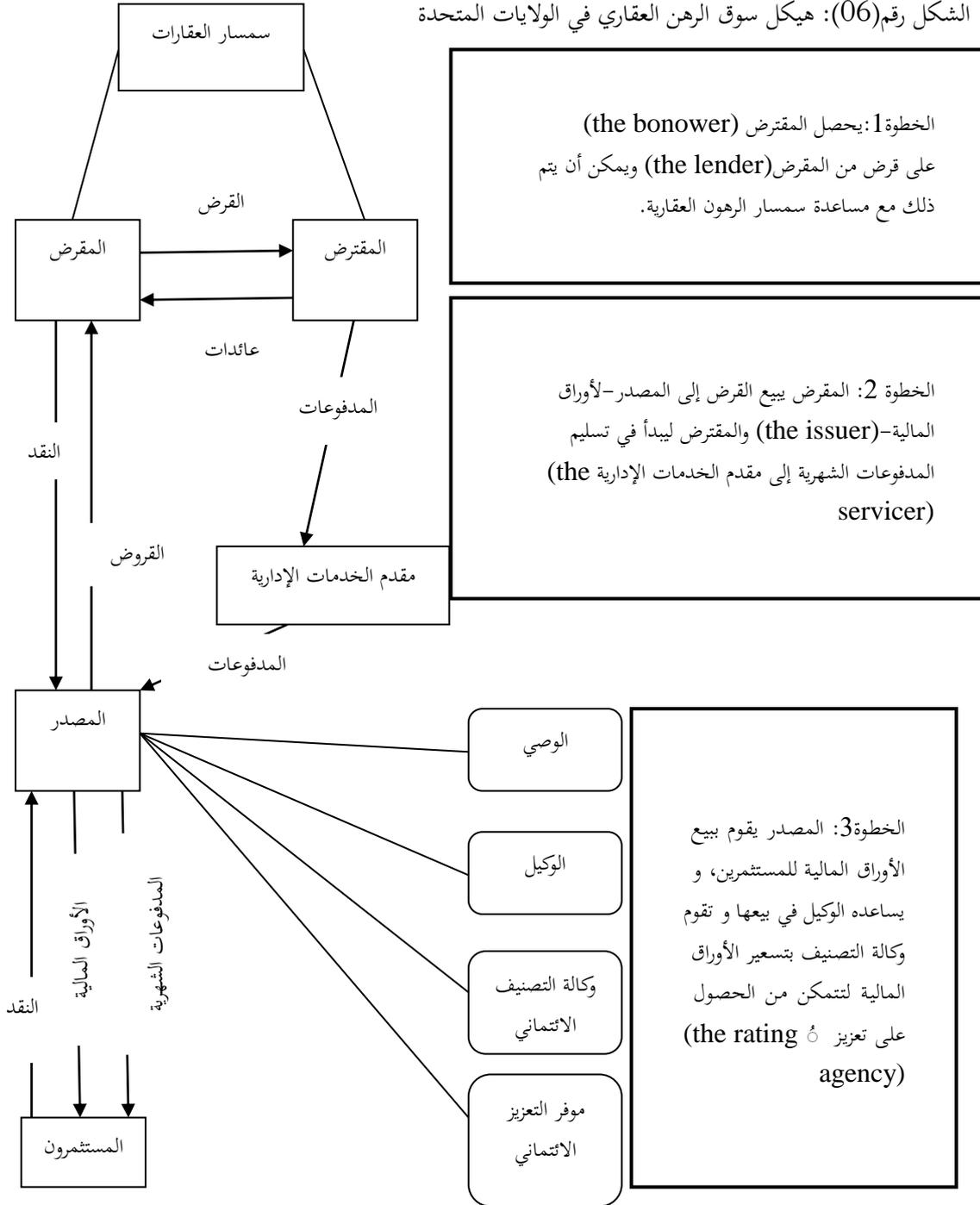
وبمرور الزمن حققت كلتا المؤسساتين قدرا هائلا من تمويلات للرهونات الأمريكية عن طريق شراء الرهونات العقارية المتوافقة و الاحتفاظ بها أو عن طريق شراء (ديون) القروض البنوك ثم القيام بتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية. هذه السندات المالية تشتريها مؤسسات الاستثمار ومؤسسات الإيداع ذاتها، وبالتالي أدت هذه العملية (التوريق) إلى توزيع مخاطر السوق، وجذب رؤوس الأموال الضخمة لقطاع الرهن العقاري.

بهذا أزلت سوق الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية مخاطر السوق ليس فقط من الميزانيات العمومية للمؤسسة المنشئة للرهونات العقارية مثل البنوك بل أيضا من ميزانيتها كل من هيئة فاني ماي و فريد ماك، كما وفرت أيضا تمويلات طويلة الأجل للإقراض بضمان رهونات عقارية، و بذلك أزلت مخاطر السيولة، وبما أن هاتين المؤسساتين هما اللتان تضمنان القروض فقد بقي قدر كبير من مخاطر الائتمان على مستواهما.

2. هيكل سوق الرهن العقاري الأمريكي (الرئيسي و الثانوي)

يتكون هيكل السوق الرئيسي والثانوي للرهون العقارية الأمريكية من مجموعة من الأجزاء، بحيث يشكل كل جزء أو طرف فيه مرحلة أو خطوة من خطوات إتمام عملية التوريق، حيث يقوم هذا النظام على ضمان كل طرف القيام بخدمة محددة يكون هدفها الأخير تسهيل عملية التداول.

الشكل رقم(06): هيكل سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة



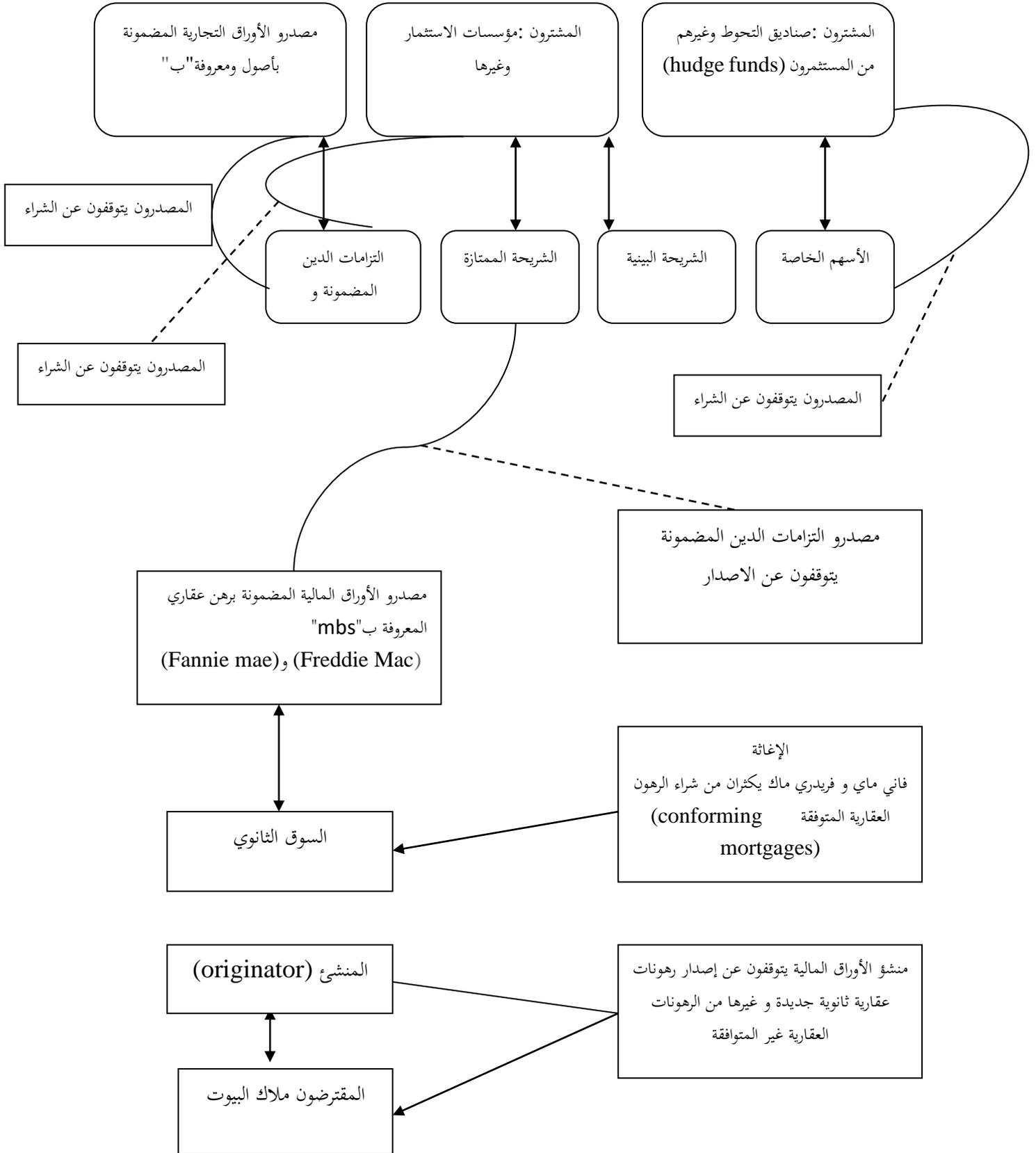
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (دبار، 2012-2013، صفحة 27)

يتضح من خلال هذا الشكل أن سوق الرهن العقاري يتكون من الأطراف التالية :

- المصدر (issuer): هو كيان خاص غرضه إبعاد الإفلاس وذلك بقيامه بتسهيل عمليات التوريق وإصدار الأوراق المالية للمستثمرين.
 - المقرض (lender): هو كيان (صناديق القروض، بنوك...) الذي يقوم في نهاية المطاف ببيع القروض إلى المؤسسات المصدرة لإدراجها في عمليات التوريق أو يقوم بالتعاقد مع سماسرة الرهن العقاري.
 - سماسرة الرهن العقاري (mortgage broker): هو الذي يقوم بدور الوسيط بين المقرض و المقرض، مقابل مبلغ أتعابه الذي يحدد رسوم القرض النهائي.
 - مقدم الخدمات (Servicer): هو الذي يتولى جمع أقصى حد من مدفوعات المقرضين و يقدمها للمصدرين الذين بدورهم يوزعونها على المستثمرين، كما يعتبر مقدم الخدمة مسؤولاً عن المدفوعات المتأخرة، ويتقاضى عمولته على أساس قيمة القروض.
 - المستثمرين (investors): هم الذين يشترون مختلف الأوراق المالية التي تم توريقها، إذ يقومون بتوفير التمويل للقروض و يتحملون نسبة من المخاطر الائتمانية تم تحديدها في شروط الشراء.
 - وكالات التصنيف (rating agency): هي التي تقوم بتقسيم مختلف الأوراق المالية التي تعود للمصدر، و ذلك على أساس شروط الأداء و الأخطار اللاحقة و التي يمكن أن تغير من هيكل الأوراق المالية.
 - الوصي (trustee): هو الذي يمثل المستثمرين في عمليات التوريق وذلك من حيث مطابقة خدمات مقدم الخدمة في وثائق عمليات التوريق.
 - وثائق التوريق (sécurisation documents): توضح هذه الوثائق كيفية القيام بالتوريق، و من بين تلك الوثائق وثيقة اتفاقية التجميع والخدمة، وهو العقد الذي يوضح كيفية دمج القروض في عمليات التوريق وإدارة القروض والضمانات ومختلف الخدمات.
 - الوكيل (underwriter): هو الذي يدير إصدار الأوراق المالية للمستثمرين.
 - موفر التعزيز الائتماني (credit enhancement provider): قد تشمل معاملات التوريق على تعزيز الائتمانية (يهدف خفض المخاطر الائتمانية) المقدمة من قبل طرف ثالث مستقل في شكل خطابات اعتماد أو ضمانات.
- أ- آلية تكون أزمة الرهن العقاري

لتوضيح الكيفية التي تكونت بها أزمة الرهن العقاري نقوم بإدراج الشكل التالي:

الشكل رقم(07): شرح كيفية تكون أزمة الرهن العقاري



المصدر: (دبار، 2012-2013، صفحة 29)

ضربت الأزمة في أوت 2007 ، قبل نحو عام من انهيار بنك الاستثمار العقاري ليمان براذر، تم خلالها تسهيل الأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية MBS وفي نفس الوقت سعى ذوو الاستدانة العالية مثل صناديق التحوط funds hedge التي تصحيح مراكزهم، والذين تركوا في مراكزهم الخاسرة، في ظل غياب مؤشرات لتيار الأداء و الشفافية في الأسواق بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة توقف التداول.

توقفت صناديق التحوط، ومؤسسات الاستثمار ومصدرو الأوراق التجارية المضمونة بأصولها وغيرها عن التعامل، إذ لم يعد هناك سوق لـ CDO .

أما مصدرو (CDO) لم يتمكنوا من بيع ما لديهم منها، وكما توقفوا عن الإصدارات الجديدة وشراء (MBS) الجديدة بسبب توريق (MBS) إلى (CDO).

توقف مصدر (MBS) وأهمهم فاني ماي (fenniema) وفريد ماك (Fredice mac) عن شراء القروض العقارية الرديئة من سوق الثانوية، مع زيادة التشدد في معايير الرهون العقارية الثانوية.

وفي ظل غياب المستثمرين عن السوق الثانوية، لم يتمكن منشؤ الرهون العقارية الثانوية من بيع القروض التي أبرموها، وبما أن عددهم كبير عجز المنشؤون عن تحمل رصيد الرهونات العقارية التي أصدروها، كما توقفوا عن منح قروض جديدة و خاصة القروض الثانوية.

لم يتمكن مشترو المنازل المرتقبون من الحصول على تحويل أو إعادة تحويل بسبب السيولة.

وبالنسبة لملاك المنازل ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة (الأغلبية) قد توقفوا عن سداد أقساط منازلهم بسبب ارتفاع معدلات الفائدة خلال (2006-2007) مما أدى إلى تعثر دفعات المستثمرين من أوراق MBS و CDO وغيرها من الأدوات المالية العقارية.

الفرع الرابع: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم وقنوات انتقالها

تعتبر الأزمة المالية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدتها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929 ، و قد تفوقها في الحجم و سرعة انتقالها على مختلف دول العالم، و ذلك من خلال مجموعة الروابط التجارية والروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أدت هذه الأزمة إلى حدوث خسائر مالية يصعب حصرها، مما أدى بهم إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير سريعة و أولية اعتبرت كخطوة تخفيفية لإيقاف الانهيارات في المؤسسات المالية، و بعد ذلك أجريت دراسة حول سياسة معالجة الأزمة بحيث طرحت خطط إنقاذ يشمل مبدئها على وضع حلول عملية وعميقة لمعالجة أسباب الأزمة والاستراتيجيات الشاملة لإيجاد التوازن في الأنشطة على مدى القريب و البعيد، و تحقيق أداء اقتصادي جيد.

أولاً: آثار الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي

إن الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من تقلص الطلب ونقص سيولة، كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت في حدتها من بلد لآخر، وهذا تبعاً لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية اقتصاديات العالم.

1- انهيار المصارف والمؤسسات المالية الكبرى

بفعل النقص الحاد في السيولة الذي أصاب القطاع المالي، حدثت سلسلة انهيارات متتالية للعديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى على المستويين الأمريكي و العالمي، حيث شهدت عدة مصارف كبرى انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها نهاية 2007، بالإضافة إلى تعرض أكثر من 50 مصرفا وشركة تأمين أمريكية وأوروبية للإفلاس خلال عام 2008 كما و أعلنت أكثر من 927 شركة إفلاسها.

وتوالى سلسلة التعثرات للمؤسسات المالية الكبيرة بدءا بأكبر مؤسسة أمريكية مختصة في تمويل الإسكان (F.M.F.M) مرورا بإفلاس "ليمان براذرز" ومؤسسة التأمين الأمريكية (AIG)، وقد ساد في إثر هذه الانهيارات المتتالية الكثير من الذعر في الأوساط المالية، و في أوساط المستثمرين مما دفع بغالبيتهم إلى بيع أسهمهم في ما تبقى من المؤسسات مما أدى إلى تعرض أسهم ما تبقى من المصارف الكبيرة، مثل "مورغن ستانلي" و "غولمن ساكس" إلى ضغوط كبيرة تكاد أن تؤدي بها إلى المصير نفسه، وقد قدر صندوق النقد الدولي حجم الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المالية الأمريكية بحوالي 945 مليار دولار أي ما يعادل ميزانية دولة فرنسا. (دبار، 2012-2013، صفحة 34)

2- تهاو حاد في أسواق الوراق المالية (البورصة)

إن العامل الرئيسي الذي جعل الأزمة المالية العالمية تتجاوز السوق العقاري الأمريكي إلى المؤسسات المالية و من ثم إلى الأسواق العالمية، هو تحويل الكثير من المصارف لتلك القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول و من ثم طرحها للتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها، تحت ضغط الحاجة للسيولة، مما أثار حالة تهاوت عالية لاقتنائها و هنا امتدت تداعيات الأزمة إلى الأسواق العالمية، ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية و أسواق اليابان و الشرق الأوسط.... الخ، حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من 60% من قيمتها، بل و إن الكثير من أسعار أسهم شركات المساهمة وصلتا إلى ما دون قيمتها الدفترية.

و لقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم إلى انهيار موازي في أسواق الأوراق المالية، فقد كان سهم المصرف في الأسواق ينهار بعد انتشار كل خبر سيء يتعلق بالحسابات المصرفية، مما أدى إلى مكابدة المصارف خسائر إضافية فادحة و نقصا في السيولة النقدية. (دبار، 2012-2013، صفحة 35)

3- تولد حالة من الركود الاقتصادي

لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية على القطاع المالي، بل تجاوزته لتشمل الاقتصاد الحقيقي برمته، فقد أسفرت ضائقة الائتمان العالمية عن أعمق ركود يمر به الاقتصاد العالمي بواقع 1.3% في

عام 2009 ومازال هذا الركود يواصل التأثير في جميع أنحاء العالم ، حيث نتج عن هذا الركود أيضا انخفاض في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، وقد أدى هذا الركود كذلك إلى تدني الاستهلاك الذي يعد القوة الدافعة للاقتصاد بنسبة 31 % والى انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بنسبة 02 %.

4- تراجع معدلات النمو الاقتصادي

فقد أقر تقرير "أفاق النمو العالمي" بأن معظم مخاطر تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تحققت، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي "FMI" يراجع توقعاته بخصوص 2008، حيث عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى 3.8% وهو أدنى معدل خلال عقدين من الزمن، وهذا ما جعل وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى يتفقون على خطورة الأوضاع وعلى كونها تتطلب اتخاذ إجراءات طارئة وغير عادية .

5- تذبذب أسعار صرف العملات و انخفاض حجم التجارة العالمية

باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات و الواردات العالمية، حيث يقدر قيمة تجارتها الخارجية بحوالي 2284 مليار دولار أي ما يعادل 18 % من حجم التجارة العالمية، فإن ظهور بوادر الكساد في الاقتصاد الأمريكي ينعكس لا محال على التجارة العالمية. (دبار، 2012-2013، صفحة 36)

بالإضافة إلى ذلك فقد كانت لآثار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي جد سلبية في الاقتصاد العالمي، فمنذ اندلاع الأزمة انخفض سعر الدولار عدة مرات متتالية مما أثر على بقية العملات الأخرى، حيث وصل سعر صرفه خلال شهر جانفي 2008 حدود ال 1,60 دولار مقابل اليورو الواحد، مما رفع من حالة عدم الثقة بين المتعاملين بها فأدى إلى موجات عالية للتخلص من الأصول المالية التي يمتلكونها و المقيمة بالدولار .

6- ارتفاع في معدلات "البطالة"

وصلت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 6,5 % و هي النسبة الأعلى منذ 14 عام، كما وصل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي إلى حدود 07 %، و قد كشف استطلاع للرأي يشمل 15 قطاعا اقتصاديا حيويا في ألمانيا أن نحو 215 ألف وظيفة هددت بالإلغاء عام 2009 ، وفي بريطانيا ارتفع معدل البطالة إلى 5,7 % مقابل 2,5 % في الربع الأول من عام 2008. (دبار، 2012-2013، صفحة 37)

ثانيا: قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية

إن من أهم الخصائص التي تعكس السمات المميزة للأزمات المالية هو قابليتها على الانتقال من دولة أو الدول التي تحدث فيها إلى دول أخرى وبالأخص في ظل بيئة العولمة وانفتاح الأسواق المالية والبورصات على بعضها البعض بشكل كبير، مما أدى إلى حدوث أضرار بالغة بالأسواق والمؤسسات المالية في النظام المالي، ولذلك وجب علينا التطرق إلى هذه القنوات وذلك من خلال ما يلي:

1- قناة الصفقات التجارية

لقد أصبح الانفتاح التجاري شعار لعصر العولمة الراهنة، كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع المؤسسات المالية الدولية دون الإشارة بالآثار العظيمة للانفتاح والتحرير التجاري، ويرى صندوق النقد الدولي (FMI) ومجموعة البنك الدولي (GBM) ومعظم حكومات دول الشمال أن إزالة الحواجز الجمركية هي من أهم ما يمكن فعله لمنح الفقراء نصيباً أكبر من الرخاء، حيث جاء في تقرير البنك العالمي "BM" لعام 2001، هو أن الانفتاح يفسر لماذا يؤدي تحرير التجارة وإلغاء العوائق وإزالة القيود إلى تعجيل بعملية النمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة .

واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ومع ارتفاع معدلات "الانفتاح التجاري" من خلال إلغاء كافة أشكال الحماية أو من خلال الترتيبات "الإقليمية الجديدة" الداعمة لمركزات ذلك التحرير، أصبح من السهل انتقال الأزمة من مراكز نشوؤها إلى غيرها من بقية الاقتصاديات النامية و المتقدمة على حد سواء عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية. (دبار، 2012-2013، صفحة 38)

ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدها واتساع نطاقها و تأثيرها.

فالولايات المتحدة مثلا لا تزال تسيطر على اقتصاديات العالم إذ أن وارداتها تقدر بحوالي 25% من الواردات العالمية، كما تقدر هذه الواردات بنحو 20% من الناتج الداخلي العالمي، فالحجم التجاري بين الولايات المتحدة و الدول الناشئة يعتبر مرتفعا جدا، حيث تعتبر الدولة الأولى في الاستيراد من الدول الناشئة، لهذا يمكن القول بأن أي أزمة في هذا البلد سيكون لها تأثيرا بالغا على اقتصاديات الدول الناشئة، ما عدا بعض الدول التي وصلت إلى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا .

وتأكيدا على هذا شهدت التجارة الدولية تباطؤ في النمو وصل إلى 4.3% في أوائل عام 2008، وذلك أقل من نسبة 6.4% المتحققة خلال 2007، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة الأمريكية والمقدرة بحوالي 15% من حجم التجارة الدولية، وسجلت تلك الواردات انخفاضا ربع سنويا على مدار كل ربع سنة بدءا من الربع الرابع لعام 2007، حيث شهدت تلك الواردات تهاوي حادا بمقدار 7% خلال الربع الثاني من 2008، تراجع أيضا معدل النمو في التجارة الدولية إلى نسبة 3% خلال شهر سبتمبر 2008 و الذي يبلغ ثلث معدل نمو التجارة الدولية في العام السابق 2007.

وتعي الصين اليوم أنها على مشارف مرحلة جديدة تستلزم البحث عن مصادر للنمو وفي هذا الإطار أدلى البروفيسور "يانغ" بتصريح واضح جاء فيه " ليس أمامنا من خيار سوى تنمية أسواقنا الداخلية فلطالما تحدثنا عنها كثيرا، و قد حان الوقت للنزول إليها و تنميتها فعلا و قولاً"، و من ثم يتوجب على الحكومة زيادة الدخل واستكمال النظام المالي الوليد للضمان الاجتماعي الشامل و تحويله إلى نظام متكامل و فعال. (دبار، 2012-2013، صفحة 39)

2- قناة الأسواق المالية

تعتبر العولمة هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول لما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية، و يكمن الاستدلال عليها بمؤشرين هما:

- تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة.
- تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

و قد ساعد تحرير عمليات انتقال رؤوس بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود على إضعاف صفتها الوطنية و اكتسابها الصفة الدولية فاستخدام أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق سمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل أو مجموعة من الأصول المالية في عدة أسواق بوقت واحد .

والعدوى المالية في الأسواق الحالية تتم من خلال قناة الأسعار، أي تغير أسعار الصول المالية، حيث تعرف هذه العدوى بكرة الثلج بحيث تنتقل من متعامل أو مؤسسة مالية إلى أخرى إلى أن تصبح الأزمة أزمة نظامية تمس النظام المالي برمته، بل أكثر من ذلك فهي تنتقل من نظام مالي إلى آخر بفعل انفتاح الأسواق و عولمتها و تأخذ الأزمة في هذه الحالة بعدا عالميا، و قد يؤدي التوسع في السماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية وتمكين المقيمين من الحصول على قدر أكبر من الأصول بالدولار إلى قيام علاقة وثيقة بين سوقين غير مستقرين بطبيعتهما وهما سوق العملات وسوق الأسهم، كما كان احتمال ظهور (الفقاعة) في الأسواق المالية اعتبارا مهما بالنسبة لصناع السياسة، فقد تبني الأسواق المالية حياة خاصة من خلال الفقاعات التي تستمر عدد من السنوات وحتى الفقاعة التي تستمر لفترة قصيرة لكن تترتب عليها نتائج كبيرة، وقد تولد الأزمات المالية التي تنتشر عبر البلدان خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة، وقد كان هذا دافعا لأبحاث تدور حول سبب انتشار الأزمات ومداهما .

ولا نغفل على ما يسمى بأزمة الرهن العقاري الأمريكية حيث قامت المصارف الأمريكية بتحويل كثير من تلك القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول ومن ثم طرحها للتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها تحت ضغط الحاجة للسيولة ما أثار حالة تهاافت عالمية، و هذا السبب الجوهري الذي منح الأزمة عند نشأتها بعدها العالمي، كما أن معدلات الفائدة كانت سببا في الأزمة أنها:

عند أسعار الفائدة المرتفعة التي يلتقي من خلالها أصحاب العجز المالي " المعسرين"، و أصحاب الفائض المالي "الموسرين" و قلب قاعدة" الغرم بالغنم "ب" الغنم بلا غرم " و إلغاء معنى التملك و التمليك للاستثمارات وإفراغ معنى البيع على التملك الحقيقي، ليسود الربح للمضاربين في المشتقات المالية والربح فقط، وتدفع كل المغارم والمخاطر بالتحوط والتأمين وإعادة التأمين.

في المقابل يعزو بعض الاقتصاديين سبب الأزمة كذلك إلى سياسة خفض سعر الفائدة الربوي من طرف " الفدرالي الأمريكي " و بالتالي تسريع انفجار الأزمة وهذا الطرح يستبطن في عمقه قضية تتطلب الوقوف تحليلا و تعليلا.

ففي حين أن معدلات الفائدة المنخفضة قد شجعت توسيع ماديات الاقتراض، وهذا الأمر ايجابي من جهة التحليل الاقتصادي على اعتبار أن هذه السياسة لها من القدرة على دفع عجلة الاستهلاك، وتقوية تيار الاستثمار، ومن ثم دفع الطلب الكلي وصولا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، إلا أن عمق المشكل يكمن في نقطتين:

- التوجه الاستهلاكي للفرد الرأسمالي " الفرد الأمريكي " تحديدا : و قد لقيت هذه الهبة الاستهلاكية دفعا من طرف المؤسسات المصدرة لبطاقات الائتمان وبيوت المال والإقراض بشروط يسيرة بل وترغمة للاقتراض بحملات دعائية وترويجية هائلة، بحيث توسعت عمليات اقتراض الفرد الأمريكي لتتجاوز سقف قدرته على السداد.
 - توريق الديون المعدومة و تجميعها كمشتقات مالية جديدة، دون الإفصاح عن حقيقتها، و إعادة بيعها بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية في البورصات العالمية، وهو ما جعل من حجم المضاربات شبه الوهمية تتزايد وبأحجام ترليونية، تفوق بكثير حجم الأصول الحقيقية، دون أن يرافق ذلك النمو في الاقتصاد الفعلي، أي أنها فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر.
- 3- قناة سعر الصرف

أهم ما نعتقد أنه ساهم بشكل أساسي في تدويل أزمة قروض الرهن العقاري وغيرها من أزمات النظام المصرفي وإعطائها بعدا عالميا، هو إشكالية ما ندعوه بظاهرة الاحتباس الدولارى باعتباره أنه ومنذ نهايات الحرب العالمية الثانية عام 1944 تحديدا والاقتصاد العالمي بشقيه المالي والاقتصادي محتبس ضمن العملة الأمريكية (الدولار) عملة التجارة العالمية ووحدة الاحتياطات الدولية وآلية التسوية الدولية.

فلقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأغنى قوة على وجه الأرض، فيما أثقلت الديون حينها بريطانيا وأوهنت قواها، وخرجت فرنسا من الحرب منهارة القوى، وخرج الاتحاد السوفياتي منها نازفا، ثم أخذت الهيمنة الأمريكية صورتها الرسمية بتدشين ما عرف باسم اتفاقية بريتن وودز التي وضعت القواعد المالية الجديدة في جويلية 1944 وهي القواعد التي رسمت الدور الرئيسي للدولار (كبدل للجنيه الإسترليني) وتمخض عنها إنشاء مؤسستين جديدتين " البنك الدولي للأعمار والتنمية وصندوق النقد الدولي " أصبحت بمثابة القبضتين اللتين تحكم بهما واشنطن شؤون العالم، كما جاء مشروع " مارشال " لإعادة اعمار أوروبا بالدولار لترسيخ قوة الدولار و ضمان تهيئة الفرص أمام المترجين الأمريكيين .

وكان من أبرز المشاركين في اجتماع بريتن وودز هو الاقتصادي البريطاني جون كينز الذي حارب بكل قوة هيمنة الدولار و اقترح نظاما ماليا يعتمد على وحدة حسابية تكون عملة دولية جديدة تحمل اسم (بانكور) لكن لم يفلح وفاز الدولار وأعقب ذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الغرب، وبذلك انخرط الساسة الأمريكيون في عمل ما يحلو لهم، تاركين لغيرهم أثقال دفع الثمن، ولما تعقد الموقف تعقيدا شديدا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها إلى تغيير القواعد المعمول بها، ومن ذلك ما أعلنه وزير الخزانة الأمريكي "جون كونالي" على مسامع نظرائه الأوروبيين سنة الأزمة لعام 1971 "الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم"

كما كان للتوتر الذي أصاب الأسواق المالية في الآونة الأخيرة أثر على أسواق النقد الأجنبي، فقد زاد انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي مقارنة بما كان عليه في منتصف 2007 في ظل تراجع الاستثمارات الأجنبية في السندات و الأسهم الأمريكية و الذي أحدث انخفاض مستوى الثقة في سيولة هذه الأصول و العائد عليها.

فقد انخفض الدولار بما يقارب 15 % بداية ديسمبر 2008 ، مقابل اليورو وحسب توقعات (Financial Times) فقد يحتل اليورو كوزن ثقيل أمام الدولار في السنوات المقبلة، ورغم ذلك لا يزال الدولار الأمريكي يعتبر عملة عالمية إلى حد ما، حيث يتبين ذلك عند مقارنته بباقي العملات إذا تقدر حصة الدولار 36 % من إصدار السندات و 52 % من فاتورة التجارة العالمية و 65 % من احتياطات الصرف في البنوك المركزية، كما يبلغ حجم السوق المالي الأمريكي 58 تريليون دولار .

الجدول رقم(03): نصيب الدولار و الأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية 1999-

2009

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدولار الأمريكي	71	71.1	71.5	67.1	65.9	65.9	66.9	65.5	64.1	64.1	62.2
الأورو الأوروبي	17.9	18.3	19.2	23.8	25.2	24.8	24	25.1	26.3	26.4	27.3
باقي العملات	11.1	10.6	9.3	9.1	8.9	9.3	9.1	9.4	9.6	9.5	10.5

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (دبار، 2012-2013، صفحة 43)

تظهر البيانات الواردة في الشكل أعلاه زيادة في دور الأورو من 17.9% عام 1999 إلى 27.3 % عام 2009 في الاحتياطات الدولية، حيث نستنتج أن مكانة الدولار كأهم عملة احتياط في العالم تهبط تدريجيا، وهذا الاستمرار في التراجع سوف يلقى بظلاله على اقتصاديات الدول التابعة المرتبطة عملاتها بالدولار، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاديات هذه الدول، نتيجة للارتباط الدولار من جهة، وبسبب تسعير الصادرات والواردات السلعة من جهة أخرى وبذلك تكون الخسارة مزدوجة. (دبار، 2012-2013، صفحة 44)

الفرع الخامس: تأثير الأزمة المالية 2008 على ميزان المدفوعات الجزائري

بالاعتماد على التقرير السنوي جويلية 2013 لبنك الجزائر الخاص بالفترة 2008-2012 نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضا خلال سنة 2008 قدر ب: 40.60 مليون دولار أمريكي وهو ما يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات

بنسبة أكبر من ارتفاع قيمة الواردات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات أي الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97 % من إجمالي الصادرات.

من ناحية أخرى شهدت الواردات ارتفاعا سنة 2008 (37.99 مليار دولار) ، ويرجع هذا الارتفاع في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنة، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة في الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي.

وخلال سنة 2009 نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري (7.78 مليون دولار) مقارنة بما كان عليه سنة 2008 (40.60 مليون دولار)، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، و المتمثلة في انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري تأثيرا مزدوجا، من خلال التأثير على حجم الصادرات النفطية، والتأثير أيضا على الأسعار العالمية (انخفاض أسعار النفط في حدود 40 - 50 دولار للبرميل) في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب، والتي أثرت على كميات صادرات المحروقات، حيث انخفضت الصادرات مقارنة بالواردات وهو ما أثر على الميزان التجاري ليرتفع من جديد سنتي (2010-2011) على التوالي بداية التعافي من الأزمة قبل أن يدخل في مرحلة انخفاض وتراجع سنة 2012 (20.16 مليار دولار).

كما نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الأربع سجل فائض لكن في سنة 2009 (3.85 مليار دولار) ظهر تأثير الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم ككل و الجزائر خاصة كونها دولة تعتمد على الصادرات النفطية كأساس لميزانها التجاري، و بعد سنة 2009 لاحظنا تعافي ميزان المدفوعات قدرت سنتي 2010 و 2011 على التوالي ب: 15.32 و 20.14 مليار دولار و عاد الى الانخفاض سنة 2012 لارتفاع الواردات قدرت ب: 51.56 مليار دولار وهي أعلى قيمة خلال الفترة التي أثرت على الميزان التجاري بالسقوط الى 20.167 مليار دولار.

الجدول رقم(04): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2012 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

2012	2011	2010	2009	2008		
12,418	17,766	12,149	0,402	34,45	Solde extérieur courant	الرصيد الخارجي الجاري
20,167	25,961	18,205	7,784	40,60	Balance commerciale	الميزان التجاري
71,736	72,888	57,090	45,186	78,59	Exportations (F.O.B)	الصادرات
70,583	71,661	56,121	44,415	77,19	Hydrocarbures	المحروقات
1,153	1,227	0,969	0,771	1,40	Autres	أخرى
-51,569	-46,927	-38,885	-37,402	-37,99	Importations (F.O.B)	الواردات
-7,006	-8,805	-8,340	-8,696	-7,59	Services hors revenus des facteurs, net	خدمات خارج دخل العوامل الصافي
3,822	3,745	3,567	2,986	3,49	Crédits	دائن
-10,828	-12,550	-11,907	-11,682	-11,08	Débits	مدين

-3,906	-2,039	-0,366	-1,318	-1,34	Revenus des facteurs, net	دخل العوامل الصافي
3,733	4,453	4,598	4,746	5,13	Crédits	دائن
-7,639	-6,492	-4,964	-6,064	-6,47	Débts	مدين
-0,134	-0,241	-0,110	-0,173	-0,19	Paiements des intérêts	دفع الفوائد
-7,505	-6,251	-4,854	-5,891	-6,28	Autres	أخرى
-6,342	-4,970	-3,930	-3,920	-4,56	dont: Part des associés de comp.nat	منها: حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
3,163	2,649	2,650	2,632	2,78	Transferts, net	تحويلات صافية
-	-	-	-	-	Crédits	دائن
-	-	-	-	-	Débts	مدين
-0,361	2,375	3,177	3,457	2,54	Solde du compte capital et opérations financières	رصيد حساب رأس المال و العمليات المالية
-0,009	-	-	-	-	Compte capital	حساب رأس المال
1,541	2,045	3,478	2,546	2,33	Investissements directs	الاستثمار المباشر
-0,587	-1,081	0,136	1,515	-0,43	Capitaux officiels (net)	رؤوس الأموال الرسمية (صافية)
0,266	0,067	0,575	2,198	0,84	Tirage MLT	السحب
-0,853	-1,148	-0,439	-0,683	-1,27	Amortissement MLT	الاهتلاك
-	-	-	-	-	Tirage CT	السحب
-	-	-	-	-	Amortissement CT	الاهتلاك
-	-	-	-	-	Autres postes financiers (net)	مراكز مالية أخرى صافي
-	-	-	-	-	dont: Solde monnaie fiduciaire	منها: رصيد النقد الإلزامي
-	-	-	-	-	dont: Solde créances	منها: رصيد الديون (مستحقات الدفع)
-	-	-	-	-	dont: Swap or	منها: مبادلة الذهب
-	-	-	-	-	dont: allocations en DTS	منها: حقوق سحب خاصة
-1,306	1,411	-0,437	-0,604	0,64	dont: erreurs et omissions	منها: الخطأ و السهو
12,057	20,141	15,326	3,859	36,99	Solde global	الرصيد الإجمالي

(*) provisoire

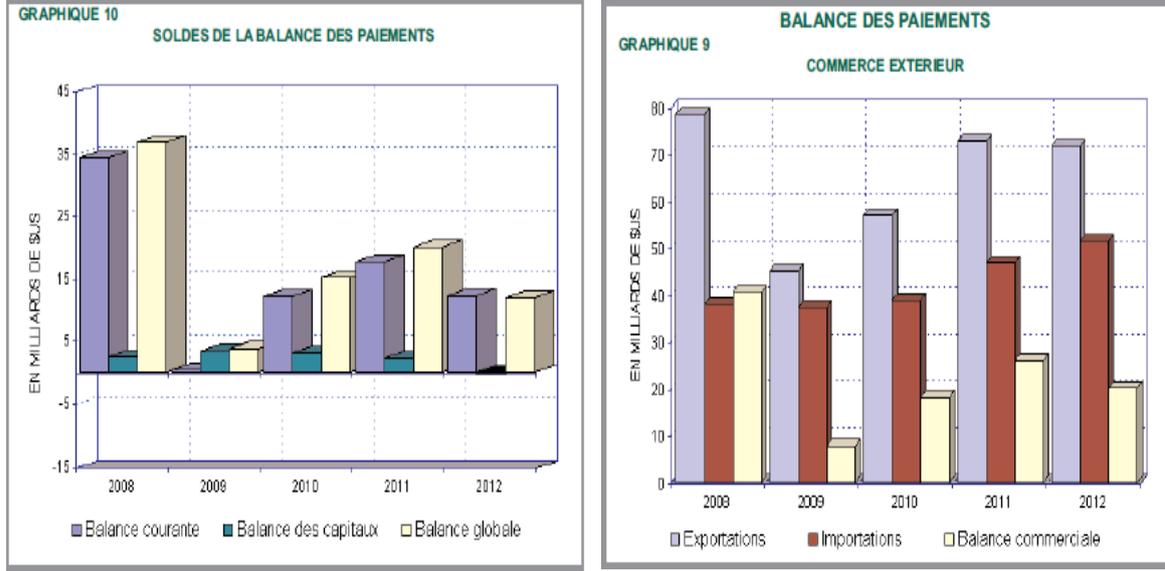
(*) مؤقت

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (مسعداوي، التمويل الدولي، 2019، صفحة 39) و بنك الجزائر
فأزمة 2008 فبعد ما كانت أزمة سيولة و ائتمان مست المؤسسات المالية الأمريكية صاحبها أزمة مست الاقتصاد
الحقيقي على شكل أزمة كساد عالمية بسبب نقص السيولة مما أثر على الاقتصاد الجزائري على قطاع تصدير المحروقات ذلك
ادى الى انخفاض الصادرات في 2008 و 2009 ومنه ظهر في ميزان المدفوعات الجزائري بقيمة ضئيلة كما رأيناها في تقرير
بنك الجزائر.

رسم بياني رقم(02): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأهم مكوناته خلال الفترة 2008-2012

(الحساب التجاري، الحساب الجاري-حساب رأس المال- إجمالي الميزان)

(الصادرات FOB- الواردات- الميزان التجاري)



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (2008-2012)

المطلب الثاني: تأثير أزمة أسعار النفط على ميزان مدفوعات الجزائر (2013-2016)

يعتبر البترول سلعة استراتيجية، و مادة حيوية أساسية للصناعة ، و هامة للتجارة الدولية ، و يمثل المورد الرئيسي للطاقة في العالم ككل ، كما أن العائدات البترولية تشكل الدخل الرئيسي في الدول المنتجة و المصدرة للبترول. و تزداد أهمية البترول إذا أخذنا في الاعتبار بعض الدول المنتجة و المصدرة البترول و منها الجزائر ، كونها من الدول النامية و التي تعاني من تقلبات في ميزان مدفوعاتها ، تماشيا مع تذبذبات أسعار البترول و تعتمد في صادراتها على هذه السلعة ، مما يجعلها رهينة للمضاربة في السوق العالمية للبترول (زيتوني، 2010-2011، صفحة 82).

شهدت سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية التسعينات من القرن الماضي والى غاية سنة 2014، وقد كان الانهيار الأخير (جوان 2014) بمثابة نقطة تحول في أسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ ما يزيد عن عشرية كاملة، وقد أثار هذا الانهيار نقاشا مكثفا حول أسبابه وانعكاساته على البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، وذلك نظرا لأهميته في ميزان مدفوعاتهم .

كما تعد الجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تشكل الإيرادات النفطية حوالي 97% من صادراتها وهذا يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تابع للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة، وأن التقلبات في أسعار النفط بين الفترة و الأخرى تنعكس على عوائدها و على ميزان مدفوعاتها الذي بدوره يعكس قوة الاقتصاد الوطني أمام العالم.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة النفطية و العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية

أولاً: مفهوم الأزمات النفطية:

هي عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع هذه الأزمة نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد . (بلغربي و مداحي، 2022، صفحة 606)

ثانياً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية

إن العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط تتجسد في آلية العرض و الطلب في السوق العالمية، وللصراعات و الحروب الدولية و المشاكل الداخلية و الأزمات السياسية خاصة قرب منابع النفط أثر كبير على إمدادات النفط و المعروض منه وبالتالي أسعاره، كما للعوامل الأمنية و المالية و الجيوسياسية و الجيولوجية و المناخية تأثير في العرض و الطلب على النفط و بالتالي في الأسعار، هنا نتطرق على سبيل المثال إلى العوامل التي تؤثر في أسعار النفط:

1- العرض العالمي: يتعلق انخفاض وارتفاع سعر النفط بحجم عرضه و أي اختلال يؤثر في السعر، فانخفاض المعروض من النفط في ظل تزايد الطلب عليه بسبب أحد العوامل المذكورة أعلاه أو جميعها يؤدي إلى ارتفاع سعره.

إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط فزيادة العرض أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر، حتى إن النظريات الاقتصادية تفترض أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية، إلا أن العرض وكأي نشاط قابل للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات، ويخضع العرض البترولي لعدد من المحددات يمكن عرضها كما يلي:

- ✓ الطلب على البترول والتوقعات المستقبلية لأسعار النفط.
- ✓ الإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين.
- ✓ سياسات الدول المنتجة ومدى حاجتها للبترول لمواجهة الاستهلاك المحلي أو تصديره.
- ✓ السياسة الجماعية التي تقرها منظمة الأوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وأيضاً مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص.
- ✓ الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول.
- ✓ طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق واسع.
- ✓ التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة. (بلغربي و مداحي، 2022، صفحة 605)

2- الطلب العالمي: إن لزيادة عدد السكان ونمو الاقتصاد تأثير على الطلب على النفط واستهلاكه، حيث سنويا يزيد الاستهلاك العالمي للنفط بمعدل 1.76 % . (بوغرة، 2019-2020، صفحة 22)

بحيث أن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية هو العنصر الأساسي والفاعل في الطلب على البترول، فلكي ينمو الاقتصاد العالمي ينبغي استهلاك الطاقة بنفس النسبة، و يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالطلب البترولي والعلاقة بينهما

هي علاقة طردية، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح بكميات الطلب بالتقلص. (زيتوني، 2010-2011، صفحة 82)

كما أن تطوير بعض مصادر الطاقة التقليدية بخلاف البترول تأثر على الطلب عليه، مثلا الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة، كونه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم و بكميات هائلة.

3- سياسة النفط الأمريكية: تعتبر سياسة النفط الأمريكية من العوامل التي تأثر على الطلب على البترول، كون الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم ولمواجهة المنافسة الاقتصادية التي اشتدت في الدول الصناعية ولتسهيل سيطرتها على الدول الرأسمالية الأخرى و فرض هيمنتها عليها، تؤثر الولايات المتحدة الأمريكية في سوق النفط و تسيطر على سياسة النفط العالمية بهيمنتها على منابع النفط في دول الخليج التي تحتوي على 29% من الاحتياطي العالمي إضافة إلى احتياطها البالغ ما يقارب 1.8% من حجم الاحتياطي العالمي. (بوغراة، 2019-2020، الصفحات 22-23)

4- الأزمات الاقتصادية العالمية: تعد الأسواق النفطية حساسة للأزمات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصاد العالمي، وعلى سبيل المثال تأثرت أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لتداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وأثر ذلك على تراجع معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، مما أضعف من قوة الاستثمار العالمي وبالتالي انخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره.

5- الظروف الجيوسياسية والمناخية: تؤدي الاضطرابات السياسية في الدول المنتجة للنفط إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية مما يؤثر على عرض النفط، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار. (بلغري و مداحي، 2022، صفحة 605)

الفرع الثاني: التعريف بالأزمة النفطية و أسبابها

أولا: تعريف الأزمة النفطية 2014

شهدت أسواق النفط العالمية انخفاضا شديدا في أسعار البترول عام 2014 في النصف الثاني منه تحديدا لتبلغ مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015 منخفضة بنسبة 50% عن ذروتها في منتصف جوان 2014، و هو أكبر انهيار لأسعار منذ انهيارها المؤقت سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، و استمرت الأسعار في الانهيار لتصل مستويات قياسية ببلوغها حدود 30 دولار للبرميل نهاية سنة 2015 و بداية سنة 2016. (بوغراة، 2019-2020، صفحة 25)

كما انخفضت أسعار النفط العالمية بأكثر من النصف مقارنة بالسعر المسجل في صيف 2013 حيث، بلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 96.2 دولار للبرميل مقارنة مع معدل سعر وصل إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013.

ثانيا: أسباب الأزمة النفطية 2014

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى

"أساسيات السوق"، المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، إضافة إلى قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام بوفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط أوبك، وتحديدًا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المتسارع للأسعار وأسهم أيضا في التراجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لعام 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل، وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي -أكبر اقتصادات العالم- والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأمريكيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأمريكي.

لعل من أسباب هذا الانخفاض ما يلي:

- ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته التكنولوجيا والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام.
- التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك).
- الزيادة المرتفعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب.
- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين التي تستهلك لوحدها ثلث الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول.
- هبوط متواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بعد استعانتها ببدائل أخرى. (بلغربي و مداحي، 2022، صفحة 607)

كما يمكن تقسيم الأزمة النفطية لسنة 2014 إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية:

2. الأسباب الاقتصادية:

تمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة العامل الرئيسي في التأثير على أسعار النفط و يمكن تحديد ستة أسباب يمكن إيجازها كالتالي:

أ. الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ العام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70% تمثل زيادة في العرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة إنتاج من النفط و الغاز الصخريين و تراجع الواردات منها (مخلوفي، 2017-2018، صفحة 41).

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج " دول أوبك" إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك وهي (تنتج % 40 من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014 ، وامتنعت المملكة العربية السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا. فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نפט برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر 2014 ، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015.

ب. عامل التكنولوجيا:

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو 34 إلى 35 % ، في بحر الشمال تستخرج 50 % و في خليج المكسيك تستخرج 55 % والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الإنتاج 1 %تضاف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة. (مخلوفي، 2017-2018، صفحة 42)

ج. ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

من بين أسباب انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014 ، ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى السوق النفطية. (حركاتي، 2021، صفحة 1070)

وهذا ما ساهم في حدوث فائض من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 8,97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري.

د. ارتفاع مكاسب الكفاءة في النفط الصخري الأمريكي:

لعب الازدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي دورا هاما في انهيار أسعار النفط من منتصف 2014 إلى أوائل عام 2016 وقد أدت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في هذا القطاع إلى خفض أسعار التعادل إلى حد كبير، مما جعل النفط الصخري الأمريكي هو المنتج الفعلي للتكلفة الحدية في سوق النفط العالمية (بوغراة، 2019-2020، صفحة 25).

ه. الدورة الاقتصادية الرأسمالية:

يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الاستهلاكية للنفط من أسباب انخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3,6 فقط

مقابل 3,2 في 2014 ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت ب 1,1 مليون برميل يوميا فقط، الأمر الذي أحدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار و منافسة شديدة بين كبار البائعين. (مخلوفي، 2017-2018، صفحة 43) و. ارتفاع سعر صرف الدولار:

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، و يتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة و استقرار الدولار، و منه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط. (بوغرارة، 2019-2020، صفحة 26)

ي. التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، يقدر إنتاجها ب: 32.3 مليون برميل، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر ب 97 مليون برميل، نظريا يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحادا احتكاريًا يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، غير أن الفترة الأخيرة شهدت تغيير في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

فقد فاجأت المنظمة في اجتماعها في نوفمبر 2014 الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، هذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008-2009.

3. الأسباب غير الاقتصادية:

ومن بين الأسباب أيضا الوضع الجيوسياسي، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، و الذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك و بالأخص السعودية التي تعتبر أكبر مصدر للنفط حيث قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال ثلاث أشهر متتالية و باعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية" مؤشر دبي وعمان" بالإضافة أنها خفضت أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من " مؤشر أرجوس " بنسبة 10 % كما قامت برفع إنتاجها إلى 9,704 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2014 مقابل 9,597 مليون في أوت و بررت السعودية أسباب التخفيض بالرغبة في الحفاظ على عملائها والسعي لكسب عملاء جدد في السوق.

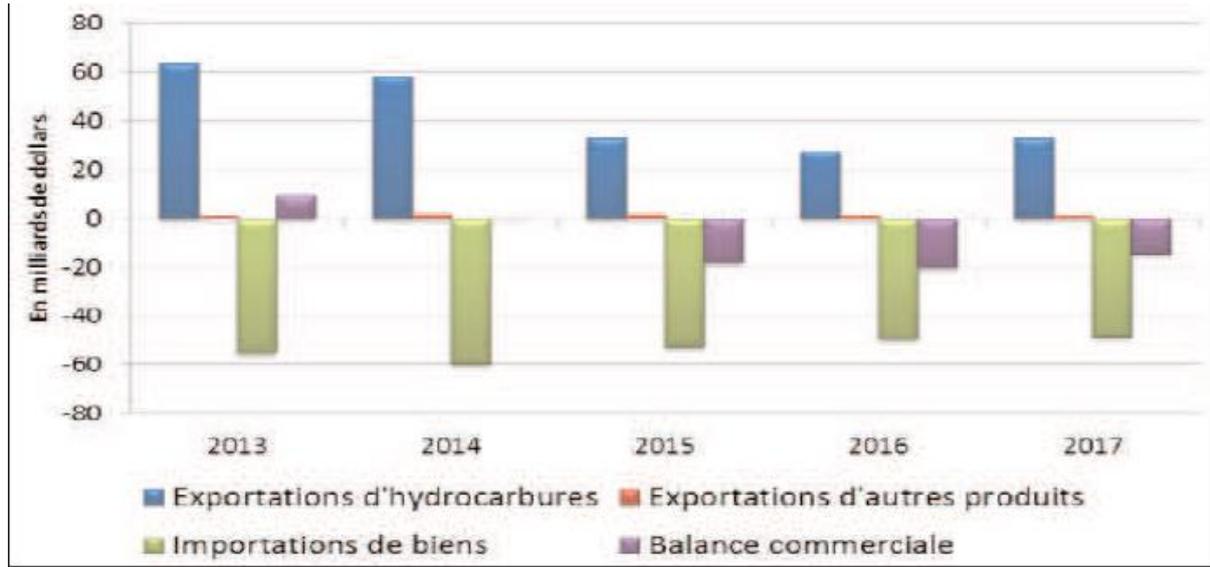
مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي يشهد مرحلة تحول، في الوقت نفسه العمل على خفض أسعار الطاقة عالميا لا سيما لتأثيرها المتعظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج. (مخلوفي، 2017-2018، صفحة 44)

الفرع الثالث: تأثير أزمة النفط 2014 على ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2013-2017

باعتبار أن الجزائر ذات اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على البترول، فإن الاختلال الذي يمس أسعار البترول يؤثر على ميزان المدفوعات و على حساباته و بالتالي يؤثر على مكانتها الاقتصادية الدولية.

و اعتمادا على التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي لبنك الجزائر لسنة جويلية 2018 سوف نتطرق إلى نتائج التقرير المدونة بميزان المدفوعات الجزائري.

رسم بياني رقم(03): تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2013-2017.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (2013-2017)

يظهر من خلال الشكل البياني تهاوي في نسبة الصادرات من المحروقات بعد أزمة أنهبان أسعار النفط 2014، ذلك أثر على باقي السنوات بالانخفاض (2015-2016-2017).

الجدول رقم(05): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013-2017 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

2017	2016	2015	2014	2013		
-22,331	-26,551	-27,295	-9,278	1,152	Solde extérieur courant	الرصيد الخارجي الجاري
-14,412	-20,128	-18,083	0,459	9,88	Balance commerciale	الميزان التجاري
34,569	29,309	34,565	60,129	64,867	Exportations (F.O.B)	الصادرات
33,202	27,918	33,081	58,462	63,816	Hydrocarbures	المحروقات
1,367	1,391	1,485	1,667	1,051	Autres	أخرى
-48,981	-49,437	-52,649	-59,67	-54,987	Importations (F.O.B)	الواردات
-8,034	-7,327	-7,529	-8,148	-7,001	Services hors revenus des facteurs, net	خدمات خارج دخل العوامل الصافي
3,112	3,434	3,475	3,556	3,776	Crédits	دائن
-11,145	-10,761	-11,005	-11,704	-10,777	Débits	مدين
-2,831	-1,917	-4,453	-4,808	-4,519	Revenus des facteurs, net	دخل العوامل الصافي
2,033	2,089	2,192	3,23	3,549	Crédits	دائن

-4,863	-4,006	-6,645	-8,038	-8,068	Débíts	مدین
-0,037	-0,027	-0,124	-0,045	-0,067	Paiements des intérêts	دفع الفوائد
-4,825	-3,968	-6,521	-7,993	-8,002	Autres	أخرى
-3,221	-2,913	-3,721	-5,256	-5,911	dont: Part des associés de comp.nat	منها: حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,945	2,822	2,771	3,219	2,792	Transferts, net	تحويلات صافية
3,387	3,133	3,222	3,849	3,441	Crédits	دائن
-0,442	-0,311	-0,451	-0,63	-0,649	Débíts	مدین
0,568	0,519	-0,242	3,397	-1,018	Solde du compte capital et opérations financières	رصيد حساب رأس المال و العمليات المالية
0,001	0,001	0	-0,003	0	Compte capital	حساب رأس المال
1,261	1,59	-0,688	1,525	1,965	Investissements directs	الاستثمار المباشر
-0,066	0,976	-0,459	0,518	-0,384	Capitaux officiels (net)	رؤوس الأموال الرسمية (صافية)
0	0,942	0,001	0	0,013	Tirage MLT	السحب
-0,168	-0,168	-0,381	-0,231	-0,446	Amortissement MLT	الامتلاك
4,005	4,184	4,82	5,952	4,289	Tirage CT	السحب
-3,903	-3,982	-4,899	-5,204	-4,24	Amortissement CT	الامتلاك
-0,627	-2,048	0,905	1,357	-2,6	Autres postes financiers (net)	مراكز مالية أخرى صافي
-0,182	-0,696	-0,482	-0,028	0,331	dont: Solde monnaie fiduciaire	منها: رصيد النقد الإلزامي
-0,654	-1,297	1,425	1,745	-1,542	dont: Solde créances	منها: رصيد الديون (مستحقات الدفع)
-	-	-	-	-0,663	dont: Swap or	منها: مبادلة الذهب
-	-	-	-	-	dont: allocations en DTS	منها: حقوق سحب خاصة
0,209	-0,055	-0,039	-0,361	-0,726	dont: erreurs et omissions	منها: الخطأ و السهو
-21,762	-26,031	-27,537	-5,881	0,133	Solde global	الرصيد الإجمالي

(*) provisoire

(*) مؤقت

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

1- حساب الميزان التجاري:

سجل ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 2013 فائضا تجاريا قدره نحو 0.13 مليار دولار مقابل العجز الذي سجله سنة 2014 بـ 5.88 مليار دولار ، حيث بلغت قيمة الصادرات 2014 للمحروقات نحو 58.46 مليار دولار مقابل 64.86 مليار دولار خلال سنة 2013 ذلك بسبب بتدعيات الأزمة المالية العالمية، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 54.98 مليار دولار سنة 2013 مقابل 59.67 مليار دولار سنة 2014، مما يعني ارتفاعا للواردات على حساب الصادرات انخفاض في الميزان التجاري بحيث انخفض إلى 0.459 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة 9.88 مليار دولار.

كما حافظت المحروقات على حصة كبيرة من مجموع الصادرات لكن بانخفاض طفيف مقارنة بسنة 2013 قدرة بـ: 58.46 مقارنة بـ: 63.81(2013).

و نلاحظ في تقرير بنك الجزائر أن الميزان التجاري للسنوات 2015-2016-2017 حقق عجز ذلك بسبب انخفاض الصادرات من المحروقات بسبب تأثير أزمة 2014 التي مست أسعار النفط حيث بلغت على التوالي 33.08 مليار دولار (2015)، 27.91 مليار دولار (2016)، 33.20 مليار دولار (2017) بأقل قيمة سنة 2016. مع بقاء نسبة الواردات أكبر من الصادرات مما حقق عجزا بالميزان التجاري.

2- حساب رأس المال

ظهر حساب رأس المال خلال فترة الدراسة شبه معدوم خاصة انه حقق عجزا سنة 2014 بمقدار 0.003 مليار دولار و منعدم خلال سنة 2013 و 2015 هذا بسبب نقص الاستثمارات المباشر التي أثرت عليها الأزمة المالية العالمية و أزمة انهيار أسعار النفط فالاقتصاد العالمي تلك الفترة كان يعاني من إنكماش.

3- ميزان المدفوعات

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة. فعند ما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 قدر ب: 5.88 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.13 مليار دولار من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة لتغطية عجزها الذي بقي يصاحب باقي السنوات الذي بلغ على التوالي: 27.53 مليار دولار (2015)، 26.03 مليار دولار (2016)، 21.76 مليار دولار (2017)

المطلب الثالث: تأثير جائحة كورونا (COVID19) على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2018-2021

تعد جائحة كورونا الأزمة أشد فتكا بالبشرية، فكانت من نتائجه إزهاق أرواح الكثيرين و تسريح العمال و شل بها عجلة الاقتصاد.

الفرع الأول: التعريف بمرض covid-19 وكيفية انتشاره و تحوله لجائحة عالمية

أولا: تعريف covid19

كوفيد 19 هو المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا "سارس-2" وقد اكتشفت منظمة الصحة العالمية هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 كانون الأول /ديسمبر 2019 بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في ووهان بجمهورية الصين الشعبية وهو سلالة جديدة من فيروس كورونا لم تكشف إصابة البشر بها سابقا. وهي عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسي ويسبب بعضها أمراضا أقل من غيرها مثل نزلات البرد وأمورا أخرى أشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وتنتقل بعض هذه الفيروسات بسهولة من شخص لآخر ، كأى فيروسات أخرى.

ثانيا: إنتشار المرض وتحوله لجائحة عالمية

نشأت العديد من النظريات حول المكان الذي ظهرت فيه الحالة الأولى يعتقد أن أول حالة مسجلة يعود تاريخها إلى 1 ديسمبر من عام 2019 في ووهان مقاطعة خوبي الصين، ازدادت خلال الشهر التالي عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في خوبي تدريجيا .ووفقا لمصادر صينية رسمية كانت هذه الحالات مرتبطة في الغالب بسوق ووهان للمأكولات البحرية الذي يبيع أيضا الحيوانات الحية، ووجدت نظرية واحدة تقول إن الفيروس جاء من إحدى هذه الحيوانات، تضاعف عدد الحالات تقريبا معدل كل سبعة أيام ونصف خلال المراحل الأولى من تفشي المرض. وفي أوائل ومنتصف يناير من عام 2020 بدأ الفيروس بالانتشار إلى مقاطعات صينية أخرى سجلت في 31 يناير من عام 2020 أولى الحالات المؤكدة في إيطاليا وهما سائحان من الصين. اعتبارا من 13 مارس من عام 2020 اعتبرت أوروبا المركز النشط للوباء من قبل منظمة الصحة العالمية لتفوق إيطاليا على الصين باعتبارها الدولة التي سجلت أكبر عدد من الوفيات إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا أصبح جائحة عالمية على لسان المدير العام للمنظمة السيد عيدروس ادهانوم . (بنوة و صغير، 2021-2022، صفحة 42)

الفرع الثاني: كوفيد 19 من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية و قنوات الانتقال

أولا: كوفيد 19 من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية

بعد ظهور وباء فيروس كورونا في الصين اجتاحت العالم في أيام معدودات فمن الصين إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية والجنوبية ثم إفريقيا ، أمام ذلك شرعت كل الدول في اتخاذ إجراءات الغرض منها كبح تزايد حالات العدوى؛ وقد اختلفت من بلد لآخر ، ووضع صناع القرار أمام معادلة صعبة حيث اختاروا بين خيارى فرض الحجر الشامل لإنقاذ الأرواح أو اتباع إجراءات أقل صرامة ومنح الاقتصاد متنفسا، لم يكن يوسع الدول أن توفق بين الجانب الإنساني الصحي والجانب الاقتصادي معا في إطار اتباع سياسات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد وكان لابد من تفضيل قطاع عن الآخر، فاختارت بعضها مثل بريطانيا التعامل مع الجائحة بطريقة مناعة القطيع حيث تستمر الحياة الاقتصادية مع بعض الإجراءات والتدابير، واختارت الأخرى الحجر الكامل مثل الصين وبقت الدول الأخرى مترددة بين هذا و ذلك.

النتيجة الحتمية كانت انخفاض الإنتاج في عدد كبير من القطاعات، الذي لم تعوضه محاولات التأقلم بالعمل والتعلم عن بعد .على جانب الطلب أصاب الفيروس مستوى الطلب الكلي بالضمور نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بضعف القوة الشرائية، وتدني الإنفاق الاستثماري بسبب عدم اليقين، وانغلاق أسواق التصدير السلعي والخدمي بسبب مشاكل النقل . كما ساهم القلق في تأجيل قرارات شراء السلع، وقرارات الاستثمار في مشروعات حديثة، كما ساهمت تفاعلات العرض والطلب في تعميق الأزمة. (أحمادي و هزله، 2021-2020، صفحة 25)

ثانيا: قنوات الانتقال من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية

تنتقل الأزمة الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجوائح إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات يمكن تلخيصها في القنوات

التالية:

<p>تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل منها :</p> <ul style="list-style-type: none"> - جهود وتدابير احتواء الأزمة التي تحد من الحركة و حالات المرض والوفيات. - ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض وتقليص الائتمان. - تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب تدابير احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. - اضطراب الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف إذ عرفت العديد من المؤسسات الاقتصادية إيقاف إنتاجها ووصول الأمر إلى حد إغلاقها كما أن عملية التزود بالموارد الأولية عرفت الكثير من الاضطراب مما أثر على الإنتاج. - اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية وإرجاء الخطط الاستثمارية وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين كما حدث في مختلف اقتصاديات دول العالم جراء هذه الجائحة. - التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضررا سبب اختناقات في سلاسل القيمة العالمية فقد دعمت المخزونات العرض لفترة من الوقت ولكن مع هياكل الإنتاج المعمولة في الوقت الحاضر لكن مدة وحجم تفشي جائحة Covid-19 استنفذ المخزونات الأمر الذي أدى بدوره إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة. - التراجع الحاد في صادرات السلع النهائية المصنعة و مدخلات السلع أثر بشكل أكبر على الأرباح والعمالة مع أن الفرضية المعتدلة هي أن الأرباح ستتحقق في البداية لكن مع استمرار الأزمة انخفض التوظيف والأجور وبالتالي طالت عواقب الاضطرابات جانبي العرض والطلب الكلي. 	<p>اضطرابات العرض</p>
<p>يعود مصدر هذه الاضطرابات إلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس على الاستهلاك والطلب في عديد القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر . - انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي وجهود احتواء الأزمة وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق ستنقل هذه الآثار عبر الحدود. - تراجع المدخيل نتيجة تخفيض ساعات العمل وتسريح العمال وغيرها قلل من إنفاق الأسر وزاد من انعدام الأمن الاقتصادي لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي. - تأخر الاستثمار الخاص نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة مع ارتفاع الطلب الحكومي في العديد من البلدان لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة. - إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها ما أثر بصفة خاصة في بعض 	<p>اضطرابات الطلب</p>

<p>القطاعات كالسياحة والنقل فمثلا منذ أن بدأ التراجع في سوق الأسهم الأمريكية جراء الجائحة تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران.</p> <p>- تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل والخوف من انتقال العدوى وتساعد أجواء عدم اليقين.</p>	
<p>تعود هذه الاضطرابات إلى مجموعة من العوامل منها:</p> <p>- انخفاض الإيرادات و إضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية (البلدان المصدرة للنفط مثلا) مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات ويفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى.</p> <p>- انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات.</p> <p>- تراجع تدفقات استثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف العالمية عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة فمثلا عرفت تدفقات استثمارات الحافظة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تراجعا بنحو 2 مليار دولار منذ منتصف فيفري 2020. بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة فأسعار الأسهم انخفضت وفروق العائد على السندات اتسعت وضيق الأوضاع المالية التي يشهدها العالم شكلت تحديا جسيما حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 53 مليار دولار.</p> <p>- أدت الزيادة في النفور من المخاطر منذ صدمة الجائحة-Covid 19 والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح في بعض الحالات كانت التصحيحات الفورية شديدة كما كان خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كما ارتفعت التقلبات بشكل كبير بعد رهانات الملاذ الآمن وأظهرت أسواق السندات انتكاسات حادة.</p> <p>- جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الاقتراض العام والخاص حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 ترليون دولار نهاية عام 2018 وهو أكثر من مرتين ونصف من الناتج المحلي الإجمالي العالمي صاعدا بذلك من 152 ترليون دولار في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008 .</p> <p>- كان مصدر السلع المثقلة بالديون على الخط الأمامي من الضغوط الاقتصادية المتعلقة بالديون جراء انتشار الجائحة لاسيما حيث كانت احتياطات النقد الأجنبي في اتجاه الهبوط لكن القروض لقطاع الشركات كانت سمة بارزة في فترة ما بعد الأزمة بما في ذلك للشركات في الاقتصاديات الناشئة وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المبلغ العالمي المستحق لسندات الشركات غير المالية بلغ 13.5 ترليون دولار أمريكي أي أكثر من ضعف قيمتها الحقيقية نهاية عام 2008 مع وصول الإصدار من الدرجة غير الاستثمارية إلى 25 بالمئة من إجمالي الإصدار.</p> <p>- أرهقت الأوضاع السابقة أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة اضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن انتشار الفيروس وهذا يثير احتمال حدوث أزمة ائتمان في فترة مديونية عالية وتراجع النمو العالمي وانخفاض أرباح العملات الأجنبية على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية.</p>	اضطرابات التمويل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (بنوة و صغير، 2021-2022، صفحة 45)

بالرغم من تخفيفات قيود الحجر وفتح الحدود في أغلبية دول العالم نهاية عام 2020، إلا أن ذلك لم يكن كاف لتجاوز كل تلك العقبات فوصفت أغلب الهيئات الاقتصادية الرسمية الوضع بالأزمة على رأسهم صندوق النقد الدولي؛ الذي أثار في خطاب عبر موقعه الرسمي بتاريخ 09/04/2020 أن النمو العالمي سوف يتحول إلى معدلات سالبة حادة، وتوقع أسوأ تداعيات اقتصادية منذ سنوات الكساد الكبير بهذا الصدد وكما سميت الأزمات الاقتصادية الكبرى السابقة، مثل الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي والركود الكبير الذي أعقب الأزمة المالية العالمية كان لا بد من تسمية الأخيرة، فأطلقت كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي غيتا غوبيناث Gita Gopinath عبارة العزل الكبير على ما عاشه العالم عام 2020 ولا يزال يعيشه جراء الجائحة وهي تشير إلى الحظر الموجود في العالم وحالة الإغلاق التجاري الواسع.

وفي محاولة لفهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن وباء كورونا التفت الكثير من المحللين الاقتصاديين إلى مقارنة أوضاع الاقتصاد العالمي إبان Covid-19 والأوضاع خلال الأزمات الاقتصادية السابقة. كانت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008 الأقرب إلى التي أشعلها العزل الكبير يشير المحلل الاقتصادي توريل روبيني، إلى أن الصدمة الأخيرة التي لحقت بالاقتصاد العالمي أسرع وأكثر حدة من سابقتها وحتى من قدرة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين حيث انهارت أسواق البورصة بنحو 50 بالمائة أو أكثر، وتجمدت أسواق الائتمان في الواقعتين السابقتين وأعقب ذلك حالات إفلاس هائلة وأكثر من ذلك كله لستغرق حوالي 9 أشهر لتكتمل فصوله لكن في الأزمة الحالية تجسدت تداعيات وخيمة على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى الصعيد المالي في غضون 3 أسابيع.

في رأي آخر يقول أنه لا يمكن أن تشارك النظرة المتشائمة للركود الناجم عن الجائحة، بأنه سيكون أسوأ ركود في المائة والخمسين سنة الماضية، وأسوأ من الأزمة المالية العالمية بشكل خاص بالاعتماد على ما جاء به عالم الاقتصاد البيروفي في زمن الجائحة هيرناندو دي سوتو حول المقدرات التي تحتوي عليها الدول النامية، والتي يمكن استغلالها بالشكل الذي يحدث فارقا في اقتصاد العالم وبما يمكن إن يسهم في التعافي الاقتصادي السريع والسليم، كما أنه بالتأكيد سوف تطل العالم تغييرات عميقة على مستوى الإيديولوجيا والاقتصاد.

في رأي مغاير تماما لستيفن روش في مقالته الأزمة والمقارنة المضللة أن كل تلك المقارنة خطأ وكلها مملوءة بالتضليل؛ ولا مجال للمقارنة بين أزميتين لم يكن سببهما واحد ولن يكون العلاج واحد، فالأزمة المالية العالمية كانت صدمة مالية ألحقت خسائر بالاقتصاد الحقيقي على نقيض ذلك فأزمة Covid-19 أزمة صحية عامة تسببت جهود احتواءها الصارمة من إغلاق وحظر تحوال، في صدمة للاقتصاد الحقيقي هذا بالنسبة للسبب أما بالنسبة لإجراءات العلاج فيقول ستيفن أن إجراءات البنك الفدرالي الأمريكي خلال أزمة 2008؛ كانت مناسبة وحاسمة في معالجة المصدر الأساسي للصدمة ولا يمكن له أن يلعب نفس الدور فليست كل المشاكل تحل بالعلاجات النقدية ولا بمهاجمة مصدرها بل بعضها تستلزم تدابير خلاقة وسريعة.

لعل ما تشترك فيه مختلف الآراء ومما لا شك فيه أن الجائحة الوبائية الناتجة عن فيروس Covid-19 وبأي مصطلح أطلق عليها خلفت تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي وندوبا بليغة شلت شتى القطاعات والمجالات وأيا كانت النتيجة فإنها

ستغير من خارطة العالم والاقتصاد وأنه إن طال الأمر فيسبب التدخل المباشر للدول للحفاظ على توازنها . (بنوة و صغير، 2021-2022، صفحة 48)

الفرع الثالث: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد و ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2018-2021

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناء على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تحديد وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيته على المستوى العالمي مما أدى إلى:

- خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج.
 - وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفاض الطلب العالمي بشكل ملحوظ.
 - كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد.
 - لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في الخيارات غير مسبوقه.
 - وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا.
- ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها.

أولا: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كإقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة، ومع تفشي وباء كوفيد - 19- وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي :

- 1- قطاع المحروقات: تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبتروال والغاز بنسبة 7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي ل

2020 ، انخفاضاً لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20.6 مليارات دولار مقابل 37.4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لسنة 2020.

2- قطاع الصناعة: إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العالمية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات. فإن الصناعة الجزائرية ستأثر بطريقة غير مباشرة نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة .

3- قطاع النقل : ستحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على

النحو التالي:

- أ- النقل البحري: سندرس تأثر قطاع النقل البحري من جانبين جانب النقل البحري للمسافرين، و جانب النقل البحري للبضائع
- ب- النقل البحري للمسافرين بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد19 ، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا أن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين
- ج- النقل البحري للبضائع : سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق و تمويل شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة

- 4- قطاع السياحة: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات وأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علق نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر .

5- القطاع الجبائي : ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

6- القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

7- احتياطي الصرف من العملات الأجنبية: توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتأكل وسيخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا.

وفي هذا السياق وحدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي كما سبق ذكره قائم على مداخيل المحروقات كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرافية ذات الطابع الاستعجالي من خلال: تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عملها، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد، يستجيب لمتطلبات التنمية بالإضافة إلى قدرته على الانسجام والتوافق مع ما تقتضيه تغيرات الخريطة الجيواقتصادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد الكورونا.

ثانيا: تأثير جائحة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2018-2021

سنتناول في هذا العنصر تأثير جائحة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2018-2021، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(06): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2018-2021 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

2021	2020	2019	2018		
-4,790	-18,711	-16,955	-16,914	Solde extérieur courant	الرصيد الخارجي الجاري
1,094	-13,622	-9,32	-7,458	Balance commerciale	الميزان التجاري
38,558	21,925	35,312	41,115	Exportations (F.O.B)	الصادرات
34,058	20,016	33,244	38,897	Hydrocarbures	المحروقات
4,500	1,909	2,068	2,218	Autres	أخرى
-37,464	-35,547	-44,632	-48,573	Importations (F.O.B)	الواردات
-3,731	-4,364	-6,391	-8,256	Services hors revenus des facteurs, net	خدمات خارج دخل العوامل الصافي
3,090	2,99	3,239	3,267	Crédits	دائن
-6,822	-7,355	-9,63	-11,523	Débits	مدين
-4,057	-2,981	-4,251	-4,595	Revenus des facteurs, net	دخل العوامل الصافي

0,619	0,848	1,043	1,152	Crédits	دائن
-4,676	-3,828	-5,294	-5,747	Débits	مدين
-0,122	-0,041	-0,07	-0,043	Paiements des intérêts	دفع الفوائد
-4,553	-3,785	-5,223	-5,702	Autres	أخرى
-3,042	-2,01	-3,143	-3,752	dont: Part des associés de comp.nat	منها: حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
1,904	2,256	3,007	3,395	Transferts, net	تحويلات صافية
2,300	2,604	3,375	3,743	Crédits	دائن
-0,396	-0,348	-0,369	-0,348	Débits	مدين
3,124	2,342	0,029	1,094	Solde du compte capital et opérations financières	رصيد حساب رأس المال و العمليات المالية
-0,053	-0,042	0	0	Compte capital	حساب رأس المال
0,899	1,11	1,351	0,621	Investissements directs	الاستثمار المباشر
-0,143	-0,274	-0,074	0,149	Capitaux officiels (net)	رؤوس الأموال الرسمية (صافية)
-	-	-	0,001	Tirage MLT	السحب
-0,043	-0,09	-0,109	-0,129	Amortissement MLT	الاهتلاك
2,011	2,966	3,579	3,404	Tirage CT	السحب
-2,111	-3,15	-3,544	-3,127	Amortissement CT	الاهتلاك
2,422	1,548	-1,248	0,325	Autres postes financiers (net)	مراكز مالية أخرى صافي
-0,329	-0,046	-0,816	0,078	dont: Solde monnaie fiduciaire	منها: رصيد النقد الإلزامي
0,354	0,892	-1,482	0,209	dont: Solde créances	منها: رصيد الديون (مستحقات الدفع)
-0,132	0,729	1,106	-	dont: Swap or	منها: مبادلة الذهب
2,665	-	-	-	dont: allocations en DTS	منها: حقوق سحب خاصة
-0,135	-0,027	-0,056	0,037	dont: erreurs et omissions	منها: الخطأ و السهو
-1,666	-16,369	-16,927	-15,82	Solde global	الرصيد الإجمالي

(*) provisoire

(*) مؤقت

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال التقرير السنوي لبنك الجزائر الخاص بميزان المدفوعات الجزائري لوحظ أن ميزان المدفوعات سجل عجزا طيلة فترة الدراسة من 2018 إلى 2021 إلا أن العجز انخفض إلى قدر 1.66 مليار دولار مقارنة بالعجز سنة 2020 الذي قدر 16.36 مليار دولار و ذلك راجع إلى الأزمة الصحة covid19 .

يعزى هذا العجز إلى العجز الذي أصيب الميزان التجاري الذي قدر سنة 2020 بـ: 13.62 مليار دولار بسبب انخفاض قيمة الصادرات من المحرققات بسبب الشلل الذي أصاب العالم ككل و الجزائر خاصة حيث بلغت سنة 2020 بـ: 20.01 مليار دولار باعتبار أن اقتصاد الجزائر ريعي يعتمد على البترول في إيراداته، مقارنة بسنة 2021 حيث لوحظ تحسن بارتفاع قيمة صادرات المحروقات بعد التعافي التدريجي من الأزمة الصحة و سياسات الغلق المنتهجة المقدره بـ: 34.05 مليار دولار بفارق قدر بـ: 14.05 مليار دولار .

أما في ما يخص الميزان التجاري فقد بلغ أكبر قيمة من العجز سنة الأزمة 2020 و ذلك بمقدار 13.62 مليار دولار إلا أنه بدا بالتعافي سنة 2021 حيث سجل فائض قدر بـ 1.09 مليار دولار، كما نلاحظ أن الميزان التجاري كان يعاني

من عجز بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية و الأزمة النفطية حتى تداركته الأزمة الصحة فزادت الطين بلة خاصة سنة 2020.

كما أن مقدار الواردات ارتفع عن الصادرات مما أدى بعجز الميزان التجاري من 2018 إلى 2020، و بالنظر إلى حساب رأس المال نجد انه عانى عجز مقداره 0,042 سنة 2020.

كنظرة شاملة وعند رؤية التقرير السنوي لميزان المدفوعات نجد أن معظم مكوناته تعاني عجز إلا الواردات فهي في ارتفاع وذلك بسبب المصاريف التي أنفقتها الدولة من مختلف الادوية المستلزمات و الابحاث للتصدي للأزمة و التخفيف من حدتها خاصة سنتي 2020 و 2021.

وقد تقلص العجز الكلي في ميزان المدفوعات بشكل كبير في عام 2021 ليستقر عند 1,48 مليار دولار مقابل 16,37 مليار دولار قبل عام، العجز الذي لا يزال قريبا جدا من عجز الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي في المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين.

1. الحساب الجاري 2021

في عام 2021 ، أدى العجز التراكمي في ميزان الخدمات وميزان الدخل الأولي وميزان الخاص بحساب رأس المال إلى حدوث تقلص كبير في نسبة العجز الميزان الجاري من 18,71 مليار دولار في عام 2020 إلى 4,79 مليار دولار في عام 2021 . ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن الميزان التجاري من عجز قدره 13,62 مليار دولار في عام 2020 إلى فائض قدره 1,094 مليار دولار في عام 2021 ، أما بالنسبة لميزان الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، فقد انخفض فائضه بمقدار 1,90 مليار دولار في عام 2021 .

على الرغم من ارتفاع واردات السلع، سجل الميزان التجاري فائضا قدره 1,094 مليار دولار في عام 2021 مقارنة بعجز قدره 13,62 مليار دولار في عام 2020، حيث بلغ إجمالي صادرات السلع 38,55 (FOB) مليار دولار في عام 2021 عوض 21,92 مليار دولار في عام 2020 .

ارتفعت صادرات المحروقات، التي تمثل 88,33 % من إجمالي الصادرات، بنسبة 70,16 % في عام 2021 مقارنة بعام 2020. وبعد انخفاض أسعار النفط بين عامي 2019 و 2020 من 64,44 دولارا في عام 2019 إلى 42,08 دولارا في عام 2020 ، بنسبة 34,70 %، ارتفع متوسط سعر برميل البرنت بنسبة 72,22 % في عام 2021 إلى 72,47 دولارا.

أدت هذه الزيادة في أسعار النفط، إلى جانب زيادة الكميات المصدرة ب(الأطنان المكافئة للنفط) في عام 2021 (0,94 %)، إلى زيادة صادرات المحروقات من 20,016 مليار دولار في عام 2020 إلى 34,058 مليار دولار في عام 2021.

رغم صغر حجمها وعدم تنوعها إلى حد كبير تماشيا مع النظام الإنتاجي، بلغت صادرات السلع خارج المحروقات مستوى قياسيا يقدر ب 4,50 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بزيادة 135,67 % عن عام 2020

رسم بياني رقم(04) : تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2017-2021



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021 للتطور الاقتصادي و النقدي، ديسمبر 2021 .

الرسم البياني رقم(05) : تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2017-2021



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021 للتطور الاقتصادي و النقدي، ديسمبر 2021 .

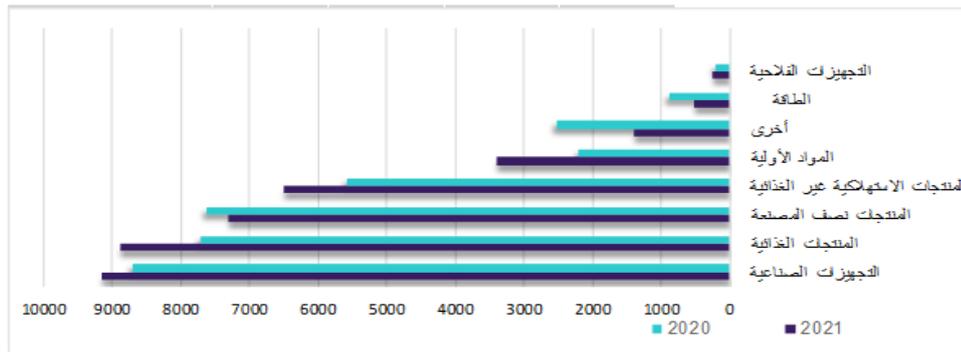
تمثل مجموعة المنتجات " نصف المصنعة " 77,56% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات. وتتعلق هذه الصادرات من المنتجات نصف المصنعة إلى حد كبير بالأسمدة النيتروجينية المعدنية أو الكيماوية (1,44 مليار دولار)، والأمويا اللامائية أو في محلول مائي (679 مليون دولار) والزيوت ومنتجات أخرى من قطران التقطير (542 مليون دولار).

الجدول رقم(07): تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

المحروقات	2021		2020		النسبة المتوقعة للتغير
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
المحروقات	70,16%	34 058	91,29%	20 016	
خارج المحروقات	135,67%	4 500	8,71%	1 909	
المنتجات نصف المصنعة	171,20%	3 490	67,40%	1 287	
المنتجات الغذائية	31,82%	576	22,90%	437	
المواد الأولية	157,30%	4,04%	3,70%	71	
التجهيزات الصناعية	122,22%	3,80%	4,03%	77	
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	112,74%	1,76%	1,94%	37	
التجهيزات الفلاحية	210,44%	0,03%	0,03%	0,3	
إجمالي السلع	75,86%	21 925		38 558	

تأتي المنتجات الغذائية في المرتبة الثانية (12,81 ٪ من إجمالي الصادرات خارج المحروقات)، تتكون هذه الصادرات بشكل كبير من السكر (354 مليون دولار) التمور والتين (79 مليون دولار).
أما بالنسبة للواردات السلعية، فبعد انخفاضات متتالية خلال الفترة 2016 - 2020 ، سجلت ارتفاعا بنحو 5,60 ٪، من 35,421 مليار دولار عام 2020 إلى 37,405 مليار دولار عام 2021 .
تتعلق الزيادة في واردات السلع بشكل رئيسي بمجموعات المنتجات "المواد الخام" و" السلع الغذائية" و" السلع الاستهلاكية غير الغذائية"، وفيما يتعلق بمجموعتي "المعدات الصناعية" و" المعدات الزراعية"، فقد شهدت أيضا زيادة في عام 2021 مقارنة بعام 2020 .
وفيما يتعلق بعجز بند" الخدمات باستثناء دخل العوامل"، فقد انخفض عام 2021 بنحو 814 مليون دولار مقارنة بعام 2020، حيث وصل إلى 3,73 مليار دولار مقابل 4,36 مليار دولار عام 2020. ونجم هذا العجز عن انخفاض مستوى الصادرات.

رسم بياني رقم(06): تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021 للتطور الاقتصادي و النقدي، ديسمبر 2021 .

2. حساب رأس المال 2021

سجل رصيد الحساب المالي فائضا قدره 3,16 مليار دولار في عام 2021 مقابل فائض قدره 2,32 مليار دولار في عام 2020، وتفسر هذه الزيادة في الفائض بشكل خاص بالتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة التي بدأها صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق ببند صافي الاستثمارات المباشرة، فقد سجل فائضا قدره 921 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 مقابل 1,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2020.

شهدت 2021 رصيذا استثنائيا للاستثمار الأجنبي في الجزائر، الذي انخفض إلى ما دون المليار دولار للمرة الأولى منذ عام 2004 على الرغم من إلغاء القاعدة 49 / 51 التي تحكم الاستثمارات في عام 2020 (باستثناء القطاعات الاستراتيجية مثل المحروقات والمناجم...) بلغ صافي تدفقات الاستثمار الداخلي (بما في ذلك القروض بين الشركات ذات الصلة) 870 مليون دولار فقط في نهاية عام 2021 ، مقابل 1,14 مليار دولار في عام 2020، بانخفاض قدره 24 ٪.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجزائرية في الخارج، فقد سجلت صافي تدفقات الداخلية 51,54 مليار دولار في عام 2021 مقابل صافي تدفقات خارجية بنحو 14,67 مليار دولار في عام 2020، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل أي تدفق لرأس المال الجزائري إلى الخارج خلال عام 2021.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر، شأنها شأن البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، تلقت مخصصات خاصة من حقوق السحب الخاصة قدرها 2,66 مليار دولار أمريكي في شهر أوت 2021

المطلب الرابع: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2021/2008

وكخلاصة لما سبق قمنا بأعداد الجدول والشكل التاليين تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر والذي يمثل الفرق بين صادرات الدولة ووارداتها.

الجدول رقم(08): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2008-2021) (الوحدة مليار دولار أمريكي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
38,558	21,925	35,312	41,115	34,569	29,309	34,565	60,129	64,867	71,736	72,888	57,090	45,186	78.59	الصادرات
-37,464	-35,547	-44,632	-48,573	48,981	49,437	52,649	59,67	54,987	51,569	46,927	38,885	37.402	37.99	الواردات
1,094	-13,622	-9,32	-7,458	-14,412	-20,128	-18,083	0,459	9,88	20,167	25,961	18,205	7,784	40,60	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لميزان المدفوعات السنوي على الموقع الإلكتروني :

<https://www.bank-of-algeria.dz>

رسم بياني رقم(07): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2008-2021) (الوحدة مليون دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضا خلال سنة 2008 قدر ب: 40,60 مليار دولار أمريكي وهو ما يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع قيمة الواردات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات أي الصادرات النفطية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات.

من ناحية أخرى شهدت الواردات ارتفاعا سنة 2008، ويرجع هذا الارتفاع في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنة، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة في الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي.

وخلال سنة 2009 نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري (7.784 مليار دولار) مقارنة بما كان عليه سنة 2008 (40,60 مليار دولار)، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، و المتمثلة في انفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري تأثيرا مزدوجا، من خلال التأثير على حجم الصادرات النفطية، والتأثير أيضا على الأسعار العالمية (انخفاض أسعار النفط في حدود 40 - 50 دولار للبرميل) في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب، والتي أثرت على كميات صادرات المحروقات، حيث انخفضت الصادرات مقارنة بالواردات وهو ما أثر على الميزان التجاري ليرتفع من جديد سنتي 2010-2011 على التوالي، قبل أن يدخل في مرحلة انخفاض وتراجع مستمر خلال الفترة 2012-2014، حيث انخفض من ما قيمته 20.16 مليار دولار سنة 2012 إلى 0.45 مليار دولار سنة 2014، ويعود هذا الوضع إلى تأثير الأزمة النفطية 2014 الحادة وانهايار أسعار النفط مسببا ذلك تراجع حجم صادرات المحروقات و استمرار ارتفاع في حجم الواردات خلال هذه الفترة وذلك نتيجة استمرار السياسة التوسعية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الميزان التجاري، ونفس الوضع تواصل خلال السنوات الأخيرة للدراسة، حيث تراجع رصيد الميزان التجاري وسجل عجزا خلال سنوات من 2015 إلى 2020 على التوالي، وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات و تفوقها على الصادرات الجزائرية والتي تأثرت بصفة كبيرة بانخفاض أسعار النفط، شهدت تراجع في إجمالي الصادرات وخاصة المحروقات وذلك لأسباب خارجية لا يمكن التحكم فيها (تقلبات أسعار النفط) نتج عنه تسجيل عجز في الميزان التجاري، مما أدى إلى قيام الجهات المعنية بتسقيف فاتورة الواردات كإجراء داخلي يمكن التحكم فيه وترشيد الإنفاق إضافة إلى إجراءات تخفيض العملة.

وعلى العموم عرفت الجزائر وبداية من سنة 2000 تحسنا ملحوظا بتسجيل فائض في ميزانها التجاري عام 2021 قدر ب 1.094 مليار دولار، واستقرارا في وضعية الاقتصاد مقارنة لما كانت عليه سابقا نتيجة الأزمات المتعاقبة عليها و التي شهدتها الأسواق النفطية العالمية وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد على وضعية الميزان التجاري باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لبند الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، فقد استمر في تسجيل الفوائض واستمر منذ عدة سنوات، إلا أن عام 2021 تميز بانخفاض الفائض مقارنة بعام 2020، وبالفعل فقد ارتفع الفائض من 2,25 مليار دولار في نهاية العام ديسمبر 2020 إلى 1,90 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021.

وأخيرا سجل حساب رأس المال عجزا بنحو 0,053 مليون دولار نهاية عام 2021 مقارنة بعجز 0,042 مليون دولار نهاية عام 2020 .

المبحث الثالث: تقييم لوضعية ميزان المدفوعات في الجزائر

في عام 2021 وعلى الرغم من زيادة الواردات، أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى جانب ارتفاع الكميات المصدرة إلى فائض في الميزان التجاري وانكماش في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

يعود عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ عام 2014 إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار النفط نسبيا وضعف الصادرات خارج المحروقات، وكذلك إلى المستوى المرتفع للغاية للواردات التي زادت بأكثر من 40٪ بين عامي 2010 و2014.

نظرا لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ولنقص التمويل الخارجي (الدين الخارجي)، تم تمويل هذه العجزات بشكل حصري تقريبا عن طريق سحب احتياطات النقد الأجنبي (باستثناء الذهب)، وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات التي انخفض مخزونها بنحو 53٪ بين نهاية عام 2017 ونهاية عام 2021. (بنك الجزائر، ديسمبر 2022، الصفحات 79-87)

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على استقلالها إلى تحقيق هدف التنمية والنمو وذلك من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية، والتي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق بغية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري باعتباره من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يضمن التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

لم تتوقف الجزائر على مواصلة مسيرتها التنموية عند الإصلاحات الاقتصادية الكبرى من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني من جديد، وإنما واصلت في تكريس جهودها لذلك من أجل القضاء على البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي و تحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى، وتتلخص هذه الجهود في:

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

تمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم النمو حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية:

-تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.

-تحديث وتطوير شبكة البنية التحتية.

-تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

-تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج. وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكمليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2005-2009، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الربيعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا.

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة. (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 34)

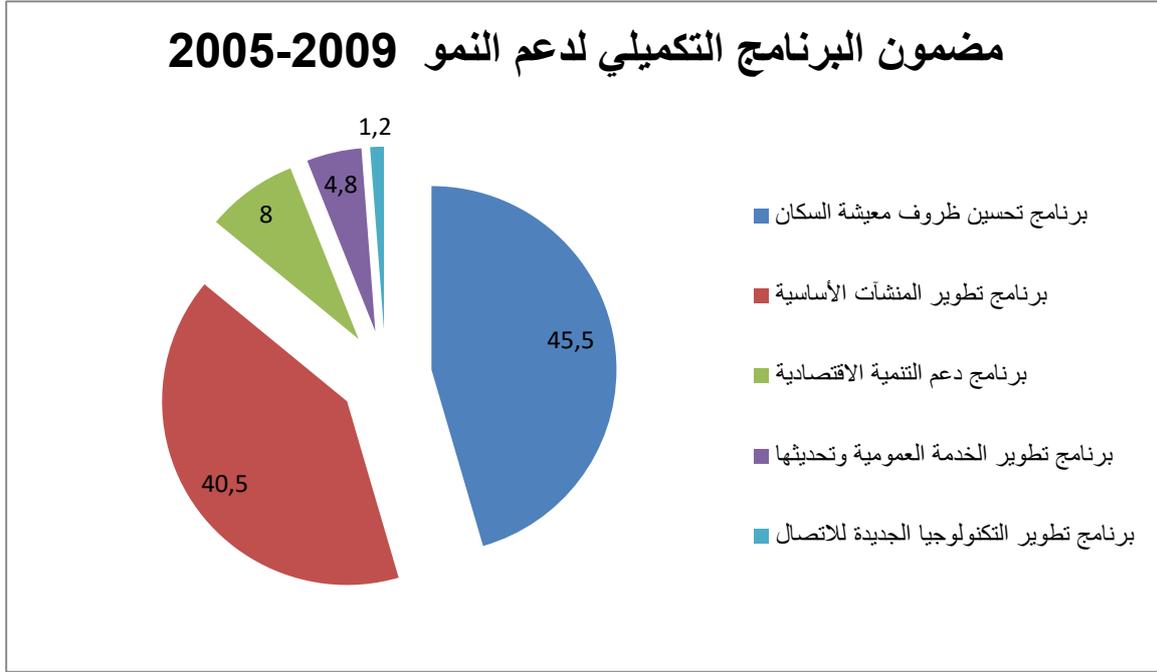
قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمسة قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(09): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الوحدة: مليار دينار

القطاعات	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 35)

رسم بياني رقم (08): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول بالمرجع السابق.

من خلال الجدول رقم و الشكل رقم نلاحظ أن أهداف هذا البرنامج تتمثل في النقاط التالية:

1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: حيث يهيمن على أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو 45.5%، و بمبلغ أكبر بكثير من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث حظي قطاع السكن بالأولية بمبلغ ضخم يقدر ب 555 مليار دج، يليه قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني بمبلغ يقدر ب 399.5 مليار دج، ثم برامج تنمية الهضاب العليا والجنوب بمبلغ 250 مليار دج، إضافة إلى دعم تزويد السكان بالماء والغاز والكهرباء بمبلغ 192.5 مليار دج، كما تم دعم قطاعات أخرى ضمن هدف تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 311.5 مليار دج.

اهتمت السلطات العمومية بمجال تحسين مستوى معيشة السكان، كتكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج التنمية البشرية والمحلية، والذي يعتبر (تحسين ظروف المعيشة) عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي.

فتوفير السكن وبناء المنشآت التعليمية المختلفة من مدارس وجامعات ومعاهد ودعم المشاريع المتعلقة بتوفير المياه والكهرباء والغاز كلها سياسات تهدف إلى ترقية المستوى المعيشي للمواطن، من خلال الرقي بمستواه التعليمي، ومحاولة حل أهم المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري كمشكل السكن، ونقص الخدمات (مياه، غاز، كهرباء)...، ومحاولة القضاء على عدم التوازن الجهوي بين مناطق الجزائر لرفع مستوى معيشة سكان مناطق الجنوب و الهضاب العليا، ودعم التنمية المحلية وكل

هذه السياسات تهدف إلى الرقي بالموارد البشري من جهة، ودعم المنشآت القاعدية من جهة أخرى في إطار إعادة إعمار الجزائر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- برنامج تطوير المنشآت الأساسية: حظي مجال تطوير المنشآت الأساسية أو الهياكل القاعدية بمبلغ ضخم قدر ب 1703.1 مليار دج، أي ما يعادل 40.5% من المبلغ الكلي للبرنامج، وقد تم إعطاء الأولوية فيه لقطاع الأشغال العمومية و النقل بنسبة 76.33% من المبلغ الكلي المخصص لتطوير الهياكل القاعدية، يليه قطاع المياه 393 (مليار دج) والتهيئة العمرانية 10.15 (مليار دج)، ويعود اهتمام الدولة بقطاع الأشغال العمومية و النقل لأهميته الكبيرة في توفير شبكة الطرقات التي تساهم في تنشيط حركة التجارة ونقل السلع و تشجيع استقطاب المستثمرين، فمجال تنمية المنشآت القاعدية يمثل حجر الأساس في بناء التنمية الاقتصادية.

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: خصص له مبلغ 337.2 مليار دج، أي ما يعادل 8% من المبلغ الكلي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد تم تقسيم برنامج دعم التنمية الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات، تم إعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بمبلغ 312 مليار دج، في حين تم تخصيص مبلغ 18 مليار دج لقطاع الصناعة وترقية الاستثمار ومبلغ 7.2 مليار دج لقطاع السياحة والشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف، وقد ركزت الدولة الجزائرية على دعم قطاع الفلاحة على حساب قطاع الصناعة، الذي خصص له سوى 5.33% من المبلغ الكلي المخصص لدعم التنمية الاقتصادية.

4- برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: اهتمت الحكومة بتطوير الخدمة العمومية لمختلف الإدارات، كقطاع العدالة و عصرنتها، قطاع المالية والتجارة وقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وغيرها من الإدارات التي تقدم خدمة عمومية للمواطن، وهذا بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة، وتقريب الإدارة من المواطن، وقد خصص له البرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ قدره 203.9 مليار دج ما يعادل 4.8% من مجموع المبلغ الإجمالي للبرنامج (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 37).

وقد استفاد قطاع العدالة ضمن هذا البرنامج لإنجاز 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة، إضافة إلى 51 مؤسسة عقابية ومركز البحث في علم الإجرام، و 5 مراكز أرشيف، أما قطاع الداخلية فقد تم تخصيص برنامج لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، إضافة إلى إنجاز مخابر لمراقبة النوعية وإنجاز مقرات لتفتي النوعية في الحدود.

5- برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال: تم تخصيص مبلغ 50 مليار دج (1.2% من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي) لترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خاصة وأن العالم اليوم يشهد تزايد الاعتماد على الإنترنت واقتصاد المعرفة، كشكل جديد للتطور الاقتصادي والمالي في العالم.

الفرع الثاني: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنمية محددة من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 ولقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على

استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد .

وبالتالي كان على السلطات العمومية انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة، وبالتالي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 ، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة 2005-2009 .

إن الهدف الرئيسي من كل البرامج التنموية السابقة، هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، من خلال الرفع من المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، محاولة الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي، إنعاش الفلاحة، خفض فاتورة الواردات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من الأهداف الأساسية.

وجاء البرنامج الخماسي في نفس الإطار مع ميزة خاصة تتمثل في غلافه المالي الاستثنائي، والذي يقدر بـ 286 مليار دولار أو ما يمثل 21214 مليار دج، والذي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن. ولقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي :

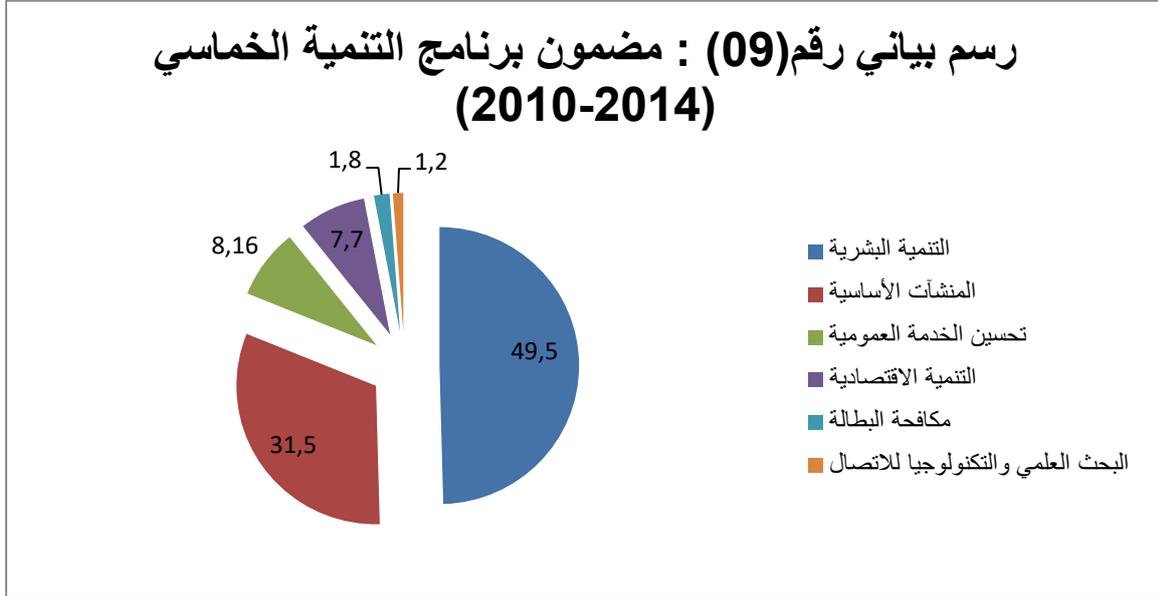
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار. (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 38) ويمكن توضيح مضمون هذا البرنامج من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(10) : مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

الوحدة :مليار دينار

المحاور	المبالغ	النسب %
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 39)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول بالمرجع السابق.

من خلال الجدول رقم والشكل رقم يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية:

1- دعم التنمية البشرية : وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة (2010-2014) أي ما يعادل 10122 مليار دج، وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر المأساة الوطنية.

حيث خصص هذا البرنامج 49.5% من موارده المالية لتحسين تنمية الموارد البشرية من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية 1000 (إكمالية، 850 ثانوية).
- ما يقارب 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، 400.000 غرفة لإيواء الطلبة.
- أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- أكثر من 1500 هياكل طبية 172 (مستشفى، 45 مركبات متخصصة، 377 مستوصف، 70 مؤسسة صحية للمعوقين).

2- 02 مليون مسكن، 1.2 مليون منهم ستوزع خلال الخطة الخماسية.

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار الشباب.

2- تطوير المنشآت الأساسية: خصص البرنامج الخماسي حوالي 31.5% من موارده الإجمالية بغية تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، في جميع الإدارات والمصالح التابعة للدولة، كما خصص البرنامج الخماسي 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لتهيئة الطرق، والسكك الحديدية، وأكثر من 2800 مليار دج مخصص لقطاع النقل لتحسين النقل الحضري، وإنجاز الترمواي في 14 ولاية، وتحسين هياكل المطارات، بالإضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية، وتحسين الخدمة العمومية في الإدارات مثل الجماعات المحلية ومصالح العدالة... إلخ.

3- تحسين الخدمة العمومية: استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات، 103 مقرات للدوائر، و 06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية. (بوفسيوة و زقور، 2021-2020، صفحة 40)

أيضا حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصا لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة.

أما قطاع المالية فخصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و70 هيكل للخزينة و50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي. بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة، أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4- دعم التنمية الاقتصادية: خصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

-أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

-أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

-حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.

-حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

-حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

5- مكافحة البطالة: رصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل، و 80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، و 130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6- البحث العلمي والتكنولوجيا للاتصال: استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي، و 50 مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 46).

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي (2010-2014)، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشبيد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما:

- وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة.

- إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019)

جاء هذا البرنامج في إطار الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير الاقتصاد الأخضر وتقليل معدلات البطالة، من أجل دعم مسيرة النمو والتنمية، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقارب 262 مليار دولار، على الرغم من تراجع أسعار المحروقات بدء من سنة 2015، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط 49.5 دولار بعدما كان يبلغ 96.3 دولار عام 2014، لكن طموح الدولة لتحقيق معدل نمو يقارب 07% جعلها تواصل مسيرتها وضخها للأموال من أجل تنويع وتطوير الاقتصاد وقد تبلورت أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- العمل على تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- العمل على إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام.
- استحداث مناصب الشغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي يقدر ب 07% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض.

- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي وأجنبي. (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 47)

ترى الدولة الجزائرية في الخطة الخماسية (2015-2019) وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وخلق فرصا للشغل ودعم النمو الاقتصادي بتنويع الإنتاج ورفع من القيمة المضافة لأنها تشجع على القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر كالزراعة والصناعة والسياحة وتثمين النفايات، حيث تواصل الحكومة مشاريعها الاستثمارية بإنجاز 04 قطاعات بحرية جديدة و إنجاز موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والمسافرين، وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران الوطني من خلال استلام 16 طائرة جديدة... إلخ، وأكدت على تعزيز الاستثمار في ثلاث قطاعات كبرى كما سبق الذكر وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية.

حيث تسعى الجزائر حاليا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة واحتواء لكل شرائح المجتمع، ويرى خبراء صندوق النقد الدولي أن المزيج الجديد من السياسات قصيرة الأجل ينطوي على مخاطر و قد يعوق التوصل إلى هذه الأهداف، فمن المحتمل أن تؤدي السياسات الجديدة إلى تفاقم الاختلالات وزيادة الضغوط التضخمية، ونتيجة لذلك قد لا تصبح البيئة الاقتصادية مساعدة للإصلاحات وتنمية القطاع الخاص، وينبغي أن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات بحواجز غير جمركية تشويهية.

المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات تؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري.

من خلال ما سبق ذكره تبرز لنا الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو ناتج على العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية الغير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي :

1- عدم استقرار أسعار الصادرات:

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب، بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيللة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير، كما يؤثر تذبذب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا التأثير من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس أموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج رؤوس أموال للاستثمار في الخارج في فترة ما دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه. (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 44)

تؤدي زيادة حصيللة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيللة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيللة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيللة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهكذا فإن انخفاض حصيللة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

حيث تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بالنظر لتأثيرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض الدول البترولية ومنها الجزائر إلى صدمات إيجابية وسلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، الشيء الذي يؤثر بصفة مباشرة على توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وهذه الوضعية تعزز وترسخ تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات الذي يعتمد في إنتاجه ومداخيله على متغيرات خارجية أكثر منها داخلية، متمثلة في الطلب العالمي والأسعار، وهذا بدوره يجعل الاقتصاد معرضا لهزات عنيفة نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط أو هبوط أسعاره إلى مستويات قياسية كما حدث سنة 1986.

ورغم بعض الآثار الجانبية الإيجابية لارتفاع أسعار البترول على تمويل برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، إلا أن الاعتماد على مداخيل المحروقات أضعف الدوافع نحو تطوير نشاطات منتجة للثروة والقيمة المضافة وتكون مصدرا للعملة

الأجنبية، كما قلل من أهمية تطوير إيرادات أخرى للميزانية غير إيرادات الجباية البترولية. وهو الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط.

2- انخفاض معدل التبادل الدولي

يعرف معدل التبادل الدولي لبلد ما بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، ولكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى (أي نقدا وليس مقايضة)، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها. (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 45)

ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي (P_x/P_m) للدول النامية فيما يلي:

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.
- كما أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي من خلاله يتم استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.
- لقد أسفرت دولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:
- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال والتقليد، وهي الأساليب التي انتهجتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية:

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما سبق الإشارة إلى ذلك، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي . (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 46)

وفي هذا السياق نشير إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي:

- قدرات إنتاجية عالية غير مستغلة بشكل كبير، نظير عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية للقواعد التنافسية في السوق.
- ضعف نوعية المنتجات الصناعية وهذا بسبب مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات.
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وتحقيق جودة الأداء.
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

ويعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.

حيث يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك والزجاج والألمنيوم والمشروبات وصناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 04% من مجموع الصادرات.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الإلكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط، أما القطاع الخاص فهو يتركز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة، وتمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية على سبيل المثال: تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يتركز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة. (بوفسيوة و زقور، 2020-2021، صفحة 47)

رغم توفر مقومات نجاح القطاع الفلاحي في الجزائر من كبر في المساحة الزراعية التي تمثل 17% من المساحة الإجمالية، توفر السدود التي يقدر عددها بـ 55 سدا، الدعم الحكومي الذي يقدر بعشرات المليارات من الدينارات سنويا، إلا أن الإنتاج الزراعي ضعيف ولا يلبي الاحتياجات الوطنية وهذا بسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها عموما. ويمكن القول أن القطاع الفلاحي الجزائري يمتاز بالخصائص التالية:

- مساحة كبيرة غير مستغلة.
- استعمال آلات قديمة وعدم القدرة على تحديثها.

- ضعف استخدام الأسمدة، المخصبات والمبيدات.
- الاعتماد على الخارج في التموين بالبذور، الأسمدة والأعلاف.
- عدم التنسيق بين مراكز البحث الزراعية والمزارعين.
- ملكية صغيرة للمزارع وغياب ثقافة استثمار فعلية.
- العجز عن تلبية الطلب المحلية وضعف المساهمة في قطاع التصدير.
- عدم تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية مقارنة بمنتجات البلدان المجاورة.

من خلال ما سبق ذكره، يظهر جليا أن الزراعة في الجزائر مازالت تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بسبب تدني الأجور، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي.

المطلب الثالث: الوضعية المالية الخارجية و أسعار الصرف وفقا لتقرير بنك الجزائر 2022

لقد عرف ميزان المدفوعات العديد من الوضعيات طيلة فترة الدراسة لكن الملاحظ بعد الازمة المالية العالمية 2008 شهد الميزان عجزا كبيرا في السنوات اللاحقة.

الفرع الأول: الوضعية المالية الخارجية وفق تقرير بنك الجزائر

أدى العجز الكبير في ميزان المدفوعات المسجل منذ عام 2014 إلى تقلص حاد في الاحتياطيات الأجنبية الرسمية حيث انخفضت من 182,22 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2011 إلى 114,13 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2016، منتهية عند 45,30 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2021، أي تآكل في مخزون الاحتياطيات بأكثر من 75% في غضون 10 سنوات وهو ما يمثل انخفاضا سنويا متوسطه 14 مليار دولار تقريبا.

ورغم الانخفاض في مخزون الأصول الاحتياطية فإن مستواها لا يزال ملحوظا، ويمثل نحو 13 شهرا من الواردات من السلع والخدمات؛ لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل لا يزال منخفضا (1,25% من الناتج المحلي الإجمالي 2021) ويفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطيات مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حدث اعتبارا من جوان 2014. ولهذا السبب فبالإضافة إلى الحفاظ الضروري على مستوى كاف، في شهور الاستيراد، وفقا للممارسات الدولية الجيدة، ويصبح من الضروري إعطاء الأولوية لتخصيص احتياطيات النقد الأجنبي هذه، وبدرجة أكبر لتمويل واردات السلع والخدمات التي تسهم في نمو الاستثمار الإنتاجي التجاري في الصناعات التحويلية والخدمات المنتجة الضمان الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

من حيث إجمالي الدين الخارجي، بلغ 3,070 مليار دولار في نهاية عام 2021 مقارنة ب 3,449 مليار دولار في نهاية عام 2020.

وفيما يتعلق بالديون الخارجية المستحقة على المدى المتوسط والطويل، تقدر قيمتها ب 1,473 مليار دولار في نهاية عام 2021 مقارنة ب 1,665 مليار دولار في نهاية عام 2020. وهذا الانخفاض في رصيد الديون المتوسطة والطويلة

الأجل البالغ 192 مليون دولار ناتج عن سداد أصل الدين البالغ 147 مليون دولار وعمليات تعبئة ائتمانات جديدة لما يقارب من 70 مليون دولار أمريكي والتأثير الإيجابي لسعر الصرف بنحو 115 مليون دولار أمريكي على المبلغ المستحق لعام 2021. ويرتبط هذا الأخير بانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع عمليات التعبئة في عام 2021 تتعلق بالسلف النقدية الممنوحة من الشركات الأم لشركاتها التابعة في الجزائر بمبلغ إجمالي قدره 70 مليون دولار أمريكي.

تسلط هيكل الديون متوسطة وطويلة الأجل القائمة حسب نوع القرض، في نهاية عام 2021، الضوء على هيمنة القروض متعددة الأطراف والتي بلغت 984 مليون دولار مقابل 1106 مليون دولار في عام 2020 وتمثل هذه الفئة من القروض ما يقرب من 67٪ من رصيد الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل القائمة مقابل 17٪ للقروض الثنائية بمبلغ قائم قدره 254 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بالقروض المالية، والمتمثلة بشكل أساسي في قروض الشركات الأم لشركاتها التابعة في الجزائر، فقد ارتفعت أصولها المستحقة، لتستقر عند 236 مليون دولار مقابل 216 مليون دولار في نهاية عام 2020.

أما بالنسبة لرصيد الديون قصيرة الأجل الذي هو أعلى من الدين متوسط وطويل الأجل للعام الثامن على التوالي، فقد انخفض في عام 2021 إلى 1,597 مليار دولار مقارنة بـ 1,784 مليار دولار في عام 2020. ويمثل هذا الدين قصير الأجل بشكل أساسي القروض الممنوحة للعديد من الفاعلين الاقتصاديين المقيمين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات.

تماشيا مع المستوى المنخفض للديون الخارجية منذ الانخفاض الحاد في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تتكون خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في نهاية عام 2021 من 147 مليون دولار لسداد أصل الدين و22 مليون دولار في الفوائد للتسجيل، تجاوزت هذه الخدمة المليار دولار قبل عام 2009.

وبالتالي، بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل المتصلة بصادرات السلع والخدمات 0,40٪ في عام 2021 مقابل 0,58٪ في عام 2020، بعد أن وصلت إلى 59٪ في عام 1999، ويؤكد المستوى المنخفض جدا لنسبة خدمة الدين الخارجي على ذلك استدامة جيدة للغاية للديون المتوسطة والطويلة الأجل.

وفيما يتعلق بهيكل الدين متوسط وطويل الأجل حسب العملة، فإنه يوضح أن الجزء المقوم بالدولار وصل إلى 12,20٪ في عام 2021، بينما سجل ذلك المقوم باليورو معدل 84,67٪ في نهاية عام 2021، تظل نسب العملات الأخرى منخفضة للغاية.

أما بالنسبة لتوزيع الديون المتوسطة والطويلة الأجل حسب سعر الفائدة في نهاية عام 2021، فهي تكشف أن الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في عام 2021 يتكون من 99,86٪ ديون بأسعار فائدة ثابتة وجزء صغير جدا من 0,13٪ بأسعار فائدة متغيرة، وفي عام 2021، ظل المتوسط المرجح للمعدل السنوي للديون المتوسطة والطويلة الأجل مستقرا مقارنة بعام 2020 والذي بلغ 1,71٪.

الفرع الثاني: أسعار الصرف وفق تقرير بنك الجزائر

في عام 2021 انخفضت قيمة الدولار الأمريكي مرة أخرى مقابل اليورو والعديد من العملات الرئيسية الأخرى وسط انتعاش في النشاط الاقتصادي العالمي.

انخفضت قيمة المتوسط السنوي للدولار الأمريكي مرة أخرى في عام 2021 بنسبة 3,6٪ مقابل اليورو و 6,9٪ مقابل الجنيه الإسترليني و 6,6٪ مقابل اليوان الصيني، مقابل انخفاضات بنسبة 1,8٪ و 0,4٪ و 0,1٪ على التوالي في عام 2020. من ناحية أخرى ارتفعت قيمته بنسبة 2,9٪ مقابل الين الياباني وبنسبة 4,6٪ مقابل الريال البرازيلي. ومع ذلك ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي في المتوسط الشهري مقابل اليورو بنسبة 7,7٪ في ديسمبر 2021 مقارنة بشهر ديسمبر 2020 بسبب توحيد البيانات في المتوسط الشهري منذ منتصف عام 2021.

على الرغم من البيئة الدولية المواتية التي تميزت بارتفاع أسعار النفط وانتعاش النشاط الاقتصادي المحلي والدولي بعدما تأثرت بجائحة كوفيد 19 - في عام 2020، تسارع انخفاض قيمة الدينار الجزائري في عام 2021 مقابل الدولار الأمريكي واليورو مما يعكس بشكل أساسي تطور الدولار الأمريكي مقابل اليورو.

في المتوسط السنوي، انخفضت قيمة الدينار الجزائري مرة أخرى في عام 2021 بنسبة 6,1٪ مقابل الدولار الأمريكي وبنسبة 9,3٪ مقابل اليورو مقابل انخفاضات بنسبة 5,9٪ و 7,7٪ على التوالي في عام 2020.

كمتوسط شهري وعلى مدار كل سنة 2021، لم يتوقف الدينار الجزائري عن الانخفاض أمام الدولار الأمريكي، إلا في شهر أبريل أين تحسن بقليل ب 0,6٪ كمتوسط شهري، انخفض الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي ب 5,3٪ بين شهر ديسمبر 2020 وديسمبر 2021، من ناحية أخرى وبعد انخفاض قيمته في جانفي 2021 بنسبة 0,9٪، شهد الدينار الجزائري مقابل اليورو عدة فترات من الارتفاع الطفيف توقف بسبب الانخفاضات في ماي (2,0 - ٪) وسبتمبر (-0,8٪) في المتوسط الشهري، ارتفع الدينار الجزائري مقابل اليورو بنسبة 1,9٪ بين ديسمبر 2020 وديسمبر 2021. ومع ذلك لم تتمكن هذه الارتفاعات من خفض مستوى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو إلى مستويات أدنى من تلك المسجلة عام 2020.

إن السياق الاقتصادي الدولي الذي يتسم بحالات عدم اليقين واستمرار العجز المزودج الذي لا يزال يتسم به الاقتصاد الوطني يتطلب نشر جميع أدوات السياسة الاقتصادية، كما يجب موازنة سعر الصرف الذي يؤدي دورا رئيسيا في استعادة الاختلالات من خلال التأثير على ميزان المدفوعات والإنتاج والأسعار مع قيمة التوازن.

تميز عام 2021 بالتضخم المحلي الذي كان أعلى بشكل متزايد من ذلك المسجل في البلدان الشريكة، واقتربت هذه الفجوة بخسارة قيمة الدينار الجزائري مقابل عدة عملات مما جعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي أقرب إلى مستوى التوازن ومع ذلك، يجب أن تبذل الحكومة جهودا في مجال ضبط أوضاع المالية العامة لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي. (بنك الجزائر، ديسمبر 2022)

خلاصة الفصل:

إن الأزمات المالية العالمية أو الاقتصادية لا يمكن توصيفها بكونها أزمة مالية أو أزمة أصيبت قطاع حقيقي، بل هي أزمة بنيوية هيكلية تمس جميع الدول، وقد تعددت الأزمات و اختلفت لكن هدفها واحد هو المساس بالاقتصاد ككل و ميزان المدفوعات للقطر خاصة.

ولقد ساهم في وقوع تلك الأزمات العديد من العوامل و الظروف الاقتصادية أو المالية الدولية، فمثلا التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل في تزايد العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة وارتفاع أسعار الفائدة، هذا إلى جانب الممارسات الأخلاقية، كالربا والبيع على الكشوف والشراء بالهامش والتي ميزت سوق الرهن العقاري، والتي أثرت بشكل كارثي على اقتصاديات العالم بأسره مسببة أزمة مالية عالمية عانى منها العالم اجمع.

كما نجد تأثير الدول بالأزمات حسب انفتاحها و تشابكها مع العالم الخارجي أو على طبيعة اقتصاده فتعتبر نقطة قوة من ناحية و من ناحية تعتبر نقطة ضعف يدمر الاقتصاد مما يجعله يعاني تبعية الديون.

من هنا فان اقتصاد الجزائر ضعيف و هش و ذلك بسبب اعتمادها على المحروقات في صادراتها و التركيز عليه و إهمال باقي القطاعات التي تزخر بها خاصة القطاع الفلاحي، إذ تملك مساحات شاسعة غير مستغلة و موارد مائية كبيرة خارج الاستغلال، مما أدى بالعجز في الاقتصاد انه لا يفارق ميزان مدفوعتها لاعتمادها الاقتصاد الريعي، فالتنوع في القطاعات يكون كدرع تتصدى به إلى الأزمات الاقتصادية العالمية حتى و إن كان تأثيرها طفيف.

استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة تحليل كيف تأثر الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات بغية معرفة الأثر الذي أحدثته هاته الأزمات على مستوى ميزان المدفوعات و على الاقتصاد الجزائري خاصة، بناء على الأهداف المسطرة وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى فصلين.

قدمنا في الفصل الأول ماهية ميزان المدفوعات وذلك من خلال عرض بعض التعاريف لميزان المدفوعات و الخلل و التوازن فيه وكذا علاجه، أتضح أن لميزان المدفوعات دور هام على مستوى الدولة ، و عليه أي خلل في وضعية ميزان المدفوعات سينعكس على الوضع الاقتصادي للدولة ، نظرا للأهمية التي يكتسيها ميزان المدفوعات في أي دولة لا بد من معرفة أهم العوامل المؤثرة فيه بين توازنه و اختلاله خلال الفترة المراد دراستها، فبعد معرفة أسباب اختلاله تلجأ الدول إلى البحث عن أنجع الأساليب لمعالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه.

ثم تناولنا في الفصل الثاني الأزمات الاقتصادية العالمية و تحليل تأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2008-2021 وذلك بالاعتماد على تقارير سنوية صادرة من بنك الجزائر توضح حالات الفائض و العجز في الميزان بعدما مرت على الاقتصاد الجزائري طول هذه الفترة أشد الأزمات.

تطرقنا إلى الأزمة المالية العالمية 2008 التي كانت نتاج أزمة الرهن العقاري سنة 2007 بعدا كانت أزمة إقليمية أصبحت أزمة مالية عالمية ضربت بأسواق المال و بعدها مست القطاع الحقيقي و أصبحت أزمة اقتصادية عالمية نتج عنها كساد الاقتصاد.

ثم تناولنا الأزمة النفطية سنة 2014 التي تميزت بانهيار أسعار منتج النفط وذلك لعدة أسباب منها يرجع للازمة المالية العالمية و منها يرجع لتوفر المعروض النفطي خاصة لدي الدول الغير مصدرة للنفط من مجموعة أوبك OPEC ما أسموه طفرة النفط الصحري الأمريكي، فبعد الوفرة في النفط أدت إلى انخفاض الطلب عليه مما أدى إلى انهيار في الأسعار و هذا ما أثر على ميزان مدفوعات الجزائر كونها ذات اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات في صادراته.

كما تطرقنا للازمة الصحية العالمية جائحة كورونا COVID -19 التي ضربت العالم ككل و الاقتصاد العالمي خاصة ، حيث بدأت بشخص إلا أن انتشرت عبر العالم بأجمعه مهددة حياة البشرية في المقام الأول و العلاقات الاقتصادية الدولية ثانيا، فعندما بات أثرها اقتصادي صارت من بين الأزمات الاقتصادية العالمية لأنها مست بالاقتصاد الحقيقي كونها قطعت سلاسل الإمداد و عطلت النقل و التبادل التجاري و من هنا نتقل إلى ميزان المدفوعات حيث نلاحظ أنه عانى من عجز في مجموعه الإجمالي.

ثم تناولنا بعض الإصلاحات التي يسعى بدورها الاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على استقلالها إلى تحقيق هدف التنمية والنمو وذلك من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية، والتي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق بغية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري باعتباره من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يضمن التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

- إن تحليل هيكل المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته لتكيف مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، وبالتالي فميزان المدفوعات يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة ، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الاقتصادي الدولي للبلد، بمعنى آخر يقيس ميزان المدفوعات درجة اندماج اقتصاد وطني معين مع الاقتصاد الدولي ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- إن التذبذب و التقلبات التي تطرأ في أسعار النفط تؤثر على توازن ميزان المدفوعات الجزائري، حيث أن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية هي العامل الرئيسي الذي يؤثر في توازن ميزان المدفوعات الجزائري فحوالي 95 % من إجمالي الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات، فجعل المداخيل هي مداخيل من القطاع النفطي ، مع ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهكذا يمكن القول أن أسعار النفط هي المتحكم الرئيسي في ميزان المدفوعات باعتبار أن الجزائر ذات اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات في إيراداته وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية

- تعتبر الأزمات النفطية من أهم الأزمات الاقتصادية التي عان منها الاقتصاد الجزائري و كان لها تأثير كبير على ميزان مدفوعاتها مقارنة بباقي الأزمات خلال الفترة 2008/2021 ، فقد أثبتت الدراسة أن سلوك ميزان المدفوعات الجزائري قد أصابه خلل كبير خاصة الميزان التجاري سنة 2016 بعجز قدر بـ : 20.12 مليار دولار أمريكي هذا نتاج ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية على حساب الصادرات والتي تراجعت بشكل كبير و المعتمدة بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات والتي تأثرت بتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2. نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- أنه لا تستطيع أي دولة أن تكون بمنأى عن آثار الأزمات الاقتصادية العالمية التي تحدث في دولة من العالم وذلك بسبب التداخل و العلاقات الاقتصادي بين الدول.
- أن توازن ميزان المدفوعات الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على مداخيل (صادرات) قطاع النفط، فانهيار أسعار النفط نتيجة لزيادة المعروض ، هذه الزيادة التي كانت نتيجة ارتفاع إنتاج الدول الغير منظمة للأوبك.
- أزمة النفط تؤثر بشدة في الاقتصاد الجزائري بمجرد تهايوي و انهيار أسعار النفط تنتقل العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات، وتظهر مواطن ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع النفط.

- الاقتصاد الوطني يبقى عرضة الأزمات الاقتصادية العالمية ما دام معتمدا على النفط كمصدر رئيسي للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار توازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات إجراءات جديّة وأنه يجب أن تفكر في تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة عن قطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية.

3. توصيات و اقتراحات:

- بناء عن كل ما سبق ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي نرى أنها تساعد في تخفيف أثر الأزمات الاقتصادية العالمية أو للتصدي لها و تجنبها مستقبلا:
- على الجزائر أن تنظم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة الأحفوري، والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط، خاصة في شكله الخام.
- تسريع في وتيرة التنوع الاقتصادي الجزائري مثلا تطوير الصناعة البتروكيمياوية وهذا قصد التقليل من تصدير النفط بشكله الخام، والذي يعتبر تصديره خاما هدرًا للموارد، حيث أن صناعة البتروكيمياوية تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال تدعيمها بالمواد الأولية الوسيطة اللازمة، إضافة إلى المواد الأخرى، التي تعتمد على مخرجات هذه الصناعة كالأسمدة والمبيدات والتي تساهم في زيادة مردودية القطاع الزراعي.
- تطوير البحث و الابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع ،و القيام باستصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية لزيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة، و إعطاء أهمية خاصة للزراعة الصحراوية، التي أثبتت بأنها ذات مردودية عالية كمثل ولاية واد سوف، تحتوي على مخزون هائل من المياه الجوفية ناهيك على سهولة استصلاح أراضيها.
- الاهتمام بالصناعات التحويلية الغذائية من أجل استيعاب الفوائض الإنتاج الزراعية، التي تتسبب في خسائر للفلاح بدرجة أولى والاقتصاد الوطني بدرجة ثانية.
- على الجزائر وضع تدابير وقائية احترازية دائمة الخاصة بـ COVID 19 قبل أن تتفشى الأزمة مستقبلا.
- ضرورة انتقال الاقتصاد الجزائري من البنية الأحادية الاقتصادية الريعي وتنويع الهيكل الاقتصادي فالجزائر دولته تزخر بإمكانيات هائلة تستطيع من خلالها تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات و تحقيق الأمن الغذائي ذاتيا لان النفط ناضب يختفي مع مرور الزمن .
- يجب على الدولة تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على المدى البعيد أو المتوسط إمكانية الخروج من دائرة النفط.

خاتمة

- يجب تنفيذ سياسات اقتصادية في الجزائر ضمن استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية على حد سواء فإهمال جوانب التنمية الاقتصادية الداخلية على المدى الطويل سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وعودة الاختلالات الخارجية المبنية على أسس الاقتصاد الريعي.
- الإسراع في استكمال مسار المشاريع التنموية و الاهتمام بالجوانب الاقتصادية في القطاعات المهمة كالقطاع الزراعي القادر وحده على مجابهة الأزمات و هذا ما سوف تثبته السنوات اللاحقة.
- يجب على الجزائر أن تستغل إمكانياتها العلمية في البحث و التطوير و اجتماع صناعات القرار مع المفكرين و الاقتصاديين التي تفتخر بهم الجزائر و تزخر بهم.

4.أفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا تتضح لنا العديد من الإشكاليات التي يمكن أن تتم معالجتها مستقبلا بالنسبة لدراسة حالة الجزائر، حيث يمكن ذكرها في العناوين التالية:
- دور الحوكمة و الرشادة الاقتصادية في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.
 - أثر أسعار النفط على التجارة الخارجية.
 - آليات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - دراسة نموذج لدولة في تنويع الاقتصاد للخروج من التبعية النفطية.
 - النظام المالي الإسلامي كبديل للوقاية من الأزمات المالية العالمية.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الشكر والتقدير
	الملخص
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الرسوم البيانية
أ - د	المقدمة
30 - 1	الفصل الأول: ميزان المدفوعات التوازن و الاختلال فيه
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
3	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
6	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
7	المطلب الثالث: وظائف ميزان المدفوعات و العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه
7	الفرع الأول: وظائف ميزان المدفوعات
8	الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
9	المبحث الثاني: تركيب ميزان المدفوعات وعملياته الرئيسية
9	المطلب الأول: ميزان الحساب الجاري
9	الفرع الأول: الميزان التجاري
11	الفرع الثاني: ميزان التجارة غير المنظورة
12	الفرع الثالث: ميزان التحويلات من طرف واحد
13	المطلب الثاني: ميزان حساب رأس المال
14	الفرع الأول: رؤوس الأموال طويلة الاجل
15	الفرع الثاني: رؤوس الأموال قصيرة الاجل
17	المطلب الثالث: حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي
20	المبحث الثالث: التوازن واختلال في ميزان المدفوعات، أسبابها، طرق معالجتها
20	المطلب الأول: التوازن واختلال ميزان المدفوعات
20	الفرع الأول: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات
21	الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات
23	المطلب الثاني: أسباب الخلل في ميزان المدفوعات وأنواعه
23	الفرع الأول: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
24	الفرع الثاني: أنواع الخلل في ميزان المدفوعات
27	المطلب الثالث: طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

28	الفرع الأول: اتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية
28	الفرع الثاني: تخفيض سعر الصرف
29	الفرع الثالث: القيود المباشرة على المعاملات الخارجية
30	خلاصة الفصل
113-31	الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2021 - 2008
32	تمهيد
33	المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية
33	المطلب الأول: ماهية الأزمة العالمية
33	الفرع الأول : مفهوم الأزمة
34	الفرع الثاني: مميزات الأزمة
34	الفرع الثالث: عناصر الأزمة
35	الفرع الرابع : مراحل الازمة
35	المطلب الثاني: ماهية الأزمة الاقتصادية
35	الفرع الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية:
37	الفرع الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية
37	الفرع الثالث: خصائص الأزمات الاقتصادية
38	المطلب الثالث: ماهية الأزمة المالية
38	الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية
40	الفرع الثاني: الخصائص الأساسية للأزمة المالية
40	الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية:
46	المطلب الرابع: أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية ومؤشراتها و قنوات انتقالها
46	الفرع الأول: أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية
49	الفرع الثاني: مؤشرات التنبؤ بالأزمات الاقتصادية و المالية العالمية
50	الفرع الثالث: قنوات انتشار الأزمات المالية
53	المبحث الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري
53	المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008 و تأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري
54	الفرع الأول: تعريف الأزمة المالية العالمية 2008
55	الفرع الثاني: جذور و أسباب الأزمة المالية العالمية 2008
62	الفرع الثالث: طبيعة السوق العقارية
67	الفرع الرابع: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم وقنوات انتقالها
73	الفرع الرابع: تأثير الازمة المالية العالمية 2008 على ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2012-2008
76	المطلب الثاني: : تأثير أزمة أسعار النفط على ميزان مدفوعات الجزائر (2013-2017)

77	الفرع الأول: مفهوم الأزمة النفطية و العوامل المؤثرة في أسعار النفط العالمية
78	الفرع الثاني: التعريف بالأزمة النفطية و أسبابها
82	الفرع الثالث: تأثير أزمة النفط 2014 على ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2013-2017
84	المطلب الثالث: تأثير جائحة كورونا (COVID19) على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2021-2018
84	الفرع الأول: التعريف بمرض COVID-19 وكيفية انتشاره و تحوله لجائحة عالمية
85	الفرع الثاني: كوفيد 19 من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية و قنوات الانتقال
89	الفرع الثالث: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد و ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2018-2021
96	المطلب الرابع: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2008/2021
99	المبحث الثالث: تحليل تطور ميزان المدفوعات، ووضعية الاستثمار الخارجي و سعر الصرف 2021
99	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)
99	الفرع الأول: الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005/2009
102	الفرع الثاني: برنامج التنمية الخماسي 2010/2014
106	الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي الجديد 2015/2019
107	المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري
111	المطلب الثالث: الوضعية المالية الخارجية و أسعار الصرف وفقا لتقرير بنك الجزائر 2022
111	الفرع الأول: الوضعية المالية الخارجية وفق تقرير بنك الجزائر
113	الفرع الثاني: أسعار الصرف وفق تقرير بنك الجزائر
114	خلاصة الفصل
115	الخاتمة
	فهرس المحتويات
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة المراجع:

أ- المقالات و مجلات

1. أحمد عثمان عثمان. (04, 2021). الازمات الاقتصادية و المالية و آليات المواجهة. 90(01). القاهرة، كلية الحقوق، مصر: المعهد العالي للدراسات الاسلامية.
2. بنك الجزائر. (ديسمبر 2022). التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي. الجزائر: بنك الجزائر.
3. دليلة طالب، سيدي محمد عياد، و كريم وهراني. (11-12, 10, 2009). الأزمة المالية الراهنة و أثرها على الاقتصاد الجزائري. صفحة 26.
4. زين الدين قفال. (01, 07, 2011). آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري. 01، الصفحات 116-134.
5. عبد الغني حريزي. (2020-2021). المالية الدولية. صفحة 122.
6. فاتح حركاتي. (2021). أثر تذبذب الأسعار العالمية للنفط على ميزان المدفوعات الجزائري(دراسة قياسية للفترة 2000-2017). مجلة العلوم الانسانية ، 08 (02)، 1067-1086.
7. فاطيمة بلغري، و محمد مداحي. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 06 (02)، 22.
8. نوال بن خالدي. (2020-2021). المالية الدولية. صفحة 144.

ب- الكتب:

1. جمال الدين برقوق، و يوسف مصطفى. (2016). الاقتصاد الدولي (الإصدار 01). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
2. شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، محمد عبد الرزاق الحنيطي، و عبد الله يوسف سعادة. (2015). التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية (الإصدار 01). عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
3. طالب عوض وراذ. (2013). الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات (الإصدار 02، المجلد 02). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
4. كمال بن موسى، و عبد الرحمان بن ساعد. (30, 06, 2011). الأزمة المالية العالمية الراهنة و تداعيتها على الاقتصاد الجزائري. 08(01). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر. 03.
5. محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، علي فلاح الضالعين، و علاء مسلم البكور. (2017). العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الإصدار 01). عمان، الاردن: دار الاعصار العلمي.
6. مسعود محيطنه. (2013). دروس في المالية الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

7. هوشيار معروف. (2013). تحليل الاقتصاد الدولي (الإصدار 01، المجلد 01). عمان، الأردن: دار جرير للنشر و التوزيع.
8. هيل عجمي جميل الجنابي. (2014). التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية (الإصدار 01، المجلد 01). عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
9. يوسف مسعداوي. (2019). التمويل الدولي (الإصدار 01، المجلد 01). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع.

ب- مذكرات و رسائل:

1. ابراهيم بوغراة. (2019-2020). الأزمة المالية 2014 و أثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال مداخيل المحروقات دراسة تحليلية للفترة: 2010-2019. 64. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
2. البشير أحمادي، و سمير هزله. (2020-2021). تأثير ازمة الكورونا على ميزان المدفوعات الجزائري. 72. الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة خمة لخضر.
3. أحميمة خالد. (2012-2013). أزمة الديون السيادية الأوروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العرييدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011. 210. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
4. إيمان فاطمة براهيممي، و سهام سنوسي. (2021-2022). دور الهيئات المالية الدولية في إصلاح الأنظمة المالية العالمية. 79. تيارت، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة ابن خلدون.
5. بن طربة حورية. (2016-2017). دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014. 100. جامعة قاصدي مباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
6. حمزة دبار. (2012-2013). انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT). 161. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
7. حولة يوفسيوة، و زهرة زقور. (2020-2021). دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019. 91. جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحي.
8. دوحة سلمى. (2014-2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر ". 257. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر، الجزائر.

9. سكيينة حملاوي. (2016-2017). إنعكاسات الأزمات الإقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية -دراسة حالة الاتحاد الاوروبي - "أزمة اليورو". 292. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
10. سميرة نوي. (2012-2013). تأثير الازمات المالية على السياسة العامة دراسة حالة الجزائر. 87. بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
11. عبد العالي مخلوفي. (2017-2018). الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 و 2014. 101. مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص: مالية و تجارة دولية، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
12. فاطمة بنوة، و إيمان صغير. (2021-2022). واقع التجارة الخارجية في ظل جائحة كورونا(دراسة حالة الجزائر 2019-2021). مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر شعبة العلوم التجارية تخصص: مالية و تجارة دولية ، 107. تيارت، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة ابن خلدون.
13. فطيمة لبعل. (2016-2017). انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية. 207. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
14. مروة كرامة. (2011-2012). انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010 دراسة حالة الجزائر. 279. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
15. هوارية زيتوني. (2010-2011). أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات-الاقتصاد الجزائري نموذجاً-. 182. تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابن خلدون.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر (جويلية 2013) بنك الجزائر

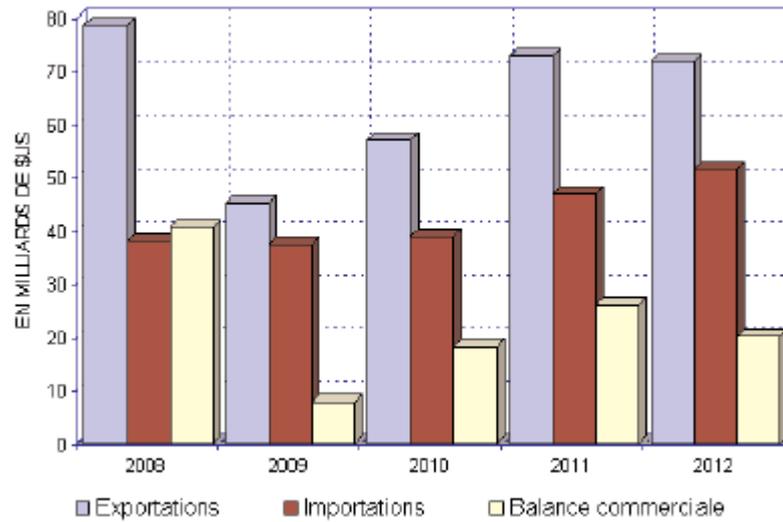
BALANCE DES PAIEMENTS					
	2008	2009	2010	2011	2012 *
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	34,450	0,402	12,149	17,766	12,302
Balance commerciale	40,596	7,784	18,205	25,961	20,187
Exportations, (f.o.b.)	78,588	45,186	57,000	72,888	71,736
Hydrocarbures	77,194	44,415	56,121	71,661	70,583
Autres (hors hydrocarbures)	1,395	0,771	0,889	1,227	1,153
Importations (f.o.b.)	-37,993	-37,402	-38,885	-46,927	-51,589
Services, hors revenus des facteurs, nets	-7,589	-8,696	-8,340	-8,805	-7,126
Crédits	3,487	2,966	3,567	3,745	3,961
Débits	-11,076	-11,682	-11,907	-12,550	-11,087
Revenus des facteurs nets	-1,335	-1,318	-0,366	-2,039	-3,908
Crédits	5,133	4,746	4,598	4,453	3,922
Débits	-6,468	-6,064	-4,964	-6,492	-7,830
Paiements des intérêts	-0,187	-0,173	-0,110	-0,241	-0,325
Autres	-6,281	-5,891	-4,854	-6,251	-7,505
dont: part des associés (hydrocarb.)	-4,580	-3,920	-3,930	-4,970	-6,342
Transferts nets	2,778	2,632	2,650	2,648	3,169
Solde du compte de capital	2,540	3,457	3,177	2,375	-0,245
Compte de capital					-0,009
Investissements directs nets	2,490	2,546	3,478	2,045	1,524
Capitaux officiels nets	-0,428	1,515	0,136	-1,081	-6,622
Tirages	0,838	2,198	0,575	0,067	0,247
Amortissements	-1,266	-0,683	-0,439	-1,148	-0,869
Erreurs et omissions (en net)	0,478	-0,604	-0,437	1,411	-1,138
Solde global	36,990	3,859	15,326	20,141	12,057
Financement	-36,990	-3,859	-15,326	-20,141	-12,057
Augmentation des réserves brutes (-)	-36,530	-2,278	-14,986	-20,035	-12,218
Rachats au FMI					0,195
Autres créances, produits de placement d'0	-0,460	0,089	-0,078	0,102	0,195
Allocations de DTS		-1,670			
Position de réserves au FMI		0,000	-0,252	-0,208	-0,036
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	143,100	148,910	162,221	182,224	190,881
En mois d'importations des biens et services non facteurs	34,996	36,405	38,326	36,765	36,516
Valeur unitaire des exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	99,970	82,250	80,150	112,943	111,045

* Situation provisoire

Source : Banque d'Algérie ; Direction Générale des Douanes

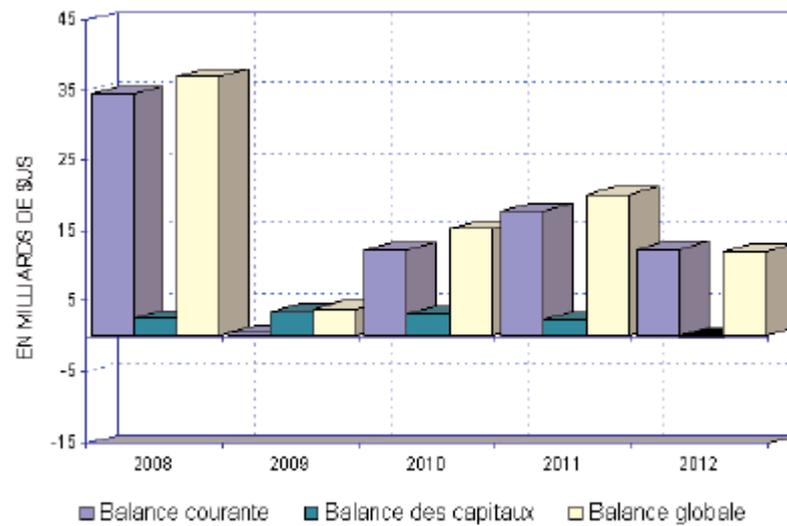
GRAPHIQUE 9

COMMERCE EXTERIEUR



GRAPHIQUE 10

SOLDES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS



الملحق رقم (02): التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر (جويلية 2018) بنك الجزائر

Tableau IV.1 : Balance des paiements évaluée en US dollars

	2013	2014	2015	2016	*2017
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	1,153	-9,277	-27,289	-26,219	-22,096
Balance commerciale	9,880	0,459	-18,083	-20,129	-14,412
Exportations (f.o.b.)	64,867	60,129	94,586	29,308	94,589
Hydrocarbures	63,816	59,462	33,081	27,918	33,202
Autres (hors hydrocarbures)	1,051	1,667	1,485	1,391	1,367
Importations (f.o.b.)	-54,987	-59,670	-52,649	-49,437	-49,981
Services, hors revenus des facteurs, nets	-8,988	-8,141	-7,524	-7,343	-8,178
Crédits	3,778	3,555	3,475	3,433	3,004
Débits	-10,778	-11,696	-10,999	-10,778	-11,182
Revenus des facteurs nets	-4,521	-4,814	-4,453	-1,570	-2,594
Crédits	3,548	3,232	2,182	2,424	2,262
Débits	-8,069	-8,046	-8,645	-3,994	-4,856
Paiements des intérêts	-0,067	-0,045	-0,124	-0,027	-0,037
Autres	-8,002	-8,001	-8,521	-3,967	-4,819
dont: part des associés (hydrocarb.)	-5,811	-5,268	-3,721	-2,913	-3,221
Transferts nets	2,782	3,219	2,771	2,822	3,088
Solde du compte de capital	-1,020	3,396	-0,248	0,187	0,334
Compte de capital	0,000	-0,003	0,000	0,001	0,001
Investissements directs nets	1,952	1,525	-0,688	1,589	1,206
Capitaux officiels nets	-0,384	0,517	-0,459	0,473	-0,066
Tirages	0,185	0,748	0,001	0,270	-0,188
Amortissements	-0,549	-0,231	-0,460	0,203	0,102
Erreurs et omissions (en net)	-2,588	1,357	0,899	-1,875	-0,807
Solde global	0,133	-5,881	-27,537	-26,031	-21,762
Financement	-0,133	5,881	27,537	26,031	21,762
Augmentation des réserves brutes (-)	-0,239	5,568	27,242	25,557	21,808
Rachats au FMI					
Autres créances, produits de placement dû	0,168	0,347	0,191	0,186	-0,031
Allocations de DTS					
Position de réserves au FMI	-0,082	-0,022	0,104	0,288	-0,014
Pour mémoire :					
Réserves brutes (or non compris)	184,012	178,938	144,133	114,138	97,332
En mois d'importations des biens et services non facteurs	35,402	30,088	27,174	22,747	19,414
Valeur unitaire des exportations du pétrole brut (dollars E.U./baril)	108,971	100,234	53,066	45,005	54,053

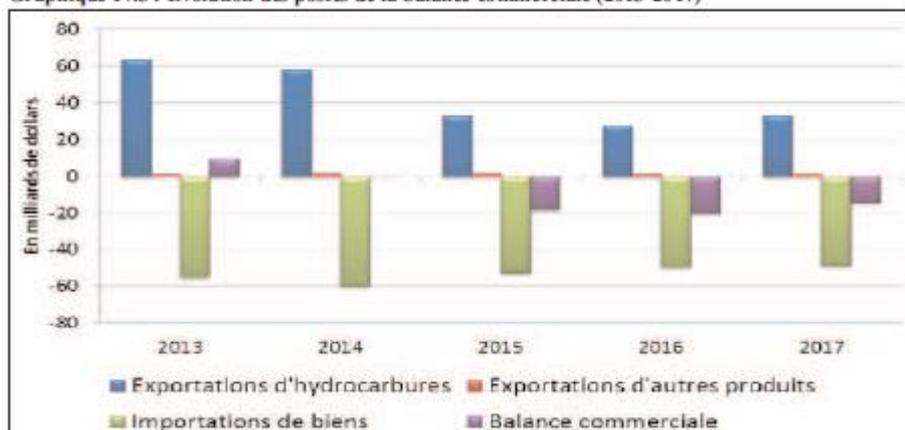
* Situation provisoire

Source : Banque d'Algérie ; Direction Générale des Douanes

Graphique IV.4 : Evolution des principaux soldes de la balance des paiements (2013-2017)



Graphique IV.3 : Evolution des postes de la balance commerciale (2013-2017)



الملحق رقم (03): التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر (ديسمبر 2022) بنك الجزائر

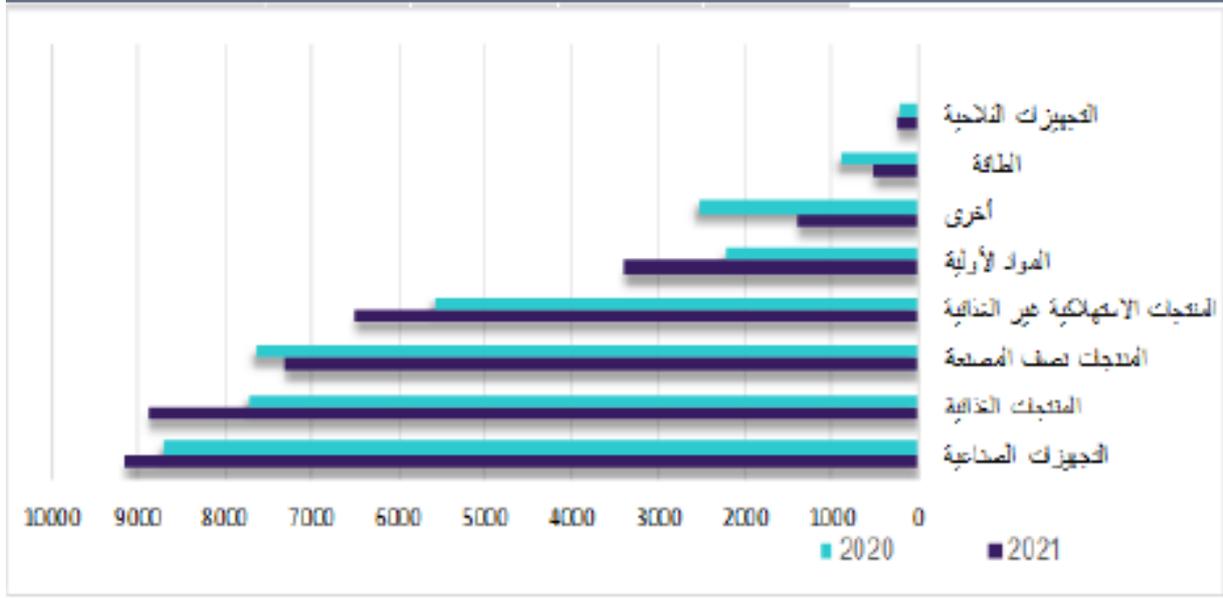


الجدول 1.VI: تركيبة الصادرات حسب فروع المنتجات (بملايين الدولارات)

النسبة المئوية للتغير	2021		2020		المنتجات
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
70,16%	88,33%	34 058	91,29%	20 016	المحروقات الطاقية
135,67%	11,67%	4 500	8,71%	1 909	خارج المحروقات
171,20%	77,56%	3 490	67,40%	1 287	المنتجات نصف المصنعة
31,82%	12,81%	576	22,90%	437	المنتجات الغذائية
157,30%	4,04%	182	3,70%	71	المواد الأولية
122,22%	3,80%	171	4,03%	77	التجهيزات الصناعية
112,74%	1,76%	79	1,94%	37	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية
210,44%	0,03%	1	0,03%	0,3	التجهيزات الفلاحية
75,86%		21 925		38 558	إجمالي السلع

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

الرسم البياني 3.VI: تطور الواردات من السلع حسب فوج المنتجات



الجدول 2.VI: تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات (بملايين الدولارات)

النسبة	2021		2020		النسبة	القيمة
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة		
المحرقات	1,37%	513	2,51%	890		
خارج المحرقات	98,63%	36 892	97,49%	34 531		
المنتجات نصف المصنعة	19,55%	7 313	21,50%	7 614		
المنتجات الغذائية	23,73%	8 877	21,80%	7 723		
المواد الأولية	9,09%	3 401	6,21%	2 199		
التجهيزات الصناعية	24,48%	9 158	24,55%	8 697		
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	17,37%	6 498	15,74%	5 577		
التجهيزات الفلاحية	0,66%	247	0,56%	198		
أخرى	3,74%	1 398	7,12%	2 523		
إجمالي السلع	5,60%	37 405		35 421		

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)